



جِلَّةُ التَّائِيْدِ

شَرْحُ

اَدْلَةُ التَّوْحِيْدِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ان كحل الانسان نعمه بالعرفان ففتح عليه خفا
 المكشوف والعيان وايده باوالة العقل من التمثيل والاستقرار والاداء
 بعد ما اشار اليه بما في الفرقان الذي هو المعجزة الباقية على مر الازمان
 جمعة من اسرار المعاطاة والمكاشفة مفروقة بادلتها التي عجز عما بينها
 الفلاسفة والبراهمة وسائر عقلاء اهل اللويمان بالفاظ يشتركون فيها
 مراتب الانسان والصلوة على من اتى بها بعد مدة اربعين سنة تأييده
 فيها الكتاب ولا الايمان فاطهر بها دينه على الدين كله بعد ما اتفق
 اطفال نوره اهل الضلالة والطغيان فابطل مسلكهم بما ظهر لملته من
 الشان وسطوع البرهان وقوة الاركان محمد صلى الله عليه وعلى آله
 مستمر لا تمحور والازمان وبعد فلما كان مسئلة التوحيد مما اتفقوا

راى من اتفق الاكثر على كمالهم في العلم والعمل والتأيد مثارا الى محتباني
 القرآن المجيد والاخبار النبوية الصحيحة الاسانيد وقد نسب العامة اليوم
 قائلها الى الضلال البعيد والمجنون والزندقة والظهور واعليه وجوه من التشكك
 وعاني داعي الحق الى ان احرف فيها ما يدل على اختصاصها باهل الصدق
 باير او اولادته وودع الشبهة عسى ان يتفيد بها طلبة اليقين ويتقوى بها
 قلوب المؤمنين ثم وجدت فيها بعض الفلق فمررت فتحتها بشرح ريج القلوب
 على الفلق ويتضمن من الغواشي ما يزيل عن قلوب الطلبة ما ران عليها
 من الغواشي سمي باجلة التأيد في شرح اوله التوحيد واسئل الله الرحيم
 المستم التواب ان يجعله لي اليه زلفى وحسن مآب الحمد لله الذي شهد بتوحيد
 فقال شهد الله لآله الا هو وذلك اقامة البرهان للمبى الدال فيه الموتى
 على الاثر على وحدته في ذاته ومنظاهرة بان يقال الوجود يقتضي ذاته تتحققه
 فيقتضي تعيينه فيخصص في واحد فالوحدة اثر والموتى اقتضاء الذات التعيين
 يسجي له فزيد تحقيق وهذا بخلاف البرهان الانى الدال فيه الاثر على الموتى و
 ينحصر بالملائكة واولى العلم اذ يستدلون بالحوادث على وجوده ثم على وحدته
 وهو ما تقتضيه مراتبهم وبالحسب الترتيب الطبيعي والصلوة على رسوله الذي
 قام بتبصيره بالاشارة الى الادلة البرهانية والخطابية والمجديية كما قال نعم
 ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن

وقد فرغ عليه سائر العقائد الاصلية والاحكام الفرعية انفيده للكشف
 عنه وعلى آله الذين بذلوا جهدهم في تأييده بتحرير العبارات في ايراد الحجج
 ودفع الشبهة وبعد فبهذه ادلة التوحيد وهو اعتقاد وحدة الحق مطلقا
 عند العامة وعندنا هو اعتقاد عدم مشاركة شيء له في الوجود ترجيح عن
 افادة المنكرين الفواو وجه القلب الذي يلي النفس وهو الذي يسرى
 منه الظلمة الى سايره ظلمات الترويد اى ظلمات شبه القايلين بتعدد
 الوجود المبني على الترويدات الوهمية اذ لم يغشهم اى المنكرين
 يغش قلوبهم رين التقليد اذ ازالته اصعب وهي اى ادلة التوحيد
 من القرآن المجيد آيات منها قوله تعالى فايها تولوا فثم وجه الله
 اى فثم ظهوره باسم من اسمائه يتوجه اليه متوجه ^{بما} يستند اليه ثم استدل
 عليه بقوله تعالى وان اسد واسع اى ظهوره بنظامه لانه علمهم بها
 فعلمه متعلق بها وليس غير ذات فيستلزم تعلقه بتعلق الذات وان لم يكن
 عينها ومنها قوله تعالى سترهم اياتنا في الانفاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم
 انه اى الظاهر فيها هو الحق وون ما هياتها فانها عدمية لا ظهورها
 الا بواسطة ظهور الوجود وهذا اشارته الى برهان اى حيث اعتبر فيه دلالة
 الاتفاق والانفس عليه ثم اشار الى برهان لميتى بقوله نعم اولم يكف
 بربك انه على كل شيء شهيد اذ جعل وحدته دليلا على وحدة الاشياء

مع ما فيها من الكثرة ثم اشار الى انه لم يتعد ويتعد وما بل احاط بها بوحدة
ما خفي لثرتها بوحدة فصار اظهر منها فقال والا انهم في حرية من انقاد بهم
الا انه بكل شيء محيط ومنها قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن
وحصر هذه الاربعة التي انحصرت الاشياء فيها في ذاته فهو الاول يستند
اليه الكل ابتداء والاخرية يرجع اليه الكل انتهاء والظاهر في الكل ظهور
بالوجه الواحد في المراتب بحسب اشكالها والوانها والباطن عنها لان ما ظهر
منه لا بد وان يتقيد بالمظهر فلا يظهر باعتبار اطلاقه في شيء منها ثم استدل
على انه كل الوجود بقوله وهو بكل شيء عليم وذلك لان علمه واحد وهو
انها تتعلق بامر واحد وقد تحقق بالكل فلا بد له من جهة الوحدة وذلك
الوجود المشرق عليها واحد وانعلم بالذات يستلزم العلم باحوالها
اكان تاما ومنها قوله ثم ونحن اقرب اليه اي الى المختصر لانه يمكنه
اطلاع على هذا القرب عند كشف الحجب فكانه مخصوص بكم وهذا القرب
ان حصل لكم ولكن لا تبصرون لكونكم محجوبين والمحجوب انما يدرك
قرب المكان او الزمان او المناسبة دون قرب الذات الذي به
احاطتها بالكائنات مع التفرقة عن الزمان والمكان والمناسبة ومنها
قوله نعم ولقد خلقنا الان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن اقرب
اليه من جبل الوريد لانه اذا تعلق علمه بما يوسوس به نفسه والعلم ليس

غير الذات فهو محيط به بالظهور فيه ومنها قوله تعالى وهو معكم أين كنتم أي بأشراق
 نوره عليكم واحاطة ظهوره بكم من غير اتصال وانفصال منها قوله تعالى ومن
 أورد ميت ولكن أدر مئ أشار إلى أن الرمي منسوب إليه في الظاهر في الحقيقة
 وهو في الحقيقة منسوب إلى الله تعالى إذ الفعل لفظه في المظهر دون المظهر والوجود
 بنفسه فلا فعل له بنفسه ثم لا شك أنه متعلق قدرته وقدرته ليست غير
 ذاته ومنها قوله تعالى كل شيء إليك إلا وجهه أي إلا أن إذا سم الفاعل
 حقيقة في الحال مجاز في الماضي والاستقبال فدل على أن الموجود في
 كل شيء وجه الحق أو وجه الشيء الذي يلي الحق لاستنارته بنوره وجوده وعلى
 الأول يرجع الضمير إلى الله تعالى وعلى الثاني إلى الشيء وحاصله وجهه
 قوله تعالى كل من عليها أي على الأرض فإن خصت لا
 والفساد فيدل ظهور الفناء فيها على أن وجود ما فيها ليس لذا
 ظاهرة بخلاف ما يتوهم دوام وجوده فإنه لا يظهر فيه ذلك غاية
 وليد خل في ذلك الاضمار دخواً أو ليلاً ليتوسل بذلك إلى أن
 لم تكن موجودة في نفسها فكيف تحق العبادة ثم قال ويبقى أي
 وجه ربك الظاهر فيه الذي يتوجه إليه متوجه كل ما يكون استناد
 قال ذو الجلال والإكرام إشارة إلى أنه حين ظهوره متصف بـ
 الجلالية السلبية التي تنزهه بها عن التعلق بالحوادث ومتصف بالـ

الشيئية الجمالية وهو وان ظهر من هذه الجهة فهو باق على كماله الازلي
متصف بالصفات القديمة غير حال في المحوادث لا محل لها فافهم فيها
قوله نعم اسد نور السموات والارض الالية امي المشرق عليها بنور وجوده
بعد ما رفع الحجب بنيه وبين حقايقها بافادتها استعداد القبول لنوره
الذي هو بمنزلة التصقيل للمرات لتستعد لقبول الصور ثم مثله بنور
الروح الانساني في البدن فقال مثل نوره في العالم كمثل نور الروح
في مشكوة بدن الانسان فيها مصباح هو الروح المصباح في زجاجة
هي القلب الزجاجية كانهما كوكب وري يوقد من شجرة مباركة هي النفس
الانسانية القابلة لانواع الفيوض رينونة ناشرقية من عالم المجرىات
التي كمالاتها بالفعل ولاغربية من الاجسام المكثفة الظلمانية بكادتها
امي سنا استعدادها يضيئ ولو لم تفسد نار التدبير الروحاني لتعلق
الروح بالحرارة الغريزية ثم قال في حق النور الالهي انه نور على نور ابي
اشراق نوره في البدن فوق نور الروح فهو روح الروح وادلته من
الاخبار النبوية اخبار كثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة
قالت العرب كلمة لمبيد الاكل شيئا ما خلد الله باطل فاباطل العدم الحق
هو الوجود وانما قال اصدق لانه لا تاويل فيها فلو كان كما يقول اهل الحجاز
لاحتاج الى التاويل فلم يكن اصدق لان المؤول لا يصدق في الظاهر

لا يقال ينقضي بما ورد في القرآن من الالفاظ المؤلفة مع انه من اصد
 من الصدق لا نقول اصدقية فيما قصد بهذه العبارات وهو انما يستكمل
 لمقاصد لا الالفاظها ومنها قوله عليه الصلوة والسلام حكايته عن الله
 عز وجل ولا يتر ال العبد يتقرب الى بالنواقل حتى احبه فاذا اجسبت
 كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصره اي يظهر له ان سمعه
 وبصره منظر اسمعي وبصري ونورها فاليض من نور سمعي وبصري وقدر
 ذلك في سائر اعضائه وقواه ومنها قوله عليه الصلوة والسلام والذي
 نفس محمد بيده لو انكم وليتم بحبل الى الارض لبط على اسمي على محل
 اشراق نور وجوده اذا عرفت هذه الدلائل من القرآن والاجبار فانظر
 الى غير ذلك من الآيات والاجبار الواردة في هذا الشأن والجمهور اولوها
 ففت لو المراد بالوجه التوجه في الصلوة وفي قوله انه الحق ان خالفها الحق
 وبالا حاطة العلم وبانظهور كثرة الدلائل والقرب والمعية العلم وبنسبة
 الرمي القادر عليه ويقولون كنت سمعه وبصره لونه سامحا لآيات الحق مبصرة
 لها ويقولون لبط على اسمي متعلق علمه ولا يخفى انها خفاف الظاهر مع
 بقاء وجه الاستدلال في البعض فاما من الشبهات شبهة وحدة الوجود
 او الحلول او غيرها وسرفها باشياء وحدة الوجود فلا يكون شبهة معدة
 من الشبه الموجبة للتأويل والاي يقضي عن سائر ما واولته من الاول

العقلية كثير منها ما يدل على تحققه في الخارج ومنها ما يدل على وجوبه وهو
 يدل على وحدته بآدلة وحدة الواجب بالذات المذكورة في الكلام فلذلك
 استغنيا عنها فهنا مقامات المقام الاول في تحقق الوجود المطلق عن
 قيد الكلية والجزئية الاضافية في الخارج وان لم يوجد له شيء من الجزئيات
 بل لا جزئي له اصلا على ما يأتي اعلم ان تحققه في الخارج عند الافكار اظهر
 من نور الشمس عند الابصار لانه يتوقف على تحقق الكل فهو ولي بالتحقق في نفسه نور الشمس
 يستعمل ان لا يكون منها بل من الاشياء وانفسها عند محاذاتها بلا حجاب
 لكن لشدة ظهوره خفي لان الشيء اذا جاوز حده اورت ضده وذلك لان
 شدة الظهور نهاية الظهور فتشبه بداية الظهور الموجبة للخفاء من حيث
 ان النهاية توجب الامتناع بعد ما كابد اية قبلها والامتناعات متماثلات
 بالذات مختلفات بالاضافات والاشياء تتبنا باضدادها ولاضد له على
 من جعله اى الوجود المطلق لا اعتقاده كلية من المعقولات الثمانية وهي
 عوارض المعقولات الاول التي ياخذها العقل في مقابلته الامور المحسوسة
 ككون الشيء كلياً يشترك بين كثيرين او جزئياً يمنع الشراكة او جنباً او فصلاً
 خفياً ونور الشمس على من زعم ان ليس في الجو تورا والالوان شيء وذلك
 فرقة من الفلاسفة قالت ان الضوء ليس من الاجسام الفايضة من
 الشمس والا كانت متحركة وكان نزولها في العالم السفلي بالتدرج كذا

خروجها عن البيت عند غلق الباب ولا من اعتراضها لا تمنع الانتقال
عليها بل ألوان الأشياء عند محاذاتها لا لون شيء بدون ذلك الأمر
في الظلمة اذ ليست مانعة عن الروية بدليل روية الجاس فيها ما وراءها
لكن غروبها بين الفرق الضروية بين محل الظل والضياء يحصل لالوان
في محلها مع زيادة استنارة محل الضياء بنور الشمس على استنارة
بنفسه ولو لا غروبها لتوهيم ان لونية محل الضياء بهذا المقدار لونية محل الظل
بهذا المقدار وروام الوجود وعمومه للأشياء من جهة الاشرار عليها على

نوع واحد اذ لا اختلاف في نفس الوجود صار سببا للاصرار على انكار تحققه
في الخارج وسببا للزعم انه امي التحقق الخارجي للماهيات فقط وهو باطل
لان ما بالوجود فهو اولي بالتحقق اولا بالوجود فاما ان لا يلحق شيء من الماهيات
وهو بدسي البطلان او يلحق فاما ان لا يفيده شيئا وهو ايضا بدسي البطلان
او يفيده ولا يكون فائدة التحقق وهو ايضا بدسي البطلان فان كان فائدة
التحقق فاما عين التحقق الحاصل بغيره فهو تحصيل الحاصل او شبهه فيلزم
اجتماع المتكئين او مباينة فيلزم ان يكون لكل ماهية في الخارج تحققان
مختلفان وهو ايضا بدسي البطلان ثم ان كان تحقق الماهية في الخارج
عين تحققها في الذهن لزم كون الذهن والخارج امر واحد وهو محال
لا تمنع كون الامر واحد في مكانين مختلفين والا فالوجود ان لم يتحقق

الذهنى كان الخارجى من عوارض الذهنيات فيلزم كون ما فى الخارج قابلا
 بما ليس فيه وهو باطل وان لحق الخارجى فاما ان يختلف بالذات وهو
 باطل ضرورة ان مفهومه امر واحد لما تذكره بعد والاكات احد المتشككين
 عارضا والاخر معروضا من غير مزج فلم يمين بد من التنبيه عليه اى على
 تحققه فى الخارج برقع ما التمس على العقل واما قال التنبيه ون الدليل
 لان اقامته على الامور ابيديهية باطل فنقول كل محقق فى الخارج من الاليات
 والشخصى له وجودية متحققة وذلك الوجود محقق فيه اى فى الخارج اذ محقق
 كل شئ لان تحقق كل شئ لو كان بذاته فان كان تحققه نفس الوجود كان
 الكل واجب الوجود بالذات وان كان غيره وكان لكل تحقيقات ويعلمنا كونا
 وان كان تحقق البعض بالغير فان كان للاول وجود كان للواجب بالذات
 تحقق بالغير انتهى هو الوجود ايضا فهو وان كان واجب التحقق بالذات
 لا يكون واجب الوجود بالذات والالم يكن الواجب موجودا وهو باطل بالضرورة
 لا يقال الوجود نفس تحقق الشئ وليس ما تحقق انا نقول تحقق الشئ
 موجودية وهى مقارنته الوجود فل تكون نفس الوجود لا يقال لامقارنته
 فى الواقع بل فى اعتبار العقل فقط انا نقول بل لابد منها فى الملكات والا
 كان وجودها نفسها فقصور واجبة بالذات وهو باطل وما به التحقيق اولى بان
 يكون محققا واجاز ان يكون مساويا الوجود معدوما ضرورة ان ما به التحقيق

للشيء من مباويه سوار كان علته فما علية او مادية او صورية ولا تمة والعلة
 الخارجية لا نباليست علة في الخارج بل في الذهن وكلامنا في العلة الخارجية
 فينسب باب اثبات الصانع لانه ايضا مبدا وعلو جازكون بعض المبادى عديدا
 لجازكون الباقى كذلك على انه لو لم يكن علة فلا بد من علة هي اما بهيئة تكون تامة
 كل شيء علة لوجوده فيكون الكل واجب الوجود بالذات او الوجود وهو محتاج
 المفروض او المجموع فيحتاج الى علة ويعد الكلام لا يقال العلة الوجود والى من
 الواجب لانا نقول ان اريد الخاص الواجب تحت العام فيبطل وجوده والا
 فهو الوجود المطلق الذي فرضته ليس بعلة فامطلق الى الوجود والمطلق
 ان كان بهيئة اى عين وجود ذلك المحقق في الخارج او جزؤه كان المطلق
 محققا في الخارج وهو المطلوب ان كان المطلق زائدا على وجود ذلك
 المحقق كان وجود ذلك المحقق وجودا مع قيد الخصوصية فقيد الخصوصية
 اما اعتبارى فلا تحقق الا للمطلق لان ما ارقيد الخصوصية في ذلك بالوجود
 بلا قيد الخصوصية او الماهية لكن الماهية محققة بالوجود في غير الوجود محقق
 به فلا تحقق بالذات في ذلك المحقق الا للمطلق واما قيد الخصوصية امر حقيقي
 فاما قيد الخصوصية الحقيقي موصوف بالوجود المطلق او صفته له او غيرهما فاما
 قيد الخصوصية الحقيقي موصوف بالوجود لمطلق فاما قيد الخصوصية الحقيقي وهو
 منصف بالمطلق من حيث الاطلاق فيصير قيد الخصوصية الذي هو الوجود

مطلقا لا تصان به بالمطلق متحققا لا نافر ضناه حقيقيا او قيد الخصوصية الحقيقي
 بل يدعى هو الوجود وجود منتزف بصفة منه اى من الوجود المطلق فيكون قيد
 الخصوصية الحقيقي الذي هو الوجود وجودا مخصوصا اذ صفة الوجود المطلق
 وجود خالص فيعود الكلام من فيه: خصوصية اى قيد خصوصية هذا الوجود هو
 قيد خصوصية وجود الامر المحقق فنقول هذا القيد ايضا اما اعتبارى الى آخره
 اما قيد الخصوصية الحقيقي بما هي محققة ولا يوجد بدونه اى بدون الوجود
 كان قيد الخصوصية الحقيقي صفة فتحققه ليس بذاته بل اما بالوجود فهو اولى
 بالتحقق او بالماهية التي لا يتحقق الابه لما ذكر لان الصفة لا تقوم بذاتها
 وان كان قيد الخصوصية الحقيقي غير سما اى غير الصفة والموصوف فلما
 يعقل كونه قيد عند عدم كونه صفة ولا موصوفا مع انه ليس عينيا ولا جزئيا
 لا نافر ضناه زائد فكيف يكون قيد مع عدم العلاقة على انه اى الوجود المطلق
 لا يتحقق له اى حين لا يكون صفة ولا موصوفا ولا عينيا ولا جزئيا لوجود الامر
 المحقق بالخصوصيات كما يترجمه القائل بكونه كليفا اما ان يتحقق بنفسه
 وهو المطلوب او لا يتحقق له اصلا فيلزم سلب الشئ عن نفسه لانه يصدق
 الوجود ليس بوجود قيل لانهم انه لو لم يتحقق يلزم سلب الشئ عن نفسه
 وانما يلزم ان الوجود ليس بموجود فلما يلزم الالسلب الموجودية وليست
 الموجودية نفس اى نفس الوجود حتى يلزم من سلب الموجودية عن الوجود

سلبه عن نفسه على أن التحقق الاعتباري كاف في منع سلب الشيء عن
 نفسه وفي تحقق الأشياء به وايضا يجوز أن يتحقق الوجود المطلق بالخصوصيات
 أي بالوجودات الخاصة وإن لم يكن صفة لها ولا موصوفا بها ولا كلاً ولا جزءاً
 لوجود العلاقة مع ذلك بناءً على أنها أي الخصوصيات على تحقق الوجود
 المطلق قلنا الموجودية وإن لم يكن نفس الموجود ولكن سلب الموجودية عن
 الوجود يستلزم سلب الوجود عن نفسه وسلب الوجود عنه من نفسها
 وإن لم يكن محالاً لكن سلب الوجود عن نفسه ليس من ذلك القبيل لأنه
 امر متحقق الكل وإنما استلزم سلب الموجودية عن الوجود سلبه عن نفسه
 لأن موجودية أي موجودية الوجود المطلق بوجوده أي بوجود الوجود كما أن
 موجودية كل شيء بـ سلبها أي سلب الموجودية عن الوجود يستلزم سلب
 وجوده أي وجود الوجود عنه ووجود الوجود عينه في الواقع وإن غايره في الاعتبار
 فيستلزم سلب وجود الوجود سلب الوجود عن نفسه وإنما قلنا وجود الوجود
 عينه إذ لو زاد وجود الوجود على نفس الموجود لتوقف تحققه أي تحقق الوجود
 على أي وجود الوجود فإن لم يتحقق وجود الوجود على تقدير زيادته على الوجود
 بل كان اعتبارياً كان الكل من الوجود وجود الوجود والمسايات اعتبارياً
 لأن المتوقف على الاعتباري أولى بأن يكون اعتبارياً فبطل الفسق
 الضروري بين الاعتباريات والامور المحققة وإن تحقق وجود الوجود على

تقدير زيادته فلا بد له من وجود زائد محقق اذ به تحقق وجود الوجود الذي به
تحقق الوجود الذي به تحقق الماهيات فاما ان يلزم التسلسل في الامور
المرتبة المحققة فهو باطل لدلالة البراهين المذكورة في كتب الكلام على بطلانها ولم يدل على
بطلان اجتماع امور غير متناهية اذ لم يترتب وكذا فيما ترتب من الامور
الاعتبارية لانقطاعه بانقطاع الاعتبار الذي يتوهمه المحقق لو انتهى الى
وجود هو موجود بوجوه هو نفسه فلما خذ به من اول الامر قصر المسألة فذلك
الوجود الذي هو موجود بوجوه هو نفسه اما مطلق وهو المطلوب اذ لا مطلوب
لما سوى تحقق المطلق بوجوه محقق هو نفسه او مقيد وهو باطل اذ المقيد
لا يكون موجودا بوجوه هو نفسه لان فيه وجودا مع شيء آخر لا يكون نفس الوجود
والا اى وان كان الشيء نفس الوجود وقد اجتمع مع الوجود المطلق لزوم تركبه
اى تركيب كل وجود مقيد من وجودين ان لم يستقل او تعدد الوجود فيه
اى في الوجود المقيد ان استقلا وسند ذكر بطلانها ثم اجاب عن قوله على
ان التحقق الاعتباري كاف في منع سلب الشيء عن نفسه وفي تحقق سائر
الامور به بقوله والاعتباري يجوز ان لا يعتبر لان ذلك معنى الاعتباري فيلزم
عند عدم اعتباره سلب الوجود عن نفسه ايضا ولو فرض تحقق امر في الخارج
بالامر الاعتباري الذي اذ لم يلتفت اليه العقل فليس بشيء في نفس الامر لزم
ان يتحقق بما ليس بشيء في نفس الامر ما هو متحقق في نفس الامر وبطلانه

ظاهر ثم ان الوجود والمباينة لو كانتا اعتباريين وضم اعتباري الى آخر لا
 يفيد امر في الخارج لم يتحقق امر في الخارج حتى العقل الذي يعتبر ولا يعتبر
 ولا الاعتباري وفاداه اظهر من ان ينبغي ثم اجاب عن قوله ويجوز ان يتحقق
 بالخصوصيات على انها ملة بقوله ولو تحقق بالخصوصيات على انها ملة فقط
 اي لاصفة ولا موصوفا ولا كلاً ولا جزوا لم يكن تحققه في ضمنها وهو المطلوب
 لان المطلوب بيان تحقق المطلق بدون كونه في ضمن الجزئيات وبطل
 كون الخصوصيات ملة تتحقق المطلق لانها محققة به فلو كانت ملة تتحققه
 لزم الدور قيل ان كان المطلق جزوا لوجود الموجودات او عينه وانتم باطلتم
 ذلك التقدير كان تحققه في ضمن الجزئيات اما اذا كان جزوا فظاهراً واما
 اذا كان عينها فلا شك انه انما يكون عين وجوداتها لا المجموع من وجوداتها
 وعوارضها الشخصية مع انها لا بد منها ايضاً في الخصوصيات فيكون المطلق
 على تقدير عينيته لوجوداتها في ضمن المجموع على ان الضرورة شاهدة لكونه
 كلياً والافراد اذا فراده وجودات الاشياء ولا تتحقق لكلى بدون كونه في
 ضمن الجزئيات اذا كان كلياً طبيعياً وايضاً لو لم يكن كلياً لكان جزئياً
 حقيقياً ولو كان جزئياً حقيقياً لم يكن انعم الاشياء ومشتراكا بالمعنى بينها
 مقبول عليها بالمشكك مع ان كل ذلك مما يكايد وقع عليه الاجتماع
 اذ لا عبرة بالاختلافات الشاذة الضعيفة في ان اشتراكه لفظي وان

متواحي وكيف يتحقق في الخارج ما هو من المحمولات العقلية وأما وهي
 والأمور التي يمتنع استغناء، وعن المحل عقلا ويمتنع حصولها في المحل
 في الخارج كما لها هيته والأما كان بخلاف الإنسان فإنه يستغنى عن المحل
 وبخلاف البياض فإن قيامه بالمحل خارجي على أنه أي الوجود المطلق
 لا يمتنع مطلقاً على تقدير كونه جزءاً حقيقياً قسماً ونحن وإن لم نربط
 تقدير كون الوجود المطلق جزء الوجود الخارجي للامر المحقق فهو باطل في
 نفس الامر لكن لم نحتاج إلى ابطاله حين ما تكلمنا عليه إذ كون المطلق جزء
 الخارجي ممنوع في الواقع أي باطل فيه وترك التعرض لإبطاله لا يدل
 على تصحيحه لأنه إنما ذكر على سبيل الافتراض لنفي بلونه من المعقولات الثابتة
 التي لا يتحقق في الخارج أصلاً إذ على ذلك التقدير لا يكون الوجود المطلق
 منها وإنما قلنا إن هذا التقدير باطل إذ لو كان جزءه فاجزأ الآخر أما
 وجوده فيتركب كل وجود من وجودين أن لم يستقل الجزءان بالوجود حتى
 وجود الواجب أو يتعدد وجود كل شيء حتى الواجب أن استقلاً أو الجزء الآخر
 غيره أي غير الوجود فلا يتحقق إلا بالوجود وما لا يتحقق إلا بالوجود لا يكون من
 أجزاء الوجود والوقوف الوجود عليه توقف الكل على أجزاءه لكنه يتوقف
 على الوجود فيلزم الدور وإن قلنا الجزء الأخير من هذه الخارجية التي
 توقف الوجود الخاص عليها فلا يكون تحقق المطلق أيضاً في ضمنها لأنه

سابق على تلك العوارض الخارجية لأنها محققة به وإن كانا عينية فلا تحتق
 سواء وكونه في ضمن شيء من الخصوصيات ممنوع لما ذكرنا من تحقق
 العوارض الخارجية فيلو كان تحقق الوجود المطلق في ضمنها الزم الدور
 مع أن الخصوصيات على تقدير عينية الوجود المطلق للموجودات الخارجية
 أمور عقلية ثم إن هذا التقدير أيضا باطل والا كانت الخصوصيات أفراداً للوجود
 المطلق وسبب طلبها ولكن ذكرنا أن الآن نفيها لصدق الوجود المطلق في
 ضمن الجزئيات ثم اجاب عن قوله على أن الضرورة شاهدة لكونه كلياً بقوله
 ودعوى الضرورة أي ضرورة كونه كلياً في محل النزاع مع جزم غفير من
 الأفكيار الذين يأتي ذكرهم وقيد بذلك لاحتراز عن خلاف السوفطائية
 في البديهييات باطله نشأت هذه الدعوى من روية الكثرة في الموجودات
 فتوهموا أن الكل موجود وجوداً خاصاً وحدث بعضها فتوهموا أن وجود
 الحادث الآن غير وجود المستتمين الماضي إلى الآن وفناء البعض فتوهموا
 أن وجود الفاني غير وجود الباقي ثم أشار إلى ما يزيل هذه التوهمات فقال
 ولايتلزم كثرة الموجودات كثرة الوجودات إذا لم يكن الوجود عين الماهية
 ولا من عوارضها قيد بذلك لأن الماهيات لا شك في تعدد ما فيلزم تعدد
 ما يكون عينها وكذا التعدد ما يكون من عوارضها لأن العرض الواحد لا يقوم
 بمحلين ثم ابطال كون الوجود عين الماهيات بقوله تميز الماهيات مع عدم

تسمية الوجود ضرورة انما لا نشك في وجود الشئ المسمى من بعد الشك في ماهية
وابطل كون الوجود من عوارض الماهيات بقوله وتحققها اي الماهيات
بالوجود دون تحقق الوجود بها للحدوث ولو كان الوجود من عوارضها لكان
الامر بالعكس فبطل توهم استلزام كثرة الموجودات كثرة الوجودات ثم اشار
الى بطلان توهم ان وجود الحادث غير وجود المستمر بقوله والحدوث بالاضافة
اي باضافة الوجود الآن الى الحادث مع استمرار اضافته الى المستمر
ثم اشار الى بطلان توهم ان وجود الفاني غير وجود الباقي بقوله والفساد
بزوالها اي بزوال اضافة الوجود عنه مع بقاء اضافته الى المستمر والمراد
بالاضافة اشراق الوجود برفع الحجب بتصفيل المرأة القابلة للنور وبزوالها
اسباب الحجب بتكدير المرأة ثم ازال استبعاد روية الواحد كثير بقوله بل
هو واحد يظهر في الكل ظهور الوجه الواحد في المرايا المتعددة وجوها متعددة
مع بقاءه على وحدته ومرايا الوجود حقائق الاشياء المسماة في اصطلاح
الصوفية بالاعيان الثابتة ولما فرغ عن ابطال ما يوهم الكثرة في الوجود
شرع في اقامة البرهان على نفى الكثرة فيه فقال ولا يضح كونه كلياً لانه لا بد وان
يكون ذا افراد ذهنية او خارجية لكنه باطل لان جميع افرادها اما ذهنية
ممتنعة في الخارج او ممكنة لا تخرج الى الوجود اصلاً ولا قابل به بل القابل
بكلية يدعي ان الضرورة تحكم بخلافه او خارجية وذهنية كافراد سائر الماهيات

الممكنة لكن الموجود في الخارج واحد هو واجب بالذات والبواقي محتسنة بالذات
 فهو وان كان قريبا من مقصودنا لكنه باطل لانه انما يتصور اذا اقتضى الذات
 التعيين وهو يوجب الاختصاص في فرد فلا يتصور له افراد متعددة اصلا ولا ملحوظا
 في الخارج افراد كثيرة كلها واجبة بالذات او ممكنة بها وبطلانها ظاهر لا يستلزم
 الاول تعدد الواجب بالذات واستلزام الثاني خلوه الوجود عن الوجوب
 الذاتي او بعضها واجب نفسه والبواقي ممكنة وهذا انما يتصور لولم يقتضِ الذات
 التعيين ولذلك نقول اختلافا افراد الشيء الواحد بالوجوب والا ما كان انما
 به باختلاف العوارض في وجوب تلاوجب منها اى من افراد الشيء الواحد
 بالجوهر معنى فلا يكون بالذات او العارض ليس من لوازم الذات والالوجبه
 حيث وجد الذات وقد وجدت في الممكنات واذا كان في الموجودات فرد
 واجب بالذات افراد ممكنة فليس للوجود افراد ولا في ذى الافراد واجبة لذات
 لا يقل لانه ان اختلاف افراد الشيء الواحد انما يكون بالعارض بل يجوز ان
 يقال المقصود الواحد على معاني مختلفة فتختلف افرادها بالعارض بل بالذات
 لاننا نقول انما يصح ذلك فيما يكون عرضا عما ولا يتصور كون الوجود عرضا
 للموجودات لا حتى يفهمه عارضا والمعرض على انه ولو كان ثمة وجود
 عارض فاخر معرض لزم اجتماع الوجوبين ان تتحقق تحققا والا كان
 احد الوجوبين معدوما وقد ابطالناه فيكون الواجب هو الوجود اذا لما هي

كلها ذات افراد والافراد الممكنة للماهيات الممكنة الكلية اذ بإمكانها
صارت قابلة للعوارض المختلفة التي منها تعين الافراد وبكيفية صارت
ذات افراد بشرط اضافة الوجود اليها اذ بدونها هي امور عقلية لا تتحقق في
الخارج وهذه الاضافة هي اشراق الوجود عليها من غير انفصال بها لاستلزام
الحلول الباطل وانفصال عنها لانه انما يتصور حيث يتصور الانفصال اذ
بينهما تعاقب لعدم والملكية على ان الانفصال مبطل للاضافة ثم اشار
الى برهان آخر على ابطال كلية فقال وكيف يكون كليا والكلي لا بد له من جزئيات
ذهنية او خارجية وكيف يكون له جزئيات فانه ان اريد بالجزئي معروف شي
من التعيينات والصفات من غير اعتبار شي من العوارض التعيينات
والصفات معه فهو المطلق الواحد الواجب الذي عرض له هذه الامور اي الصفات
بحسب تعييناته اللاحقة لتحقيقه اي تحقق الوجود ذاتية كانت تلك الامور
لتلك التعيينات او غيرهما بحسب الظهور في مرایا المظاهر وقوله الذي اشارة
الى وقع ما يتوهم مما ذكر انه يستلزم كون الواجب بالذات محلا للمحادث فقال
الواجب لا يكون محلا له بل محلا للتعينات اللاحقة فيه : انه هي التعينات
التي حصلت له بحسب ظهوره في مرایا المظاهر وهي تعينات حادثة صارت
محلا للمحادث ثم اشار الى بعض هذه الصفات العارضة للوجود بحسب ظهوره
ذاتية لذلك التعينات كالحيوانية والناطقة للانسان وبعضها عارضة

اشعار بان جميعها اذا لم يكن لها دخل في الوجود لم يكن لها دخل في تعدد بل
هذه الصفات عارضة للماهيات بشرط اي بشرط الوجود ونسب الى الوجود

لحصولها بسببه وان اريد بالجزئي شي من التعيينات والصفات العارضة

من غير اعتبار الوجود المعروض معها فلا نتم انها جزئيات اذ لا بد في كون شي

جزئيا للامر من تضمنه لذلك الامر الذي هو كليته وان اريد المجموع من الوجود

المعروض والتعيينات والصفات العارضة فلا شك انها اي التعيينات

والصفات امور عقلية لا تتحقق في الخارج اما التعيينات فطاهرة واما الصفات

فانها فرع التعيينات لانها فرع وجود المحل ووجود المحل عين التعيين وان

كان بالعوارض فهي لا يكون قبل وجود المحل واذا كانت فرع التعيينات

العقلية فهي اولى بكونها عقلية لا يقال بانفسه لانكار الصفات الحقيقة

المشاهدة للاشياء لاننا نقول المتحقق فيها هو الوجود مع اعتبار امر عقلي

لا يتحقق من حيث هو في الخارج بل من حيث ظهور الوجود به واذا كان التعيينات

والصفات امور عقلية والوجود امر خارجي فكل جزئي يعرض للوجود يكون مركبا

من هذا المجموع الذي بعرضه عقلي وبعرضه خارجي فلا يتحقق المجموع المركب

من العقلي والخارجي في الخارج لان تحقق الكل يتحقق جميع اجزائه فلا

يتحقق مع امتناع تحقق جزئه في الخارج وان اريد الوجود المعروض للتعينات

والصفات من حيث هو معروض لها باعتبار ظهوره في المظهر بناء على انها

ليست للماهيات بسببه فهو اى ذلك المعروف عن الواجب بحسب الذات
التي اشترق نورها على المظاهر غير سبب هذه الصفات اللاحقة لظهورها
فلنا الصفات عارضة للماهيات فلما كلام ولا يتعدد الوجود الواحد بحسبها
اى بحسب تلك الصفات حتى تكون له افراد والا كان كل وجود مركباً
من الوجود المطلق ومن تلك الصفات لان الفرد عبارة عن ماهية مع
عوارض مشخصة وان كانت خارجة عن الماهية فيجود كل فرد الى المجموع
الذى ابطالناه وهو المجموع من الوجود الذى هو امر حقيقى ومن التعينات
والصفات التى هى امور عقلية هذا كله على تقدير ابطال كليات الوجود فان سلم
انه كلى هو علة المنفى لاعلة النفى لم يتنع ايضا كونه واجباً بناً على امتناع تحقق
الكل بدون كونه فى ضمن الجزئيات وذلك اننا لانم انه لا يتحقق للكل اى شئ
من الكليات سوا كان نفس الوجود او غير بدون كونه فى ضمن الجزئيات
بل ذلك الامتناع مختص بالماهيات الكلية فانها مختصة بامتناع تحققها
بدون كونها فى ضمن الجزئيات لانها التى اخذها العقل من الجزئيات ليست
موجودة مع قيد الكلية اصلاً فان وجدت من حيث هى طبائع فلا يوجب
بنفسها بل بالوجود الذى يقتضى العوارض من التعينات والامور المشخصة
الضرورية لها اذ بدونها هى امور عقلية محضة فلا بد مما يجعلها امورا خارجية
ليست عنها المتعلقة معها حتى يصح فيضه عليها وادنا فته اليها ولو استعد

رتبة تدون تلك العوارض لقاض عليها الوجود لعموم الجود وانما
 بين التعلق بالاضافة على نيج العطف التفسيري لسمايتوهم من التعلق
 الاتصال من العروض والتعيين من حيث شرط هو شرط لحق الوجود
 وذلك الحق انما يتصور فيما زاد الوجود على الماهية التي يلحقها الوجود
 ان في تحقق نفس الوجود على تقدير ان الوجود هو الذي لا يريد وجوده
 عليها انما على تقدير اشتراط التعيين في وجود الماهيات على ان الماهية
 الكلية جاز الوجود عند اقله القابل بالمثل الجزئية اذ قال يوجد
 في الخارج لكل نوع فرد قابل للمقابل مجرد ذلك ان لا يتجدد
 وما روي ان القابل الماهية لا بشرط شيء الماهية بشرط لا شيء اوله
 مما حجب الاشراق بان لكل موجود جزاء مجردا من عامم العقل يدبر امره
 ويسمونه رب النوع وهو المثل اليه بلسان الشرع بملك الجبال و
 البحار ومع الاعتراف بحريته يقولون بملكته لان له نسبة فيضيه الى الجميع
 لا بمعنى انه مشترك بينها حتى يلزم ان يوجد انية مجردة محققة في المبدأ
 واقول كون جزاء الاشياء من الماهية لا بشرط شيء باطل لعمومه ما يكون بشرط
 شيء فيلزم جواز كون المتصف بامر جزاء من المتصف بضده بل الجزاء
 هو الماهية بشرط لا شيء قبل صيرورتها جزاء بشرط شيء بعد صيرورتها
 جزاء لا بشرط شيء عند قطع النظر عن هذه القبضية والبعدية وتاويل

صاحب الاشراق باطل بعدم قبول ما قال الامور المتقابلة الثابتة بل غايته
 انه مفيد لـ... المتقابلة... ما به انه جزء... اضافي بالنسبة
 الى المـ... لا بشرط شي... كما... اعتبارا... لا يصير جزء من الجزئيات
 الخارجية... لا يتحقق... المباشرة الكلية قبل... جزئياتها... مرة
 تقدم ان... الكلي... الكل... انما يصير... بغيضات... اجماع...
 على الاجزاء... حادثة للاجزاء... من... هذا... هو الذي
 قصده افلاطون... اكله... على ان... يستلزم... فليدركه
 هوية خاصة على... ان... على... هو... خمسة
 لا تنافي تلك الهوية... لا... ليس... الكلي... بل... عدم
 تفيد... المعيار... فيه... بم... او بمعنى
 عدم تفيد... العموم... الذي... تحت... العموم
 قيد بذلك... حقيقي... في... وبما... في
 تلك الهوية الخاصة... مشترك... بين... بمعنى... لا شريك
 عليها... الكلي... بين... في... اطلاقه
 بالتشكيك... على... الكليات... بمعنى... متف...
 في... لا... لا...
 اقوى... من... نور الشمس... شخص... المتنوير

كذلك اى على سبيل التشكيك على المراجعة بلا واسطة وعلى الما بواسطة
 وعلى الجدار بواسطة ولا ينافى ايضا حمل العقل بالاضافة اى تعلقه بالحمل
 مثل تعلق المحمولات العقلية كالمابية والامكان على ان هذه الامور
 اى الاشتراك والقول بالتشكيك والحمل العقلي ليس بالحقيقة للوجود
 بل للموجودية التى استحققت على العامة بالوجود مع انها كون الشئ متعلق
 الموجودية ثم اشار الى مغايرتها للوجود بحسب الصدق بقوله هى اى الموجود
 من الامور الذهنية التى يصدق عليها المعدومية الخارجية فيقال
 الموجودية معدومة فى الخارج اذ ليس فيه الوجود والموجود لا امر ثالث
 هى الموجودية وهذه الموجودية مشتركة بين الموجودات كلها بالمعنى
 مقولة عليها بالتشكيك لكن موجودية الوجود اولى واقدم وامثل بمحلا
 موجودية غيره وكذا الحمل العقلي فيقال ان الامر الفلانى له موجودية كما
 يقال له مابية او امكان ثم اشار الى الاعتذار عما يورد على ما ورد فى كلام
 الصوفية مما يؤهم الكفر فقال وبذا الاشتراك فى الوجود يعنى بمعنى تعلقه
 بالموجودات هو معنى سرية فى الاشياء ومعنى انبساطه عليها والافتقار
 اتفاق من يعتد به على استحالة الحلول والاتحاد فيه اى فى الوجود لا شئ
 فى الحق نعا الذى هو بمعناه عند الصوفية فلو كان السرية نحو سرية اللون
 فى المتلون او سرية ماء الورد فى الورد ولزم الحلول فعلى هذا اى على ما ذكرنا

من ان بوعيته لا ينافي اطلاقه ولا اشتراكه موصلق بمعنى عدم تقييده
 بما ذكره من الماهية وقيد العموم والخصوص تحتها وكلما باعتبار عموم
 ظهوره في المطالب مع انه لا افراد له اصدا وكل كل باعتبار ان لا تتحقق شي
 دون وجهه فهو المحقق لكل ما تحقق دون غيره بالحقيقة فكانه كل الاشياء
 بالحقيقة وكذلك قال الامام حجة الاسلام ابو حامد الغزالي رضي الله تعالى
 عنه في الباب الثالث من كتاب التداوة بل التوحيد الخالص ان لا يرى
 في كل شيء الا الله وجزئي باعتبار وحدته وبوعيته الخاصة اذ ذلك معنى الجزئي
 الحقيقي ويجوز ان لا يكون الجزئي الخفيف في جزئيا اضافيا ثم اشار الى وجه
 عدم منافات وحدته الكلية فقال وليست اى وحدته في مقابلة الكثرة
 حتى تزول بها بل وحدته هي الظاهرة في كثرة المطالب ظهور الواحد
 في الاعداد بحسب المراتب المختلفة ثم ذكر معارضات تدل على عدم تحقق
 الوجود المطلق في الخارج مع الجواب عنها فمنها قوله قيل لو ثبت لكل محقق
 وجود في الخارج لكان بين المحقق ووجوده نسبة والا لم يصدق ان يقا
 له وجود محققة اذ لو كانت اعتبارية لكان تحقق الوجود له ايضا اعتباريا
 لها وجود اذ فرضنا محققة وفرضنا لكل محقق وجودا يمينه اى بين وجود
 النسبة وبينها اى وبين النسبة نسبة اخرى محققة لها وجود آخر ولم
 جرافيلزم التسلسل في النسبة والوجودات قلنا ان نسبته اعتبارية لانها

من باب الإضافات ولا يلزم من ذلك كون تحقق الوجود له أيضا اعتباريا
 وإنما يلزم لو توقف عيبها وهي المتوقعة على الطرفين ولا يضر التسلسل فيها
 أي في الأمور الاعتبارية كالنسب في تحقق تباينها منقطع بانقطاع الاعتراف
 العرفي سلمت تتحقق أي تحقق النسب بين المحقق ووجوده فلا يتم بينهما
 وبينه وجودا نسبة أخرى لأن الإلزام أنها هو تحقق نسبة بين المحقق ووجوده
 بل هذه النسبة هي تفرض نسبة أخرى عين نسبة تحقق الوجود بالنسبة
 الأولى حقيقة غير اعتبارية ضرورة أن وجود الوجود عين الوجود فكذا النسبة
 النسبة عين النسبة لكن لا بد من المعايرة الاعتبارية لتجويز الإضافات
 سلمنا تغير النسب فلا يتم تغير الوجودات يلزم التسلسل بل الوجود
 في الكل من المحققات ونسبها واحد وهذا هو الصواب ولكن لم يذكر
 اعتمادا على فهم الطالب مما تقدم ومنه قوله قيل لو ثبت للمحقق وجود في الخارج
 متأخر وجوده عنه لانه ثابت له فيجب تأخره عنه إذ الثابت للشيء لا يكون جوازا
 لدلالة ثبوت الشيء للشيء على قياسه به وإذا لم يكن جوازا كان عرضا لا يجوز
 تقدمه عليه ولا معيته فيكون الوجود وصفا للمحقق حاله فيه متأخر وجوبا
 عن المحل الذي هو المحقق ~~فلا~~ مع أن تحققه أي تحقق ذلك المحل بالوجود
 ما يتبع كون المحدوم علته للوجود أي علته لتحقيق الوجود سواء كانت ماوية
 أو خالصة أو صورية والوجود علة التحقيق ما فاعليه كما يقول الصوفية أو صورية

على ما تزعم العامة او مادية على ما يقوله القايل باتحاده بالماهية والعلة
متقدمة على المعلول بالذات فيلزم تقدمه اى الوجود من حيث هو علة
وتأخره من حيث هو وصف وهو اى اجتماع التقدم والتأخر وتوالتين
للشيء الواحد بالنسبة الى امر واحد باطل بالضرورة فى الامور الحقيقية ولو
مع اختلاف الهيئته وانما يجوز مع اختلافها فى الامور الاعتبارية وايضا الوجود
من حيث هو وصف للشمس فهو نوع من الكيفية واذا كان نوعا لها
فهو اخص منها فان الكيفية تعم كاللون والطعوم والبرق وغير ذلك
فلا يبقى مطلق مع كونه اخص مما هو اخص من العرض الذى هو اخص من
مطلق الوجود فلا يحقق من الوجود الا الخاص سلمنا عمومته اى عموم الوجود
مع انه نوع من الكيفية لانه تعم الكيفية وغيره من اراد اخص والله بهر فلا يحقق
الا فى ضمن الجزئيات تحققة عمومته اذ العام لا يوجد الا فى ضمن الخاص لكنها
اى الجزئيات التى تحقق الوجود المطلق على تقدير عمومته لا تختص بمتخفة فى ان
فلا يثبت الوجود من حيث هو وجود عام لكل فى الخارج بل الوجود فى كل ما
ما يعمه موجودات ذلك الزمان من حصص الوجود المطلق المخصوص بوجودها
ذلك الزمان ولا يكون ازيما من جزئياته فيه فلا يقتضى ذاته وجوده فلما
يتم المقصود من انه فى الخارج قلنا كون الوجود ثابتا لمحقق مع كونه علة
لتحققه لا يستلزم اجتماع تقدمه مع تأخره بل الواجب تقدمه وامانا تأخره

فانما يلزم لو كان عرضا ولا يدل بثبوته للامر المحقق على عرضيته بل يجوز
 ان يكون جوهر افان الصورة ثابتة للهيولى مع انها جوهر وان دل ثبوت
 امر اخر على ان الاول اى الثابت ليس جوهر فلا يدل على عرضيته حتى
 يدل على وصفيته اذ ما ليس بجوهر قد لا يكون عرضا اذ لانتم ان الموجودات
 منحصرة في الجواهر والاعراض لان الحق تعد ليس منها باتفاق فلا يلزم
 التاخر عن المحل بل التقدم لكونه علتة هو الواجب ثم استشرسوا لا
 بانا وان سلمنا ان ما ليس بجوهر قد لا يكون عرضا لكن لا يستقيم ذلك فيما
 نحن فيه لانكم قد حكمت بثبوته للمحقق ولا معنى لثبوت الشئ للشيء سوى
 قيامه به فيلزم كونه عرضا فيكون وصفا فاجاب عنه بقوله وليس معنى
 ثبوته اى الوجود له اى للمحقق قيامه به حتى يكون الوجود عرضا فان الصورة
 ثابتة للهيولى القائمة تلك الهيولى بها فيمتنع قيام الصورة بها للدور
 فثبوت الشئ للشيء اعم من قيامه به ثم لانتم ان الوجود ثابت للمحقق بل ثابت
 له الموجودية فقولنا له وجود معناه له تعلق الوجود سلمنا انه وصف للماهية
 فهو باعتبار ظهوره فيها لا باعتبار ذاته وكونه بذلك الاعتبار نوعا من الكيفية
 اخص منها لا يلزم ان لا يبقى مطلقا في ذاته بحيث يمتنع تحقق غير الجاهل
 نعم المحقق هو الخاص فيه ظهر في الماهية ذاتي نفس الامر ثم لو سلم ان الوجود
 باعتبار ظهوره في المظاهر عام الاشراف فلا يلزم انحصار تحققه باعتبار ذاته

في ضمن الجزئيات وانما يلزم ذلك باعتبار ظهوره في المظاهر وعدم
 اجتماعها محققة لا يتلزم عدم تحققه في نفسه بل غاية ان المطلق لا يظهر
 في المظاهر الا عند اجتماعها ولا يلزم من ذلك ان لا يقتضي ذاته وجوده
 ولا امتناع كونه ازلياً ومنها قوله لتحقق من حيث هو وجود لتحقق وجوده
 وجود في وقت ما حين عدم ضرورة ان تحققه اذا كان من حيث هو لم يكن
 في ضمن الجزئيات سيما اذا كان الوجود عندنا مطلقاً فهو وجود الكلي فوجب
 تحقق الوجود الآن اذا كان موجوداً في الماضي والمستقبل وبطلانه ضرورة
 لان ماله وجود لا يصدق عليه انه معدوم لكنه صار معدوماً ولذلك ترى
 الجمهور يصدقون من قال حصل وجود بعد ما لم يكن بالضرورة فلو كان
 له وجود عند عدمه لم يصح تصديقهم ولو لم يكن ذلك ضرورياً لم يات منهم
 لانهم ليسوا من اهل النظر والفكر قلنا فرق بين حصول الوجود لنفسه وبين
 حصوله لموجود في وقت ما فنقول الوجود حاصل لنفسه دائماً وان لم يحصل
 لغيره في وقت ما وانما وجب حصول الوجود لنفسه دائماً لا امتناع سلب
 الشيء عن نفسه وهو لازم سلب الوجود لانه سلب موجوديته المستلزم
 سلب وجود الوجود المستلزم سلب الوجود عن نفسه اذ وجود الوجود عينه
 ولذا امتنع سلب الوجود عن نفسه بقرينة اى مقارنة الوجود لا حصوله لنفسه لكن تجوز فيه
 الجمهور فقالوا انما حاصل عدمه لم يكن في قوله حصل وجوده بعد ما لم يكن بل حصلت

- مقارنة الوجود له بعده لم يكن بما صلت له شتبا المنة كور بين الموجودية
 التي هي مقارنة الوجود وبين نفس الوجود ويصدق الوجود على ما ليس
 بمقارن للوجود، وان كان الوجود خاصا لنفسه ومنها قوله قيل الخاص
 بالماهية ثابت ضرورة الماهية لا يتحقق بنفسها بل بوجوده فادبرت
 اليه سيرة بالمطلق ايضا كانت مودودة بوجوده لان الخاص بالماهية وجود
 الماهية والمطلق لو ثبتت الماهية به يصير وجودها لكن كل شيء موجودا بوجه
 واحد - لبي زعليه اجتماع الوجود والعدم باعتبار ثبوت احدهما مع عدم
 الآخر - منع من ذلك الاجتماع انما ازجها على التساوي لكن لا تلازم
 على التساوي بين الخاص والعام قلنا ان اريد بالخاص في فلو كان الخاص
 بالماهية ثابتا به امتياز فلا نسلم انما موجودة بوجوده بل موجودة
 بالمطلق عند تارة بالامر الخاص فما تحققت به الماهيات كلها مع اختلافها
 واحد وهو المطلق وما به التميز خاص بكل ماية هي فصل الماهية لا الوجود
 وان اريد بالخاص ما يتحقق الماهية فلا نسلم ان تحققت به بل بالمطلق
 وان كان امتياز الخاص ولا منع في الامتياز بيني والتحقق با حصر
 ثم استعبروا الالبان التي تحقق من حيث اختصاصها بالمطلق بل بالامر
 الخاص وهو وجود الخاص فلو كان تحققت بها مع ذلك بالمطلق كانت
 موجودة بوجوده فاجاب عنه بقوله وان اريد بالخاص موجوديتها اي

بأنه تعلق الوجود بها من حيث اختصاصها فليست نفس الوجود أي فليست
 الوجودية مما يصدق عليه الوجود حتى يلزم من تحققها بالطلق كونها موجودة
 مستحقة بوجودين بل الوجودية حاصلة به أي بالوجود فكيف يصدق عليها
 الوجود حتى يلزم من اجتماعها مع المطلق في حق الماهية تحققها بوجودين
 ومنها قوله قيل لو كان الوجود المطلق من حيث هو خارجا لم يصدق عليه
 الاعتباريات لكنها صادقة عليه في قولهم وجود هذا اعتباري فالوجود من
 حيث هو اعتباري لوجوب كون المصدق عليه من أفراد الصادق ولا شيء
 من الحقيقي بفرد للاعتباري للتضاد بينهما فلو كان الوجود من حيث هو
 حقيقيا لم يصدق عليه اعتباري قلنا أولا أنه معارض لصدق الحقيقي في
 قولهم وجود الواجب تعالى حقيقي ثم نقول الحقيقي يجوز أخذه ذهنيا لا
 كل موجود في الخارج يجوز أن يتصوره الذهن فيؤخذ ذهنيا وإن لم يحضر
 اخذ الاعتباري حقيقيا وإذا اخذ الأمر الحقيقي ذهنيا فيصدق عليه الذهني
 من حيث أخذه ذهنيا وإن لم يصدق الذهنيات عليه من حيث أخذه
 حقيقيا فلذا يصدق الاعتباريات وهي التي لا وجود لها في الخارج أصلا
 كالكلية والنوعية على الحقيقيات كالإنسان والفرس لما خردة في الذهن
 وإن لم يكن اعتباريات وذلك لعموم الذهنيات كل ما يتصوره الذهن
 سواء كان في مقابلة أخرى في الخارج أو لا يكون وخصوصا الاعتباريات

يقتضوه الذين لا في مقابلة امر في الخارج ثم استشعر الالبانه كيف
يصدق الاعتباريات على الحقيقيات وان اخذت ذهنيات ولا شيء
من الحقيقي بغير الاعتباري فاجاب عنه بقوله وشرط الصدق هو الاجتماع
والحقيقيات اذا اخذت ذهنيات اجتمعت مع الاعتباريات في الذين
على ان الموضوع في قولهم وجود هذا اعتباري في الحقيقة هو الموجودية الوجود
قال اصل ان يقال موجودية اعتبارية لان يقال وجوده اعتباري لان
يؤكد الوجود بها اي بالموجودية فيحصل الوجود بهذات اويل موقوعا
للاعتباري ومنها قوله قيل كان الوجود من حيث هو محققا وقد فرضنا
واحد لان القابل بذلك قابل بوجوده بالذات ووجوده الحقيقية واجبة
لزم كون الواحد الحقيقي كثيرا بالحقيقة وبطلانه ظاهر للتقابل بين الوجود
والكثرة الحقيقيتين ووجه اللزوم ان الشيء اذا تحقق في نفسه فكثيرا
ما يتحقق مع ذلك في زمانه ويتحقق في مكانه ويتحقق في حاله وهي اى هذه
التحقت امور متعددة بالحقيقة لانه يجوز الانفكاك بينها فيلزم كون
الواحد الحقيقي كثيرا بالحقيقة وهو ظاهر الاستحالة فلنا انسلم ان لكثرة
فيها اى في هذه التحقت حقيقة فضلا عن الكثرة في الوجود الذي
تحقت به هذه التحقت بل اعتبارية وان كانت متعددة يجوز الانفكاك
بينها لجواز الانفكاك بين الامور الاعتبارية وليست وجودات اعتبارية

بل هي امور حصلت باضافة الوجود اليها اي الى الماهية لا بالنظر الى
 ذاتها حتى تكون الكثرة في موجوديتها فضلا عن الوجود بل هذه الامور
 في انفسها امور اعتبارية فان الزمان مقدر متوهم متجدد في الوهم بقية
 به متجدد آخر والمكان عبارة عن الفراغ المتوهم الذي يشغله شيء ممتد
 او غير ممتد والحال هئية اعتبارية فكيف يصير الوجود بالاضافة اليها
 متعدد امع انه مضاف الى الماهية لا اليها والتحقيق لا يكون الا بالنظر
 الى نفسه وقد قلنا بان مع اضافته الى الامور المتكثرة بالحقيقة واحد
 حقيقي فكيف عند اضافته الى امور اعتبارية لا بل الى ماهية اعتبارية
 تلك الامور الاعتبارية ومنها قوله قيل لو تحقق المطلق في الخارج فاما
 ان لا يقبل التعيين وهو عدم قبول التعيين باطل بالاتفاق بين الصوفية
 وسائر اهل الحقايق للاعتراف من الصوفية بتعيينه الاول وهو تعيين
 الوحدة التي علم فيها نفسه بنفسه وغيره من التعيينات كتعيين الالهية
 الشاملة على ظاهر الوجود وظاهر العلم او يقبل فاما ان يتعين بنفسه
 فينحصر في واحد لانه اذا صار التعيين مقتضى الذات فلا يزول بالغير
 ولا يمكن اجتماع التعيينات لكنه باطل اذ كثرة التعيينات للوجود شاهدة
 واما ان يتعين بالماهية التي يقارنها الوجود وهي اي الماهية كلية
 لا يفيد ضمها الى المطلق جزئية حتى يقال انه يتعين بها فان التعيين

بدون الجزئية محال وانما لا يفيده ضم الماهية الكلية الى مطلق جزئية
لان المطلق اية كلي وضم الكلي الى الكلي لا يفيده الجزئية وانما فرضنا
كليها لانا لو فرضناه جزئيا كان متعينا بنفسه وقد فرضنا انه ليس متعينا
بنفسه بل بالماهية ويلزم بطلان الجزئيات او لا جزئية للماهية في
نفسها ولا الوجود منها ولا للجموع منها ولا شيء في الواقع غير ذلك
وهي مشادة قلنا يجوز ان يتعين بنفسه بتعين خاص لا يلزم شخص
فيه لان غايته انه لا يفارقه لانه مقتضى الذات فلا يزول بالغير ولا يضم
اقتناع اجتماع التعينات اذا كان بعضها به كالذات وبعضها باخر
ولذلك قلنا هو اى التعين الاول بذاته والتعينات الباقية بواسطة
امور اخر وذلك لانه انما يمنع تعدد اى التعينات حيث اقتضى الذات
التعين فيما يكون تعيينه من جهة واحدة كالذات فقط لا فيما يقتضى الذات
تعيينا والوسايط تعيينات اخر سلمنا ان تعيينه بالماهية وانما كلية
لكن لان سلمنا ان ضم الماهية الكلية الى الوجود لا يفيده جزئيتها لانه انما يتم
لو كان الوجود كليا ولا يلزم ايضا من كونه متعينا بالماهية كونه كليا لانه
يجوز ان يتعين بنفسه ومع ذلك يتعين ايضا بالماهية كما يتعين بصفا
اخر من نفسه وذلك لما منعنا كليته مع القول باطلاقه لان الوجود هو
كاراهه حقا فليس بكلي لاقتناع كونه ذا افراد مع وجوبها ذهنا او خارجا

الكل كلى بل اطلاقه لعدم تقيده بعموم في نفس او خصوص تحته بان
 يكون جزئيا اضافيا او بعدم تقيده بماهية وان اضيف اليها فظهر
 وبها فلهذا اي فلكون الوجود واحد حقيقيا يعيد صمه الى الماهية الكلية
 وحدة لها شخصية لانكاد تتجدد ماهية موجودة في الخارج الجزئية وانما
 قال لانكاد لمخالفة افلاطون في ذلك فافهمه المقام الثاني في بيان
 وجهه اي وجوب الوجود من حيث هو وجود لا باعتبار كونه في ضمن جزئي
 اولاني ضمنه اذنا جزئي له وله طرق اي ادلة توصل اليه ليصل السير
 في الطريق الى المقصد الاول من الطرق الدالة على وجوب الوجود المطلق
 انه يمنع عدمه اي عدم الوجود انشاعا مقتضى لذاته وكل ما امتنع قد
 لذاته وجب وجوده لذاته فالوجود المطلق وجب وجوده لذاته وانما
 امتنع عدمه لذاته اي عدمه اما بعروضه اي عدمه له اي للوجود فيلزم ان
 يتقبضه لان العارض وصف للمعرض وان لم يكن كيهيته لانه معنى
 قائم به ولا يعنى بالوصف سوى ذلك مع ان عدم تقيض الوجود لا واسطة
 بينهما فان كانت بينهما واسطة فلا شك انه في حكم التقيض له في عدم
 الاجتماع معه اولان عدمه بانقلابه الى الوجود والى الوجود فيلزم
 قلب الحقائق وهو صيرورة حقيقة امر حقيقة آخر وهو محال بخلاف
 تبديل الصور في الكون والفاد اذ ثمة مادة قابلة لاختلاف الصور

وليس الوجود والعدم من حيثهما وجود وعدم ذلك لما تبين ان تحقق الكل
 بالوجود فلما يكون من العوارض اولان عدمه بارتفاعه الى الوجود من حيث
 هو من اصله من غير انصافه ولا انقلابه الى آخره والفرق بين الامور
 الثلاثة ان في صورة الاتصاف يوجد الموصوف وفي صورة الانقلاب
 يوجد بدل وفي صورة الارتفاع لا يوجد شيء منها فيلزم سلب الشيء عن
 نفسه فيصدق ان الوجود لا وجود والكل من اللوازم وهي اجتماع النقيضين
 وقلب الحقائق وسلب الشيء عن نفسه باخل بالاتفاق والضرورة فيسقط
 ملزمه وهو جواز عدم الوجود فثبت نقيضه وهو امتناع عدم المستلزم
 وجوب الوجود وقيل على الشق الاول لان سلم امتناع اتصاف الشيء بنقيضه
 على الاطلاق اذ امتناع الاتصاف بالنقيض اذا كان بحيث يجعل عليه
 هو كحامي حمل المواطات لا بالنسبة كحامي حمل الاشتقاق وهو ان يقال
 هو ذو وهو فانه لا يمتنع فان كل صفة لشيء لا بد وان يكون من افراد نقيضه
 فان السواد في الجسم الاسود من افراد اللاجسم لانه عرض والجسم جوهر
 فصح ان الجسم ذو لاجسم لان صدق الخاص مستلزم لصدق العام
 بخلاف قولنا الجسم ليس بجسم فانه لا يصح لاجتماع النفي والاثبات على
 امر واحد بخلاف حمل النسبة فانه لا يجتمع فيه النفي والاثبات على امر واحد
 فلا يستحيل وقيل على الثالث لان سلم امتناع سلب الشيء عن نفسه على الاطلاق

وانما يستتبع في الامور المحققة اذ المعدوم سلب عن نفسه فان الانسان
المعدوم يصدق انه لا انسان فيجوز سلبه اى سلب الوجود عن نفسه
حال عدمه اى حال كون الوجود امر اعمى في الخارج قلنا في الجواب
عن الاول لانه ان اتصاف الوجود بعدم من قبيل ما يحل بالنسبة
فانه اذا كان وجود الوجود المطلق عن قيده المباشرة والعموم والخصوص
تحت عينه كما ذكرنا فيما تقدم يلزم على تقدير عدم الوجود المطلق المضاف
اليه ان يكون وجوده المضاف اعني وجود الوجود عدما لانه انما يصير
الوجود المطلق عدما بعدمه كما هو موجود بوجوده فبصيره وجوده وهو وجود
الوجود عدما فيصير نفس الوجود المطلق وهو المضاف اليه من حيث هو
حين المضاف حقيقة ايضا عدما وهذا هو الاتصاف اى اتصاف الوجود
بالمضاف والمضاف اليه بالتقيض الذي هو العدم به هو المحل لان اتصاف
والضرورة وفي الجواب عن الثاني انما يجوز تتم من سلب الوجود عن نفسه
حال عدمه ان هذا السلب اما عن المضاف اى وجوده فيكون الوجود المطلق
وهو المضاف اليه معدوما اذ لا معنى للمعدوم سوى ما سلب وجوده فيلزم
كون الوجود المطلق معدوما مع تحقق الاشياء به ضرورة ان تحققها
اما بالمثل وهو المطلوب او بالخاص فالخصوصية ان كان غير الوجود
فتحققه بالوجود المطلق وان كان نفس الوجود وتركب كل وجود او تعدد

حتى وجود الواجب وما به التحقق اولى بان يكون محققا لما ذكرناه وبهذا
 السلب عن المضاف اليه وهو الوجود المطلق وحده مع بقاء وجود الوجود
 غير سلب فينصف المضاف اليه وهو المطلق بالتقيضين اعني بهما
 وجود المضاف المحكوم ببقائه الذي هو عليه لما قررنا فيلزم من سلب
 المضاف اليه سلبه وقد حكمتم ببقائه وعدمه الذي هو سلبه اي الذي لزمه
 من سلبه عن نفسه واتصاف الشيء بالتقيضين ولو بطريق الحمل النسبي
 محال لاستلزامه اجتماع الثني والاثبات على امر واحد لاستلزامه
 حمل احد الوصفين على الآخر وهو وان كان حمله على الذات بالنسبة
 فلذلك لا يصدق على الجسم الاسود انه لا اسود ولا يرد الجسم الاسود
 والخلو فانه وان كان ذا اسود وذا الاسود قد لا اسود ليس بنقيض لذي
 اسود وانما نقيضه لا ذ اسود فافهم وهذا السلب سلبه عن المضاف
 والمضاف اليه كليهما فيستلزمهما اي فيلزم كون الوجود والمضاف اليه
 وهو الوجود المطلق معده وما مع تحقق الاشياء به وكون وجوده عدما
 فيلزم فيه اجتماع النقيضين بطريق حمل هو هو او لاني وجود الوجود ونها
 في الوجود المطلق لانه عينه الثاني من الطرق الدالة على وجوب الوجود
 المطلق ان يقلل الوجود المطلق عن قيد العموم والخصوص تحت اما
 مستنسخ وقد وجبنا تحققه في الخارج وما واجب بالذات هو المطلوب

او يمكن مقتضى الى علة ضرورة افتقار الممكن في تحققه اليها وقد بينا انه
 مستحق في الخارج متقدمة لانها فاعلية وهي من العلل الناقصة الواجبة
 التقدم على المعلول بخلاف التامة المساوية له بالوجود ولذا يكون علة الوجود
 المحقق غير محقق حين كونه علة فاعلية له في نفسه باب اثبات الصانع ولا
 وجود قبل المطلق لان المطلق لازم للمقيد ولا يوجد المعلوم بدون اللازم
 ولان قيد المقيد ان كان وجوده لازم التركيب او التعدد في كل وجود حتى الواجب
 والا كان تحققه بالمطلق فلا بد من تقدمه عليه لكن تقدم شيء على نفسه
 باطل لاستلزامه وجوده حين عدمه ضرورة ان الشيء معدوم قبل تحققه
 فلو كان موجودا لزم اجتماع عدمه والوجود عليه فلما بطل هذا الافتقار
 ان لازم بطل ملزومه وهو امكان الوجود وقد بطل امتناعه ببيان تحققه
 فهو واجب وايضا يلزم على تقدير افتقار المطلق الى علة افتقار الواجب
 الذي فرض جزئيا للمطلق الى ما يحتاج اليه العام الذاتي للخاص المحتاج
 اليه الخاص بالضرورة اي بضرورة اجتماع الخاص الى العام الذاتي
 والمحتاج الى المحتاج الى الشيء محتاج الى ذلك الشيء وانما جعلنا الوجود
 المطلق هنا ما لخصه الخصم الخاص من جزئياته وجعلناه ذاتيا لان
 كون الوجود المطلق خارجا عن ماهية الوجود غير معقول او الوجود للمطلق
 ليس بواجب فقط ولا ممكن فقط بل منقسم اليهما ولكنه باطل او مورد

القسم منها يتحقق باقسامه ضرورة ان يتحقق الكل انما يكون في ضمن
 الجزئيات لكن اقسامه انما يتحقق به ضرورة انما لا تخلو عن وجود شي
 لا يكون نفس الوجود والالزم التركيب او التعدد في كل وجود حتى الواجب و
 غير الوجود لا يتحقق الاله فلا يتحقق المجموع المركب الاله فيدور قيل لانه
 واجب بل ممكن ويلزم افتقاره الى علة متقدمة فنقول مستقر الى افراد
 وهي علة فاعلية متقدمة بالوجود على المطلق ولان لانه لا وجود قبل المطلق
 بل المطلق ما هو من الوجودات الخاصة كالماهيات الكلية توجد
 في ضمن جزئيات فلهذا كانت من المعقولات الالهية من حيث الكلية و
 لزوم المطلق للمقيد امر ذهني لا خارجي وقيد الوجودات الخاصة نفس
 الموجود والاطلاق امر اعتباري فلا يلزم التركيب ولا التعدد ثم بين ان
 الافراد ليست منقشرة الى المطلق حتى يلزم له ور من افتقار الى المطلق
 مع افتقاره اليها بقوله وافرادها انما يفتقر بعضها وهي الممكنة الى البعض
 وهو الواجب لا الى المطلق ولا الى ما يفتقر اليه المطلق من جميع الاخر
 او نقول الوجود المطلق منقسم الى الواجب والممكن وهو يكونه مورد القسم
 يتحقق باقسامه ولكن لان لم ان اقسامه يتحقق به حتى يلزم له ور بل الواجب
 منها يتحقق بنفسه لا بالوجود المطلق حتى يدور وغير الواجب يتحقق بالواجب
 لا بالمطلق ولا بهي الا افراد فلا دور لان شيئا من اقسام المطلق لا

يتوقف تحققه عليه بل المطلق انما يتحقق في الذهن فكيف يتوقف عليه
 امر في الخارج قلنا في الجواب عن الاول القول بافتقار المطلق الى علة
 يتقدمه بالوجود باطل وقولكم يفتقر الى افراد قلنا الافتقار الى المتأخر
 باطل لاستلزامه وجود المعلول بدون العلة لان العلة الموجودة في
 الاستقبال فقط معدومته وافراد الوجود المطلق متأخرة عنه لان كل
 فرد وجوده شيئ والاك ان وجوده مطلقا فلم يكن فردا لشيء ان كان وجوده
 مع المطلق لزم التركيب او التعدد في كل وجود حتى الواجب لان المطلق
 ايضا محقق لما ذكرنا من تحقق الكل به فليس ماخوذا من الوجود الخاصة
 كائنا ما هي الكليات وقد برهننا على انقناع كونه ذا افراد ولم يكن ثبوته
 في الذهن فقط بل في الخارج ايضا فلا يمكن في الخارج تحقيق المقيد
 بدون المطلق والاطلاق وان كان امرا اعتباريا فففس الوجود المطلق
 ليس من الاعتباريات لما بينا واذا كان تحقق الكل به فلا يمكن ان
 يتقدمه شيء بالوجود وتحقيق افتقار الكل اليه وان كان الشيء غير الوجود
 يمتدح الى الوجود في التحقيق لما ذكرنا اذ لان مجموع من الوجود والشيء
 في الوجود الخاص متأخر عن المطلق لان البنية المجموعية متأخرة
 عن سائر الاجزاء على ان الشيء ان كان من العوارض فلا بد من تأخره
 عن المعروف فان كان المعروف هو الماهية وهي منقشرة الى الوجود

فما يعرضنا الى ان يفتقر اليه ويتاخر عنه وان كان المعروف هو الوجود
فقط اهراقفه اليه وما حرمه عنه وبالحكمة المنقطة الى الوجود لا بد وان
عنه فلو افتقر الوجود لمطوق اليه لزم الافتقار الى المتاخر ولزم الدور ثم
استشعر سوال الابان الماهية الكلية ذات افراد وهي مفقورة في التحقق
الى الافراد وكل فرد ماهية وشيئ فيتاخر عن الماهية فيكون افتقارها الى
افرادها افتقاراً الى التاخر والافراد ايضا تفتقر في التحقق الى الماهيات
افتقار الكل الى بحر فيدور اجاب عنه بقوله تخلف افراد الماهيات
الكليّة فانها وان كانت ماهية وشيئا فالماهية تفتقر الى الشيء في الشخص
ما في التحقق فليس في ذلك افتقار الماهية الى ما تاخر عنها في تحققها بل
في شخصها المتاخر عنها شيء يفتقر الى الماهية في الحلول لا في التحقق
والما في الشخص حتى يدور وهما هي الماهية والشيء يفتقران في التحقق
الى الوجود الماهية الى الاخر وولا الافراد الى الماهية وان توقف تحقق
الوجود على تحقق الشخص وحلول الاعراض المتوقفين على تحقق الوجود لها
فلا دورا واصلا والهاصل ان الماهية لا تفتقر الى الافراد في التحقق وان كانت
لا تتحقق ان في ضمنها فلا يلزم الا افتقارها الى المتاخر ولا يلزم من افتقار
الافراد اليها من حيث انها من اجزاها وافتقار الماهية اليها الدور
والجواب عن الثاني ان القول بتحقيق الوجود باقائه تحقيق الواجب

سبها بنفسه وغير الواجب بالواجب باطل لأنه على هذا التقدير يكون الواجب
من أفراد ما ليس بواجب والواجب إذا كان من أفراد ما ليس بواجب كان
ذلك الأمر الذي الواجب من أفراد ذاتها إذا لا يتصور كون الوجود خارجاً
عن بابية الوجود لا يكون وجوبه بذاته والاكاف لازم بالذات ذي الأفراد
فيلزم تعدد الواجب بل الواجب على هذا التقدير لا بد وان يكون بالحوار
وان كان ذلك فلا مشكل فلا يتجه ان يقال التفاوت في ذات
ذو الأفراد حتى اقتضى من حيث التفاوت الذاتي الوجوب في البعض
والامكان في البوائق لان التفاوت فيها اى في أفراد المشكك ليس
بحسب الحقيقة المشتركة الواحدة اذ لو كان التفاوت بها لم يكن حقيقة
واحدة مشتركة بل حقائق مختلفة فلم يكن التفاوت فيها بحسب الحقيقة
الواحدة المشتركة بل بما يعرض لها من الاولوية والاقدمية والاشدية
اخذاداً ثم استعسر سؤالا باننا نسلم ان التفاوت في أفراد المشكك بما
يعرض بها بل الأمر المشكك عارض للخصص المختلفة الحقائق والأفراد
عبارة عن تلك الخصص مع ذلك الأمر العارض الذي هو به مشكك
فاجاب عنه بانه وان صح في غير الوجود فلا يصح فيه فقال والقول باخلاق
الخصص اى خصص الأفراد بالحقيقة فيه اى في الوجود مع انحاء العارض
الذي هو الوجود المطلق باطل اذ لا تصير الخصص من أفراد الوجود فكيف

يكون الوجود مشككاً مع انه لا افراد له وذلك لانها اى المحصص اذا اختلفت
 بالماهية لا تكون نفس الوجود لانه فرض عارض مستحيلها فكيف يكون
 تلك الافراد من افراد الوجود بل غاية اى غاية فرد فرض من حصة وعارض
 ان يكون وجوداً مع القيد ويكون العارض وجوداً والحصة قيداً وهذا لا يصح
 اذ غير الوجود وانما يتحقق به فلا يكون الوجود عارضاً ثم اشار الى اننا
 ان الوجود هو العارض كان الوجود غير متحقق بذاته بل بالمحصص ووجود
 الواجب اذا كان من افراد ما ليس بمحقق بذاته لكونه عارضاً فلا يتحقق هذا
 الوجود المفروض وجوبه بذاته اى بذات ذلك الوجود العارض بل بمعرضه
 فضلاً عن وجوبه بذاته سلمنا ان الوجودات الخاصة هي المحصص والعوارض
 هو المطلق فلا يكون اختلاف المحصص الا بالعوارض اذ الوجود من حيث هو
 وجود ليس يختلف فيكون الفرد الراجب في التقديرين كافراد الماهيات
 الكلية لا يتحقق بنفسها ولا بتلك الماهيات وحده بل بانضمام امر آخر
 اليها سلمنا ان الوجود من حيث هو مختلف مع ان العوارض هو الوجود المطلق
 فلما يتصور كون الوجود خارجاً عن حقيقة الوجود حتى يكون عارضه وايضاً
 يلزم كون الاشدية والاولوية والاقدمية من ذاتيات المحصص والافراد
 الوجودية مع ظهور كونها من العوارض فافهم والحمد الموفق والمليهم الثالث
 من الطرق الدالة على وجوب الوجود المطلق ان علته وجود الواجب ان كان

غيره اى غير ذاته سواء فرض مطلقا او عاما او خاصا تحته افتقر الواجب
 فى تحقق ذاته الى الغير اذ تحقق كل شئ غير الوجود بالوجود وقد فرض انه
 غيره فلا يجب بذاته وان كان وجود الواجب عينه اى عين ذاته فاما مطلق
 عن قيد العموم والخصوص تحته وهو المطلوب والعام ولا يتحقق العام
 الا فى ضمن الاضداد فلا يجب بذاته واما خاص تحته فوجوبه ابا بدون العام
 فيلزم جواز تحقق الخاص بدون العام اذ لو لم يجب جازان لا يتحقق
 وقد وجب الخاص فيجب تحققه من غير تحقق العام او وجوب الخاص مع
 اى مع وجوب العام فيتعدد الواجب بالذات لان الخاص ليس عين العام
 وان كان عين ذات الواجب والالم يكن اخص منه ولو جبت افراد العام
 قيل يلتزم ونحوه انه خاص يجب مع العام ولا يلزم تعدد الواجب بالذات
 لان المطلق اى سر عام عبر عنه بالمطلق بناء على زعم الخصم الذى هو المطلوب
 انما يجب بشرط الخاص اى فى ضمنه فوجوب المطلق اى العام بالغير فلا
 بذاته ولا منع فى تعدد الواجب اذ كان احد الامرين وجب بالذات والا
 بالغير اذ المحال انما هو تعدد الواجب بالذات والافضل موجود لا يخلو عن
 وجوب ابا بذاته واما با يسجد علة اياه واذا وجب العام فى ضمن الخاص لم
 يجز ان لا يتحقق فلا يلزم تحقق الخاص بدون العام قلنا لا يمكن القول
 بان المطلق اى العام انما يجب بشرط الخاص تحته بل الامر بالعكس

وهو ان الخاص واجب بالغير والعام بالذات لان تحققه بنفسه الخارج
او الخاص الذي تحت العام متوقف على العام الذي هو ذاتي له لانه اى
الخاص وجوده شئى وهو قيد الخصوصية ولا بد من توقف شئى على الوجود
العام على هذا التقدير لا تنعكس كون الشئى وجودا وذلك لان الشئى ان كان
وجودا لزم التركيب فى كل وجود حتى وجود الواجب ان لم يتقبل الشئى بدون
الوجود وان استقل الشئى لزم نعد الوجود فى كل وجود حتى وجود الواجب
والا اى وان لم يكن الشئى وجودا كان تحققه على هذا التقدير بالعام اذ غير
الوجود انما يتحقق باوجوده كما نمرنا وليس على هذا التقدير غير الوجود العام
واذا توقف الشئى توقف المركب منه ومن الوجود لتوقف المجموع على ما يتوقف
عليه جزؤه ولو وجب الخاص وجب العام مع توقف الخاص عليه على
هذا التقدير فهو اى العام المتوقف عليه اولى بالوجوب الذاتى لولا منع
العموم من التحقق الخارجى فامنع كون الواجب هو العام او الخاص تحته
فالحقق بالذات الواجب بها هو المطلق من قيد العموم والخصوص
تحتها وانما قلنا فالحقق اشارة الى انه لا تحقق لما سواه اصلا فضلا عن
الوجوب الذاتى وانما قيدنا المطلق بالتجرد عن قيد العموم والخصوص تحته
اذ لا بد من التقيد بالوحدة ووجوب الوجود وسائر الصفات لكن الواجب
بالذات ذاته التى لا ترتب من وجوده شئى فلا يلزمه علينا ما ذكرنا من التوقف

على العام فافهم الرابع من الطرق الدالة على وجوب الوجود المطلق ان يقال
الواجب ان كان باهية معدومة فظاهر الاستحالة وان كانت موجودة
اي متصفة بالوجود او مركبة مع الوجود لزم التركيب في نفس الواجب لذاته
اما على التقدير الثاني فظاهر واما على التقدير الاول فلانا فرضنا الوجوب
للذات من حيث اتصافها بالوجود لا للذات من حيث هي فقد اعتبرنا
التركيب التقديدي وكذا يلزم التركيب في الواجب ان كان وجودا واهيا
هو المعروف ما نؤخذ مع المطلق العارض لتركب الواجب من المعروف
والعارض وان كان الواجب مجردا المعروض الخاص بدون المطلق
الواجب الى المطلق ضرورة احتياج المتيقن الى المطلق واذا بطل جميع
هذه الاقسام فمقنع المطلق للوجوب الذاتي قيل ان المطلق هو العام
لا المطلق من قيد العموم والخصوص فلا يلزم احتياج المعروف الى الوارد
الخاص الى العام بل الاحتياج على العكس بحسب الخارج او المحتجج
هو العام فانه يحتاج الى الخاص اذ لا يتحقق العام الا في ضمن الخاص
وحاجة الخاص اليه اي العام انما هو امر ذهني هو احتياجه اليه في التصور
وكلامنا في الامور الخارجية لا الذمينة ومع ذلك فليس هذا الافتقار
من الخاص الى العام على الاطلاق بل ان كان العام ذاتيا له وذات
اي الاحتياج في التصور الى العام الذاتي لا يلزم الاحتياج الخارج

فيما هو ذاتي فكيف يحتاج الخاص في الخارج الى ما ليس بذاتي له فانه
 لم يحتاج اليه في التصور فضلا عن الاحتياج الخارجي فلنا ليس المراد بالطلق
 العام حتى يحتاج الى الافراد ليتحقق في ضمنها بل المطلق عن قيد العموم
 والخصوص تحتها والخاص لا بد وان يحتاج الى الوجود المطلق في الخارج
 وان لم يكن ذاتيا له لانه لا شك انه وجود وقيل قيد الوجود الخاص لا يمكن
 ان يكون نفس الوجود المطلق ولا نفس الوجود المقيد بل لا بد وان
 يكون غيرهما كل ما هو غير الوجود يحتاج الى الوجود واحتياج الجزء مستلزم
 لاحتياج الكل الى ما يحتاج اليه الجزء وذلك لانه ان كان نفس الوجود
 المطلق لم يبق فرق بين المقيد والمقيد اذ هو كتقيد الشيء بنفسه بانه ليس
 غيره وبطلانه ظاهر وان كان نفس الوجود المقيد لزوم التركيب بين الوجود
 الخاص والمطلق لما بينا ان المطلق من الامور الحقيقية وقد انضم اليه
 قيد هو وجود آخر خاص محقق فيتركب كل وجود حتى الواجب وان كان
 قيد الوجود الى ص غيرهما اي غير الوجود المطلق والوجود الخاص فلا يتحقق
 بدون الوجود وهذا الوجود ما خاص فيلزم احتياج الشيء الى نفسه واما
 عام وهو محتاج الى الخاص فلو احتاج اليه الخاص لزم انه ويرى هو
 مطلق ولا احتياج له الى الخاص اذ لا عموم للمطلق بمعنى كونه ذاتيا
 فيستقر في تحققه اليها وانما قيد بذلك لان له عموما باعتبار ظهوره في اعيان

الموجودات اى فى حقايقها واشراقها عليها واضافته اليها ولا اى وان كان
المطلق عاما بمعنى كونه ذا افراد كان كل فرد مطلقا مع امر آخر فان كان
ذلك الامر ذاتيا لافراد الوجود يلزم تركب كل وجود لانه فرد من افراد الوجود
المركبة من المطلق ومن امر آخر ذاتى حتى يلزم تركب وجود الواجب وان
كان ذلك الامر عرضيا لافراد الوجود يلزم ان لا يتحقق الوجود من حيث انه
عام لا يتحقق الا فى ضمن الجزئيات بدون لانه وان كان عرضيا لشخصية
الافراد التى هى شرط تحققها متوقفة عليه فيلزم توقف الوجود على ذلك
الامر العرضى توقفه من حيث العموم على الافراد التى يتوقف تحققها على ذلك
الامر العرضى لكن ذلك الامر لكونه عرضيا للوجود او للماهية التى لا يتحقق
بدون الوجود لا يتحقق ذلك الامر ايضا بدون الوجود فلو فرض عمومته لزعم
الدور فتعين ان المراد بالمطلق هو المطلق عن قيد العموم والخصوص تحت
شم استشرسوا لانه منقوض بافراد الماهيات الكلية اذ على هذا التقديم
يمكن ان يقال الماهيات الكلية لا تكون ذات افراد فتفقر اليها والا كان
كل فردا ماهية مع امر فان كان ذلك الامر ذاتيا يلزم تركيب كل فرد من
الماهيات حتى البسائط وان كان عرضيا يلزم ان لا يتحقق الماهية لعمومها
بدون لتوقف الماهية على الفرد والتوقف بتحقيقه عليه لكن العرض لا يتحقق
بدون الماهية فيدور فاجاب عنه بقوله بخلاف الماهيات الكلية

فانها تقتصر الى اعراضها في الشخص اعراضها اليها في الحلول بخلاف
 افتقار قيد الوجود الخاص الى المطلق فانه في التحقق فلو انتفى المطلق اليه
 في التحقق لزوم الدور ثم استشعر الالبان الماهية تقتصر الى الاعراض
 في التحقق لتوقفها على الافراد المتوقعة في التحقق على الاعراض لتوقفها
 على الشخص المتوقف عليها والاعراض تتوقف على الماهيات في التحقق
 لان تحققها يتوقف على حلولها في المحل فيلزم الدور فاجاب عنه بقوله
 وهما اي الشخص والحلول شرط تعلق الوجود بهما اي بالماهية والاعراض
 اي الماهية لا تتوقف على الاعراض في التحقق ولا الاعراض عليها في التحقق
 من جهة واحدة حتى يدور بل الاول من جهة الشخص الثاني من جهة
 الحلول فاشار الى انها امران مختلفان يتوقف كل منهما على الآخر باعتبار
 امر لا يتوقف عليه الآخر باعتباره بخلاف افتقار قيد الوجود الى المطلق
 والمطلق اليه فانه في التحقق من جهة واحدة فيدور فافهم واسد للموفق
 والمعلم الخامس من الطرق الدالة على وجوب الوجود في الخارج ان يقال
 لو لم يجب المطلق لجواز ارتفاعه لان ما ليس بواجب اما متنع وهو واجب
 الارتفاع فضلا عن الجواز لكن الوجود محقق في الخارج لما بينا او ممكن
 وكل ممكن جاز الارتفاع بالنظر الى ذاته وان كان متنع الارتفاع بالنظر
 الى ايجابه علته اياه فيلزم جواز ارتفاع كل وجود ضرورة ان المطلق اما

عينه او جزؤه ولازمه فجاز ارتفاع احد المتساويين او الجزأين او اللان لازم
يستلزم جواز ارتفاع المتساوي الآخر والكل والملازم حتى يلزم جواز الارتفاع
وجود الواجب فلا يكون واجبا قيل بناء على ان المطلق هو العام لا يستلزم

ارتفاع المطلق العام من حيث عمومته لذاته بل لا يستلزم ارتفاعه بالكلية
اي في ضمن جميع الافراد ارتفاع وجود الواجب فغايتة انه لا يرتفع بالكلية
ولكن لا يستلزم ارتفاعه في ضمن بعض الافراد فيجوز ارتفاع المطلق اي

العام فيما لا يستلزم ارتفاعه ارتفاع الواجب وهو ما اذا كان في ضمن فرد
الممكنة فثبت وجوب المطلق اي العام بالغير فيما يستلزم ارتفاع ارتفاع
الواجب وهو ما اذا كان في ضمن الفرد الواجب قلنا غاية ما ذكرتم جواز ارتفاع

حصة من المطلق على تقدير عمومته وليس ذلك ارتفاع نفس المطلق حتى
تقولوا بما كان ارتفاع المطلق من حيث هو مطلق فتقولوا بعدم كونه
واجب الوجود بل غاية ان لا وجوب له على تقدير عمومته لمنع عمومته من التحقق

في الخارج بنفسه لا لما ذكرتم ولا ياتي هذا على تقدير عمومته اصلا وانما قلنا
انه ارتفاع حصه لا ارتفاع نفس المطلق اذ ارتفاع المطلق على تقدير
عمومه انما يتصور اذ الارتفاع بالكلية ولذا لا يستلزم رفع الخاص رفع العام

اذ لو استلزم لصح ان يقال اذ ارتفاع بعض افراد الان ان ارتفاع
الانسانية من العام ولصدق كل ما كان هذا الانسانا كان لاجوانا

كلية فالارتفاع من حيث كونه في ضمن بعض الافراد غير الارتفاع من حيث
الاطلاق ثم اشار الى ما هو الارتفاع من حيث الاطلاق بقوله فهو اي ارتفاع
المطلق اي العام ارتفاع جميع الافراد بالحقيقة لانه ما بقي فرد موجود في المطلق
الموجود في ضمنه غير مرتفع اصلا وانما قلنا بالحقيقة اشارة الى ان يقال
ارتفاع المطلق يتلزم ارتفاع افراد ليس بالحقيقة اذ هذا الاستلزام
عبارة بترجيح فيها والحقيقة هو عين ارتفاع الافراد حتى انه يدخل فيه ارتفاع
الواجب على تقدير كونه من جملة الافراد فلا يصح ان يقال انه يتلزم ارتفاعه
اذا كان في ضمن الواجب بالغير لاستلزامه ارتفاع الواجب وبجوز فيها
لا يتلزم ولئن سلم ان ارتفاع حصته المطلق في ضمن الممكنات يكون
ارتفاع المطلق لكنه انما يتصور فيها اذا كان ذا حصص والوجود ليس كذلك
فليس بعام بل اطلاقا باعتبار تجرده عن قيد العموم والخصوص تحته فان
سلم ان المطلق عام فالذي في ضمن الواجب ان اشترط ارتفاعه لذاته كانت
الافراد حقيقة واحدة واجبة بالذات وان امتنع بعارفين كالاولوية واللا
شدية والاقدمية فحجوز ارتفاع المطلق وهو اللازم للواجب يتلزم حرج
ارتفاع الملزوم الذي هو الواجب كما ان ارتفاع اللازم يتلزم ارتفاع
الملزوم لا يقال جواز ارتفاع اللازم انما يتلزم جواز ارتفاع الملزوم
لوقفي هذا الجواز محال وقد بطل سيما لكونه في ضمن الواجب بالذات لانه

ذلك الجواز لما كان بالذات لا يزول بالغير على انه انما يمتنع ارتفاع اللزوم
 لو امتنع ارتفاع اللازم فاذا لم يمتنع ارتفاع اللازم لم يمتنع ارتفاع اللزوم
 ايضاً فلما يكون ما فرض وجوبه وهو لزوم للعام الجائز الارتفاع لذاته واجبا
 بالذات ولو سلم ان ارتفاع الحصة يتلزم ارتفاع المطلق وانه ذوو
 وان جواز ارتفاعه لذاته لا يتلزم جواز ارتفاعه لزومه اذا كان واجبا
 بالذات فهو مبني على جواز ارتفاع الوجود وهو باطل بناء على ما ذكرنا ان
 ارتفاع الوجود محال لكون وجود الوجود عينه فلو امتنع المضاعف كان وجود
 وهو المضاف في قولنا وجود الوجود عدما فيصير المضاف اليه ايضاً عدما
 لكونه عين المضاف حقيقة غير اعتبار وهو الاتصاف بالانقيض
 على طريق حل هو هو وهو محال على ما ذكرنا في استحالة ارتفاع الوجود
 وكون وجود الوجود عينه السادس من الطرق الدالة على وجوب الوجود
 المطلق ان يقال حقيقة الوجود لا يتصور بدون الوجود ذل حقيقة له سواء
 واذا لم يتصور الانفكاك في الذهن على انه لا انفكاك بينهما في الخارج ولا
 معنى للوجوب الذاتي سوى ذلك اذ لو امكن الانفكاك بينهما اي بين
 الوجود ووجوده في الخارج لا مكن تصور الانفكاك في الذهن اذ كل ما
 في الخارج يمكن تصويره في الذهن كما هو فيه اي في الخارج لان الذهن
 قوة تصور كل ما في الخارج وما ليس فيه ايضاً فاذا امتنع الانفكاك بينهما

فيما هو اوسع اتضح فيما هو اعنى لا يقال هذا التامياً في لو كان الوجود متصوراً
 وهو ممنوع اذ لا يوجد له تعريف حقيقة فان وجد فبينه حتى نعلم ان تصور
 بدون الوجود ادم لا وايضا ان كان بديهي لم يصح كونه حقيقة الواجب لان
 حقيقة غير معلومة عندهم والا فلا بد من تعريفه ليطلع على احكامه حتى يعلم
 بل يلزم من الوجود ادم لا لاننا نقول متصور بالبدية والبدية لا يمكن تعريفه
 لغاية ظهوره المستلزم من الخفاء والواجب ايضا اجلي الاشياء خفي اشد
 ظهوره والتصور من وجه كاف في معرفة بعض الاحكام النظرية فانما
 تعلم ان من احكام هذا النظرية انه يكتب من البديهي وان لم نطلع على
 تعريفه وقد علمنا بمعرفة الوجود من وجه انه لا يتصور بدون الوجود كما
 اننا نتصور ان الصانع لا يتصور بدون التاثير في الممكن وان لم نعرف
 حقيقة قيل غايته انه اذا تصور حقيقة الوجود في الخارج لا يتصور
 بدون الوجود لكن يجوز ان ترفع حقيقة في الخارج بالكلية فلا يبقى
 مجردة عن وجودها ولا غير اى غير مجردة اذ نحن نتصور ذلك قلنا
 كيف يجوز ارتفاع حقيقة الوجود بالكلية في الخارج مع انها لا شك في
 جواز تصورها عند ذلك تصور لا يستلزم وجودها في الخارج ولو جاز ارتفاع حقيقة
 يلزمها الوجود في الخارج كما تصور في الذين السابق تصور لا يما الحقيقة
 يجوز تصور لا يما يتبعها اى يلزمها وجودها اى فيكون وجودها اى اى اى اى اى

تصوراً لجواز ارتفاع حقيقة الواجب لان وجوبها اي وجوب حقيقة الواجب
ليس الا لكونها لا تتصور بدون اي بدون الوجود اذ لو كان وجوبها بالغير
ذلك لكان وجوبها بالغير لا بالذات قيل لان سلم لزوم الوجود وتصور حقيقة
الوجود المطلق حتى يلزمها الوجود الخارجي من حيث هي حقيقة متصورة
والا لزم ان يتصور وجود الوجود وكلما تصورت حقيقة الوجود اذ لا معنى
للزوم الوجود لتصور حقيقة الوجود الا ان يكون لتلك الحقيقة وجود الوجود
اللازم لتصور حقيقة الوجود انما هو وجود الوجود ولزومه لا يتصور بدون
تصوره ضرورة ان لزوم اللازم لا يتصور بدون تصور اللازم هذا اعتراض
على قوله حقيقة الوجود لا يتصور بدون الوجود الذي هو وجود الوجود ثم
اعتراض على قوله لان وجوبها ليس الا لكونها لا يتصور بدون بقوله حقيقة
الواجب واجبة بالذات لا تتوقف على التصور اي سلمنا ان حقيقة
الواجب لا تتصور بدون الوجود لكن لا يلزم من جواز ارتفاع حقيقة الوجود
جواز ارتفاع حقيقة الواجب بناء على ان وجوبه ليس الا لان حقيقة الوجود
بدون الوجود والا كان وجوبه متوقفاً على انه لا يتصور بدون الوجود فيكون
بالغير لكن وجوبه لا يتوقف عن الغير فيجب وجوده بالذات لا بانها لا تتصور
بدون الوجود فلما لزوم الوجود الذي هو وجود الوجود لحقيقة الوجود
المطلق ظاهر فلا يضر التشكيك فيه وما ذكرنا من الدليل عليه وهو انه

لو امكن الانفكاك بينهما في الخارج لا مكن تصور الانفكاك في الذهن تنبيه
 لكن لغاية ظهوره اى ظهور هذا لزوم اشتبه فقا سبها اى حقيقة الوجود
 في عدم استلزامها وجودها الذي هو وجود الوجود الوهم على تصور الانسائية
 بدون وجودها فاحتج الى التنبيه على استلزام حقيقة الوجود وجودها
 الذي هو وجود الوجود مسح انها اى حقيقة الانسانية لا تصور بدون الانسائية
 وان تصور بدون وجودها وحقيقة الوجود في استلزام وجودها كحقيقة
 الانسانية في استلزام الانسانية لاني استلزام وجودها فغلط الوهم
 في القياس حيث رأى الانسانية متصورة بدون الوجود فزعم ان حقيقة
 الوجود ايضا تصور بدون وجودها ولم يدرك ان الوجود لحقيقة الوجود كالانسائية
 لحقيقة الانسانية لا كالوجود لهما وذلك لذهوله عن الفرق بينهما والفرق
 ان وجودها اى الانسانية زائد فيجوز تصور حقيقة الانسانية بدون وجودها
 وان لم يتصور بدون الانسانية دون وجوده اى وجود الوجود فانه ليس
 بزائد على حقيقة الوجود فلا يتصور حقيقة بدونها هذا هو الجواب المبني على
 ان استلزام تصور الوجود الذي هو المطلق لوجوده يهيى لا يقبل
 التشكيك ثم اجاب عن الشك على تقدير تسليم ورودها فاجاب عن قوله
 والا لزم تصور وجود الوجود وكلما تصورت حقيقة الوجود بقوله والذهن كان
 لم يغفل عن تصور حقيقة الوجود لكنه بما يغفل عن وجود الوجود لانه اى

وجود الوجود لما كان عين الوجود عسرة عليه الفرق بين المتضامين أي
 بين المضاف والمضاف اليه ومن هذه العقلة بلوغ اللوهم ان الذين
 يتصور حقيقة الوجود بدون تصور وقياس تصور الانسانية بدون
 وجود لا يعين الوهم في ذلك ثم اجاب عن قول وحقيقة الواجب واجبة
 بالذات لا توقف على اتيان التصور دون وجوده بقوله وحقيقة الواجب
 انما وجبت بوجوبها أي سلمنا ان حقيقة الواجب لا تجب لها التصور
 بدون الوجود بل وجوبها بنفس وجوده سواء تصور او لم يتصور اذ لا يتصور
 وجوب حقيقة بدون الوجود اذ لا معنى للوجوب سوى لزوم التحقق ليس
 ذلك الا بالوجود ولكن انما علم وجوبها بعدم تصور بمجردة عن الوجود
 فلو جاز رفع شيء يلزم الوجود في التصور كالوجود المطلق لجاز رفع حقيقة
 الواجب اذ لم يعلم وجوبها الا من لزوم الوجود لها من نفس تصور
 فلو جاز ارتفاع حقيقة الوجود مع لزوم الوجود تصور لجاز في الواجب
 على تقدير خصوصه ارتفاع حقيقة ولما ورد على هذه العبارة ان رفع
 حقيقة الواجب لم يمتنع لان حقيقة لا تصور بدون الوجود بل لان
 معنى الوجوب الذاتي اتساع ارتفاع حقيقة اعرض عنها الى عبارة
 اوضح منها فقال بل لوجاز تصور شيء يلزم الوجود في الخارج اذ تصور
 أي يعلم الذين لزوم الوجود له كلما تصور مع جواز رفعه أي الوجود

في الخارج لم يدل بذال لزوم المتصور في الواجب على تقدير خصوصية بين
 حقيقة وجوده على اللزوم الخارجي بينهما فلم يكن لنا دليل على ذلك
 اى اللزوم الخارجي بينهما لان كل دليل انما يدل على ان العقل يحكم
 بالمازومة بينهما في الخارج فيبينهما ملازمة في الخارج وحكم العقل
 حكم ذهني فان دل فلا دل منه لان هذا الدليل بدسي لاستلزام تصور
 الطرفين الحيزم بالنسبة بينهما والبدسي اقوى من النظري فاذا جازان
 لا يدل القوي جازان لا يدل الضعيف فاذا جازان لا يلزم الوجود
 حقيقة الوجود في الخارج مع انها لا يتصور بدون الوجود جازان لا يلزم
 الواجب في الخارج الوجود وان يدل العقل على اللزوم بينهما ولزم
 في التصور قيل لا يمتنع ان يلزم في الذهن ما ينفك في الخارج كالبصر
 فانه لازم للعمى في الذهن مع الانفكاك بل التضاد بينهما في الخارج
 فلكذلك يجوز ان يلزم الوجود والحقيقة الوجود في الذهن مع عدم لزومه
 له في الخارج قلنا ليس المراد بالاستلزام ملازمة حضور احدهما للآخر
 بحيث لا يحضر الا ويحضر الآخر بل المراد امتناع تحقق احدهما بدون الآخر
 وللعنى تصوره انما يلزم حضوره اى البصر معه اى مع العمى في الذهن
 مع انه يتصور في الذهن ايضا الانفكاك بينهما اى يتصور تحقق احدهما
 بدون تحقق الآخر بل يتصور ان تحقق احدهما يمتنع مع تحقق الآخر

فافهم واسد الموفق والمسلم السابح من الطرق الدالة على وجوب الوجود
المطلق ان يقال الوجود المطلق لو لم يجب فاما ان يتنسخ وهو باطل لانه
اما عين الخاص او جزؤه او لازمه والخاص موجود وعند الخصم يتنسخ امتناع
عينه او جزؤه او لازمه فتركنا هذا الشق لما ذكره واما ان يكون وهو ايضا محال
لانه لو كان المطلق لاقتصر الى الشيء ضرورة افتقار الممكن الى امر يرتجح احده
طرفي وجوده وعدمه لكن كل شيء سواء كان وجودا خاصا او امرا آخر محتاجا
الى الوجود اما الامر الآخر فظاهر واما الوجود الخاص فانه مركب من وجود
وشيء يحتاج الى الوجود فيحتاج المركب منه الى ما يحتاج اليه الجزر فلو احتاج
الوجود المطلق الى شيء لازم الدور قيل لا دور في احتياج المطلق الى الشيء
والشيء الى الوجود لتعاضد الشئيين والوجودين فان الشيء المحتاج الى الوجود
لا يحتاج الى المطلق والمطلق لا يحتاج الى الشيء المحتاج الى الوجود
بل الشيء انما يحتاج الى المقيد احتياج المطلق اليه اي الى المقيد وهذا
الاحتياج لازم للمطلق لكميئته اذ لو كان جزئيا لم يبق مطلقا فالمطلق
والشيء يحتاجان الى المقيد ولا يحتاج المطلق الى الشيء ولا الشيء الى
المطلق قلنا ان سلم ان المطلق كلي فلان سلم انه لا دور في احتياج الوجود
والشيء الى المقيد غاية انه دور مضمرا اذا احتياج الى المقيد احتياج
الى المطلق لان المقيد يحتاج الى المطلق احتياج الكل الى جزئه لانه

اى المطلق جزر المقيد الذى المجموع من الوجود والقييد والمجموع المحتاج
 اليه محتاج الى جزئه والمحتاج الى المحتاج الى امر محتاج الى ذلك الامر
 وانما قلنا ان المقيد مجموع من المطلق والقييد لانه لو كان نفس المطلق
 لم يبق فرق بين المطلق والمقيد ولو كان نفس القيد فتكلم فيه ونبين ايضا
 احتياجه الى المطلق فالمطلوب من احتياج المحتاج المقيد الى المطلق
 ثابت هذا اذا كان الشئ المحتاج اليه الوجود المطلق غيره وان كان هو
 الوجود فان كان مطلقا فلا معنى لاحتياج الشئ الى نفسه وان كان
 مقيد افقدت بين احتياجه الى المطلق فلو احتاج المطلق اليه ايضا لزم له
 ولو سلم ان المقيد لا يحتاج الى المطلق حتى يلزم من افتقار الشئ
 او المطلق الى المقيد افتقاره الى المطلق فلا شك في لزم الدور والمضمر
 بنا على ان قيد المقيد محتاج الى المطلق والمحتاج الى المقيد محتاج
 الى قيده فالمطلق على تقدير احتياجه الى المقيد والشئ المحتاج الى المقيد
 محتاجان الى قيده وهو محتاج الى المطلق فيلزم الدور والمضمر وانما
 قلنا ان قيد المقيد محتاج الى المطلق لكونه غير الوجود وكل ما هو غير الوجود
 يقتقر الى الوجود وانما قلنا انه غير الوجود لئلا يتركب كل وجود مقيد
 عن وجودين حتى الواجب ثم استشعر سوالا بانكم قد سلمتم ان المطلق
 كلى والكلى محتاج الى المقيد المحتاج الى القيد المحتاج الى المطلق المستلزم

للدور اجاب عنه بانه انما سلم للبجارات في الخصم من بعض المقدمات
 حتى فطلعه على بطلان ما اعتقده فكون اطلاقه بمعنى العموم ليس بصواب
 ولكن الصواب ان المطلق ليس بكلي كما انه ليس بجزئي تحتها واطلاقه
 باعتبار تجرده عن قيد العموم والخصوص تحتها من من الطرق الدالة
 على وجوب الوجود المطلق ان يقال الواجب اما مطلق عن قيد العموم
 والخصوص تحتها او عام او خاص لكن العام لا فقاره الى الافراد لا يصلح
 للوجوب ولو وجب الخاص تحت العام فاما ان يغاير المطلق اي العام
 عبر عنه بالمطلق على زعم الخصم بالكلية فيكون بينهما تباين كلي فلا
 يكون احدهما مطلقا والآخر مقيد الوجوب تضاد الخاص والعام على امر
 واحد وان باين العام الخاص باعتبار قيد الخصوص بنسبة احدهما
 الى الآخر اي وان صح كون احدهما عاما بالنسبة الى امر ما وكون الآخر
 خاصا بالنسبة الى امر آخر او يغاير الخاص العام من وجه فوجوب
 الخاص اما بالحقيقة المشتركة بينهما وهي سائر الوجودات الخاصة التي
 هي افراد العام فيجب افراد المطلق اي العام لوجود تلك الحقيقة التي
 هي مناط الوجوب في تلك الافراد او وجوب الخاص لغيره اي لغير تلك
 الحقيقة المشتركة وهو اي غير تلك الحقيقة المشتركة غير الوجود المشترك
 بينهما اي بين الخاص والعام اذ لو كانت وجودا فاما ان يكون عاما وهو

الحقيقة المشتركة وقد فرضت غير مشتركة او خاصاً فاما ان لا يكون وجه
 المغارة وهو عام مشترك فقد فرضت غير مشتركة او يكون وجه المغارة
 فالوجود لا يخائر الوجود ثبت ان الوجوب مفتقر الى الوجود فيفتقر الى الوجود
 فلا يجب الخاص الذي يوجب الامر المفتقر الى الوجود بالذات فتعين ان
 يكون الواجب هو المطلق عن قيد العموم والخصوص تحته التام
 من الطرق الدالة على وجوب الوجود المطلق ان يقال الوجود اما مشترك
 لفظاً بين الاجناس او الانواع او الافراد الموجودة من غير اعتبار قيد
 مشترك بين الامور التي وضع لها لفظ الوجود فتتوقف اطلاقه وفهمه تعالى
 على معرفة تعدد الاوضاع بعد ما وضع له على سبيل التفصيل لكنه يطلق
 على كل موجود ويفهم منه ذلك من غير احاطة تلك الاوضاع او الوجود
 مشترك معنى على التواطى بان وضع المشترك بين الوجودات مع تساوي
 ذلك القيد فيها فهو ان لم يصلح للوجوب الذاتي لعمومه لكن واحداً بالحقيقة
 اذ لا تختلف فيه الاشياء مساواته فاختلافها اي اختلاف الاشياء
 ناشى اما من الماهيات المختلفة بذواتها او من عوارضها اي عوارض
 الماهيات او الاشياء فعلم ان في الوجود وحدة ولا اختلاف فيه فلا
 كثرة فيه اذ الكثرة متكلفة بالاختلاف فما لا اختلاف في حقيقة لا كثرة فيه
 فهي اي الكثرة في الماهيات او العوارض لا في الوجود وان فرض مشتركاً

بالتواطىء ولا يلحق كثرة الالهايات والعوارض بأذ ليس عنها وليست العوارض
 المختلفة عوارض الوجود من حيث هو وجودا ولا بالاختلاف فيها مما يختلف
 بالذات فلا أفراد له على تقدير كونه مشتركا بمعنى فطيل كونه مشتركا وكلها
 وعما نصح أنه مطلق عن قيد العموم لعدم الأفراد وعن حيث الخصوص
 تحته وإذا صح كونه واحدا بالحقبة فلا مانع من وجوبه بالذات وقد
 تحقق علته وجوبه بالذات وهو أن الكل يتحقق به لما مر من أن أفراد الوجود
 من حيث هو هو المراد بالمطلق يتحقق بنفسه دفعا للتسلسل فهو الواجب
 بالذات لتحقيق السبب ارتفاع المانع أو الوجود مشترك معنى على نهج
 التشكيك بأن يكون في البعض أولى وأقدم وأشد كالأجواب في
 البعض على خلاف ذلك فالتفاوت في أفرادها بالعوارض كالاستدراك
 والأولية والاقدمية في الواجب وانعدامها في الممكن فلو لم يكن ذا أفراد
 كان الوجود محسوسا واحدا عرض له المختلفة فليس بمتشرك معنى
 حقيقة بل أصانفة والكان ذا أفراد فوجب البعض بالعوارض بالذات
 أو بالتفاوت في الذات والتفاوت أبا الساتين بأن يكون حقيقة
 كل وجود متفانا مع حقيقة الآخر مع تساوي حقيقة الوجود فان كانت
 تلك الحقايق نفس الوجود أي نفس الوجودات المتفانعة مع الاشتراك
 في الوجود الواحد لزم التركيب أي تركيب كل وجود من وجودين حتى وجود

الواجب والآسي وان لم يكن ملك الحيات نفس الوجودات فتحققها بالوجود
فلو كان فيها واجب بالذات كان وجوده بالوجود وبابه وجوب الواجب
بالذات فهو اول بالوجوب الذاتي بل هو الواجب بالذات فبطل اشتراك
وتشكيكه المستلزم لعمومه وكليته بحسب الافراد فالحال له مع ذلك اشتراك
وتشكيك فمذا الاشتراك والتشكيك مع كونه واحدا غير قابل للتشديد
لاشتراك نور الشمس وتشكيكه بالنسبة الى المنورات المتفاوتة
بالاشدية والاضعفية لعدم الوسائط في وجودها مع انه واحد بالذات
غير متكرر بها ولا متصف بعوارضها والحال يرى متلونا بالوان الزجاجة
المختلفة الالوان وهذا الاشتراك لا يوجب التوقف على الافراد العاشر
من الطرق الدالة على وجوب الوجود المطلق ان يقال الواجب ان كان
الوجود المطلق عن قيد العموم والخصوص تحته فذا هو المطلوب لا تحقق
لوجود آخر معه حتى يقال بعمومه او خصوصه ومغايرة لسائر الوجودات
او عدم مغايرة كما يأتي التعرض له آخراد انما خصصنا المطلق بالوجود
لان الماهية المطلقة الامر العقلي المطلق عدم صلاحيتها للوجوب الذاتي
ظاهرا وبغير حرف عدم صلاحيتها مع الوجود فكيف بدون الوجود او كان
الواجب الامر المقيده من الوجود او الماهية او الامر العقلي فباطل لانه
العام ذو افراد وهو غير صالح للوجوب الذاتي بجميع اقسامه لانه اما

أن يفتنى تحقّقاً أي تحقّق جميعها فيجب بالجميع بالذات فيستعد الواجب
 بالذات وهو باطل للمادّة المذكورة أو يفتنى لا تحقّقاً أي لا تحقّق
 جميعها فيمتنع جميع الأفراد فليس فيها واجب ولا ممكن وبطلانه ضروري
 وإنما واجب تحقّق الجميع امتناعه عند اقضائه الذات ذلك أو يفتنى
 الذات لا يزول بالغيب وهو كانه جواب سوال مقدر وهو ان الذات
 وان اقضى ذلك فلعّل عارضاً يعرض فيمتنع مقتضاه أو لا يفتنى شيئاً
 منها أي من تحقّق الجميع ولا تحقّق فان كان فيها واجب فوجب
 ما وجب بالغيب فلا يكون الواجب بالذات واجباً بالذات وان
 لم يكن فيها لازم خلو الوجود من الواجب فيستد باب اثبات الصانع
 أو الامر المقيّد خاص ليس في الأفراد ما وجود مغائر للمطلق أي العام
 لا يتصف به اصلاً فيلزم تحقّق الوجود المقيّد أي الخاص بدون المطلق
 أي العام وانما قيدنا المغائر بالوجود لان عدم صلاحية الماهية
 والامر العقلي للوجوب الذاتي ظاهر وانما لم يذكر الوجود المغائر للمطلق
 المتصف به لاستلزامه الجمع بين الوجودين وقد مر بطلانه مراراً أو
 الامر المقيّد الخاص المغائر للمطلق أمر متصف به فاما ذلك الامر المقيّد
 الخاص المغائر للمطلق المتصف به سية وقد فرضنا وجوبها بالذات
 فيكون وجود الواجب واجباً بها أي تملك الماهية وهي أي تملك

الماهية غير ولما فرضنا معارها للوجود المطلق وفرضنا بهما وجود آخر
 فيكون وجوبه بالغير ولئن فرضنا بهما وجودا خاصا فلكل مع ذلك
 تحون تلك الماهية على لوجودها من حيث ان وجودها انما وجب بها
 وقابلة له معان حيث انها متصفة به فيكون الواحد الشخص فاعلا
 قابلا معا وقد برهن في الحكمة على استحالة وانما يكون تلك الماهية
 على لوجودها قبل الوجود ضرورة ان العلة الفاعلية قبل المعلول المساق
 للمعلول انما هو العلة التامة واذا جاز كون ماهية الواجب على لوجودها
 قبل الوجود فجاز كونها على لوجود العالم قبل وجودها فيفسد باب اثبات
 وجود الصانع اذ لا حاجة له على ذلك التقدير الى وجوده بل الى ماهية
 محجوبة عن الوجود لانها اذا صلت على لوجود الواجب فصلا حيثما
 على للممكن بطريق الاول بل ان سلمنا ان الماهية لا تصلح على لغير وجودها
 جاز كون ماهية كل شيء على لوجوده من غير تأثير الصانع فيه سواء
 كان الصانع امرا موجودا او ماهية محجوبة عن الوجود قياسا على ماهية
 الصانع المؤثرة فيه وبذا القياس تام سواء كانت الماهية بسيطة
 لانها كماهية تعالى او مركبة اولاهما من الانتهاء الى اجزاء البسيطة
 مع يقتضي ماهية كل جزء وجوده حتى اذا تمت الاجزاء حصلت
 ماهية الاجتماع مع يقتضي ماهية الاجتماع وجوده واما الامر

المقيد الخاص المغائر للوجود المطلق المتصف امر على تيمص بالوجود
 في العقل متنع في الخارج قيد ذلك لما يكون ماهية موجودة وتدمر
 حكمها فيلزم مع ذلك كماله اي مع كون الامر العقلي على الوجود وعلى ما عليه
 لوجوده وقابله له في الذهن كون مبدء الوجود الخارجى خافى الخارج
 لانما فرضناه واجبا كان سببا للوجود الموجودات الممكنة ولما فرضناه
 عقليا كان متمنا في الخارج واستحالته اظهر من ان تنحى واما الامر
 المقيد الخاص المفروض وجوبه غير مغائر لتحقيق الوجود المطلق فان فرضنا
 عا لما يزعى الخصم فيلزم كماله من المطلق والمقيد وينتج عليه اي
 على كل ما يلزم الاخر ويستنتج عليه اي على الآخر فيه لف ونشر فيلزم
 احد الامر من الحالين اما امتناع استلزام الممكنات المطلقة اي
 لتحقيق المطلقة من الوجود وقرار من استلزامها لتحقيق الواجبة من
 عدم مغائرهما المطلقة او يلزم وجوب استلزامها اي الممكنات للواجب
 لانها عين المطلقة التي يلزمها وبطلان لازمين ظاهر وهو المشار اليه
 بقوله وظاهر استلزامها اي الممكنات المطلقة وامتناع استلزامها
 اي الممكنات للواجب فيه ايضا لف ونشر فيبطل الملزوم وهو كون
 الحقيقة المطلقة مع عمومها عين الحقيقة الواجبة الخاصة ويلزم
 ايضا من عدم مغائر الحقيقة الواجبة الخاصة للحقيقة

المطلقة اجتماع الشئيين لعدم التعارض من المطلق والمقيد في الحقيقة الا
 في ان احدهما مقيد والآخر مطلق فلا يكون كل منهما عين الآخر بالنقض
 بل بالنوع فيلزم اجتماع الشئيين ويلزم على تقدير الوحدة الشخصية مع
 كون احدهما مطلقا والآخر مقيدا كون احدهما موضوعا ومرتزا واما كون
 الآخر وصفا ولازما فلا فارق بينهما لفرض الوحدة الشخصية فيلزم
 بطلان كون المطلق تاما بل لا يمكن كون الخاص عين المطلق الا
 بتقدير عدم عمومته هذا اذا فرض عدم المغايرة من كل الوجوه فاذا
 فرض من بعض الوجوه لزم التركيب بين الخاص العام لما ثبت من
 استحقة في ضمن الافراد مع مغايرة الخاص قيل بناء على ما توهموا اننا نريد
 بالمطلق العام ويلزمكم استلزام المكينات الواجبة اذ انتم قالون باستلزام
 المكينات للواجب لانها المطلقة منذكم ولا يمكن انكار استلزام المكينات
 المطلقة بناء على انها عامة فلا يبطل هذا الامر من اللازمين فلا يبطل
 الملازمين وهو عدم مغايرة الامر الخاص على تقدير وجوبه للتحقيقة
 المطلقة للموجود ثم المطلق الذي قلتم انه واجب بالذات ان كان عاما
 والافراد قطا ههنا جميع افراده ليس بواجب لادلة التوحيد ولا متمنع
 لانه خلاف الضرورة ولا يمكن لاستلزامه فلو الوجود عن الواجب
 بل لا بد من كون البعض واجبا فوجب البعض استماع البعض

في الوجود ٣ فظاهر

وإمكان البعض الغير لأن ما بالذات لا يزول بالغير والآي وان لم
 يكن ذا افراد لكونه خامسا فان غاير هذا الوجود المطلق على تقدير خصوصية
 الوجودات الخاصة لزم ان لا يكون في الواقع وجود عام أصلا اذ لو تحقق
 شارك هذا المطلق به الوجودات الخاصة فلم يبق لها بالكلية فيلزم تحققها
 أي الوجودات الخاصة بدون العام مع ان العام لازم للخاص تحت
 فيلزم تحقق المعلوم بدون اللازم وان لم يبق المطلق على تقدير
 خصوصية الوجودات الخاصة كان المطلق عين العام لانه لو تحقق في
 ضمن الوجودات الخاصة مع عدم مغايرة لها لتشارك فيه والذات
 يقع فيه المشاركة به العام وانصفت الممكنات بالوجوب الذاتي لوجوب
 انصافها بالتحقيقة المطلقة التي فرضتم انها لا تغاير الواجبة مع انه لا ريب
 ان يكون عامة قلنا لا يلزمنا القول: يستلزم الوجودات الممكنة
 للتحقيقة الواجبة وان قلنا باطلاقها اولا نقول ان اطلاق الوجود بمعنى
 العموم ولا نقول تحقق الوجودات الخاصة بل تحقق الموجودات الممكنة
 اولا ثبت لها وجودات خاصة بل هي موجودة بوجود واحد مثل نور
 الشمس من الشمس بنور واحد ليس بذى افراد فلا خاص تحته حتى يقال
 على تقدير عمومها ان وجوب بعض افراده دون البعض بالغير على
 تقدير خصوصية تحته ان غاير الخاصة لزم تحققها بدون العام

بولن لم يغير انصفت الممكنات بالوجوب الذاتي بل نقول ليس في الوجود
 الا واحد فليس ثم ذوا افراد ولا متعدد فانه انما يتصور لو تحققت الوجودات
 الخاصة بالماسيات مع المطلق وعندنا لا تتحقق للخاص الذي يتحقق بالماسيات
 حتى تعبر تغايره او عدم تغايره فيقال على تقدير تغايره يلزم تحقق الخاص
 بدون العام وعلى تقدير عدم تغايره يلزم انصاف الممكنات بالوجوب
 الذاتي على ما قررنا الحادى عشر من الطرق الدالة على وجوب الوجود
 المطلق ان يقال وجوب العام باطل لعدم تحققة بدون الافراد وكذا
 وجوب الماسية لا يقتضيه الى الوجود وكذا وجوب الخاص تحت العام
 اذ لو وجب الخاص فاما غير متعين لانه وان كان خاصا بالنسبة الى ما فوقه
 فيحوز كونه عاما بالنسبة الى ما تحته فكل ذوا افراد فهو مع كونه خاصا
 في حكم العام لا يصلح للوجوب الذاتي هو ولا افرادها اما هو فلا مقتضى
 الى افرادها واما الافراد فلان ذاته لا يقتضى وجوبها والواجب الكل ولا
 لا وجوبها والاضلا الوجود عن الوجوب الذاتي فوجوب البعض بالغير
 واما متعين بالمتعين الشخصي هو لكونه تحت العام لا يكون تعيينه لذاته
 وكذا لا يكون وجوبه لذاته والواجب جميع افراد العام فعينه زائد عليه
 على وجوده بمسبزه مما يشاركه فيه فيزيد على الامر المشترك الذي هو
 الوجوب فيقتصر التعيين الى موضوع غير الوجود والمطلق ضرورة ان المطلق

من حيث هو مطلق مشترك غير معين بالشخص على تقدير عمومته والواجب به
واجب بالغيب لئلا واجب بالذاتي والواجب جميع افراده وقد فرضنا
ان الخاص انما واجب من حيث هو متعين فلا يكون وجوبه بالذات لان
التعين لما لم يكن بالذات فكيف يكون ما وجوبه بواسطة بالذات هذا اذا
كان خاصا تحت العام بخلاف ما اذا كان الواجب مطلقا عن قيد العموم
والخصوص تحته فانه يتميز بنفسه اذ لا يشارك فيه فلا يحتاج الى تعيين
زائد اذ لا يحتاج الى موضوع غير المطلق ليميز به عما يشاركه لان هذا
المطلق غير مشترك حتى يمتنع تعيينه من حيث كونه مشتركا واذا كان تعيينه
بالذات فهو واحد بالذات غير مشترك فيه بوجه من الوجوه فهو للوجوب
اصل من غيره الثاني عشر من الطرق الدالة على وجوب الوجود المطلق
ان يقال الواجب اما مطلق او خاص او عام وجودا او ماهية لكن العام
لاقتضاه الى الافراد لا يصلح للوجوب الذاتي والخاص ان كان عين
الوجود المطلق كونه وجودا مع ان خصوصيته ليست باعتبار كونه
تحت العام والاطالة ليس باعتبار عمومته بل لعدم تقيده بالعموم والخصوص
تحته فذلك هو المطلوب وان كان الخاص غيره اى غير الوجود المطلق
لكونه ماهية كان الوجود فادعائه اى عن الامر الخاص لتصوره اى
تصور الامر الخاص من حيث الماهية دون اى دون الوجود

فلا يكون الوجود جزءه ولا امر آخر فيستوى الوجود والعدم بالنسبة الى
 حقيقة فان فرض لزوم الوجود لتلك الحقيقة فليس بعينها ولا بجزئها
 بل الامر آخر فلا يكون فيه وجوب ذاتي فافهم واسد الموفق والمعلم وعورثت
 الاولة المذكورة الدالة على وجوب الوجود والطلق بتشبهه بل على عدم
 وجوبه ان ذكرنا مع الجواب عنها الاولى المطلق بناء على انه غير مقيد بالعموم
 والخصوص اعم من ان يكون تحت اول الامر متعين التعيين لانه لا يبقى معه
 اطلاق فهو غير الواجب لان لا يتعين لا يتحقق في الخارج وقد اعتمدت فوا
 اي القائلون بوجوبه بتعيينه الاول وغيره من التعيينات اذ قالوا علمه
 بذاته يوجب التعيين الاول وبصفات الثاني وظهوره بافعال الثالث
 او متعين بنفسه لانه وان لم يبق مطلقا لا ينافي التقيده وقت قالوا
 لا يتقيد بتعين بل يبقى مطلقا بخلاف غيره فينحصر في واحد ان التعيين
 اذا كان مقتضى الذات كان لازما ولا يمكن اجتماع تعيينين في محل واحد
 فيلزم الانحصار في واحد بالشخص فيلزم اتصاف الواحد الشخصي أحترز
 به عن اتصاف الواحد النوعي لعدم انحصاره في تعين واحد بالشخص
 بالصفات المتماثلة وهو باطل لاسئزاه كون الصفات المتماثلة
 غير متماثلة اذ جملة الصفات الوجودية صفات اذ الماهيات من حيث
 هي امور عديمة لا تنصف بالصفات الوجودية وفي الصفات

الوجودية صفات متنافية كالسواد والبياض ومع ذلك يكون على تقدير
 وجود محلا للمحادثات او متعين بصفات لان التعيين قل ما يكون الا بالحوادث
 الشخصية فاما ان يقتضى مجموع الصفات تعيينا واحدا وهو باطل لما
 يشاهد من كثرة التعيينات وقد اعترفوا بتعيينه الاول وغيره على انه
 يلزم ان يضاف الواحد الشخصى بالصفات المتنافية او يقتضى كل صفة
 تعيينا فيقتضى تعييناته بتعدد ما يفسر افرادا او افرادا عبارة عن الذات
 مع تعيين وقد فرضناه واجبا فيقتضى افرادا الواجب وهو باطل لادلة
 التوحيد او متعين بغير ما يغير الصفات مع عدم تغير الذات فيلزم
 كون الغير مع حدوثه لا افتقاره الى الوجود ولما فرضتم من وحدة الوجود
 المطلق وقررت من كونه ذا افراد صفة للوجود الواجب بالذات فالحادث
 حدوثها ذاتيا لزم ان لا يكون في صفاته حادث بالزمان لكن الصفا
 الحادثة الزمانية مصفاته لما تستدرنا وان كان بالزمان لزم كونه
 محلا للمحادثات الزمانية وهو باطل لما بين في علم الكلام والحكمة او
 موصوفا له فيلزم افتقار الواجب الى الغير ضرورة افتقار الصفة
 الى الموصوف ولا تعلق غير الوصفية والموصوفية فاما ان فلا يجوز
 لا افتقاره في التعيين الذى به وجوبه الى الغير ولو كان الوجوب
 بلا تعيين فهو باطل لما ذكرنا ثم التعيين بالغير اما واحدا وكثيرا وقد

ابطالناهما ولا يلزم على القول بوجوب الوجود الخاص المنخفض في واحد تعيينه
 بنفسه اتصافه بالصفات المتناقضة مع وحدته الشخصية اذ ليست
 جملة الصفات الوجودية على ذلك التقيد بصفات الواجب بل
 صفات الوجودات الاخر قلنا ليس طلاقه لما ذكرتم من عدم تعينه
 بشي بل لعدم تعينه بالعموم والخصوص تحته فقط فلا يتبع تعينه ولا يتبع
 اطلاقه بفعل في احوالها متين بنفسه وقولكم فيمخصص في واحد ممنوع فانه لا يخصر
 في تعيين واحد وقولكم مقتضى الذات لازم ولا يستحيل اجتماع تعيينين
 قلنا سلمنا لازم مقتضى الذات ولا يستحيل اجتماع تعيينين لعدم
 تعينه بشي من العرض والذاتي وانما يستحيل اجتماعهما لتعينه باحدهما
 لكنه غير متعينه بشي في حضرة الوجوب وتعييناته في حضرة الامكان
 بسبب ظهوره في المظاهر كتحين الوجه في نفسه وتعييناته الكثيرة في المرايا
 المتكثرة ولا يلزم تعدد افراد الواجب بذلك كما لا يتعد افراد الوجه بالظهور
 في المرايا سلمنا انه مخصص في تعيين واحد وقولكم فيلزم اتصاف الواحد الشخصي
 بالصفات المتناقضة وقولكم تفسير الصفات المتناقضة غير متناقضة قلنا
 ولا تنا في شي فيه بل تنا في الصفات في الماهيات الشخصية بقده ذلك
 لعدم توافيقها في افراد الماهيات الكلية ولا في الوجود وقولكم فيلزم ان يكون
 محلا للحوادث قلنا انما يلزم لو كانت صفاته من حيث هو امسا

هي صفاته من حيث ظهوره في صفات ظهورية لاصفات حقيقة على ان
 لا سلم ان الصفات الوجودية صفات بل صفات الماهيات توكلهم
 انها عينية قلنا قبل اضافة الوجود اليها واشارة عليها لابعده ذلك
 وهي صفات الماهيات بواسطة اضافة اى الوجود اليها او نقول
 يتعين بصفاته ولا يقتضى كل صفة تعينا بل الصفات الذاتية كلها
 اقتضت تعينا واحدا والصفات الخارجية اى اللاحقة لظهوره في
 المظاهر اقتضت تعينات شتى وعلى هذا لا يتعين افراده بحدود
 الصفات الذاتية فلا يبعد د افراد الواجب لانه انما يتصور تعدد
 بحدود التعينات عن الصفات الذاتية لا اللاحقة لظهوره وانما هو اى
 تعدد الافراد لماهيات بحدود الصفات الخارجية اى اللاحقة لظهوره
 في المظاهر فيكون لظهوره افراد وليست هي افراد الواجب اذا الصفات
 الخارجية لا تضيد تعينا في ذاتة لمصوله قبلها او نقول تعين بالغير ولا
 يكون وصفه ولا موصوفا ولا سلم انه لا تعلق به وانهما حتى يلزم اقترانه
 الى الموصوف الحادث او طول الصفة الحادثة فيه بل متعلقا بمنز
 اضافة يكون تعينه بحسب اضافة اليه كتعين الوجه في المرأة ولا يضر
 تعدد في هذه التعينات اذ لا يتحقق بها افراد الواجب بل انفراد
 الماهيات التي ظهر فيها وليس به وجوبه الذاتي وانما هو بتعينه الذاتي

ولا منع في اجتماع التعيينات على هذا المنهج كتعيينات الوجه الواحد في المرآة
 المتعددة الشبهة الثانية لو وجب المطلق كان وجود الكل والاكوان
 خاصاً تحت العام فحينئذ إما ان لا يستعمل بالقوام كما لما هيأت الكلية
 بدون الصفات فيقتصر في قوامه الى الغير فلا يصلح للوجوب او يستعمل
 بالقوام بدون الصفات لانه وان لم يكن خاصاً تحت العام فهو في نفسه
 خاص وهو جزئي حقيقي فاما ان لا يوجب صفة لذاته لا بالذات ولا
 بالغير لاستغناء عنها وهو باطل للاعتراف من الصوفية وغيرهم
 بالتصاف بالحيوة والعلم والقدرة وغيره او يوجب صفة لذاته لا بالذات
 لان الذات كاملة بذاتها فلا توجب صفة لكنها لما لکن لها نسبة الى
 الغير يوجب ذلك الغير لها صفة فينسب بها الى ذلك الغير فيفتقر
 في اتصافه بها الى الغير في صفات كمال الذات وان كملت بذاتها
 لكن عند فقد هذه الصفات كانت ناقصة بالنسبة الى من له هذه الصفات
 فيكون ناقصاً بذاته لانها لو كملت بالذات لم يكن لها نقص بالغير اذ
 ما بالذات لا يزول بالغير فعلم انها ناقصة بذاتها استكمالاً بالغير فلا
 تصلح للوجوب الذاتي او يوجب بالذات صفة ان الذات كما كانت
 كاملة كان مقتضاه اجتماع الكمالات كلها فيها وح جميع الصفات
 الوجودية في الموجودات صفاته لان وجوده هو الوجود لها فلا صفة لها

بدون الوجود فاذا اوجب الوجود وصفانا ان يمنع منافية في ذلك
 الوجود وفي موجود سواء لوحدة الوجود المتصف بتلك الصفات ان يوجد
 في العالم منافي لكل صفة وجدت في موجود ما فاذا اوجب البياض في جسم
 اتفق وجود السواد في اجسام العالم كلها وهو ظاهر بطلان لوجود الصفات
 المتنافية في الموجودات المختلفة او لا يمنع منافي صفة وجدت في موجود
 اصلا لعدم منافي الصفات في نفس الوجود وان تنافى باعتبار الماهيات
 او المراد فاما ان يستلزم المنافي لان الوجود لا بد وان يتصف بجميع
 الصفات الوجودية فيجب اجتماع الصفات المتنافية في كل موجود لان
 الوجود الواحد الذي هو وجود الكل مستلزم له ولا يتحقق الملزوم بدون
 اللازم فلا يوجد موجود بدون تلك الصفات المتنافية وهو بين البطلان
 لو لا يستلزم الوجود منافي صفة وجدت في موجود ما اصلا لان المتناقضات
 بين الوصفين انة من الاجتماع بينهما فيجب اجتماع استلزام شيء منافي
 صفة شيء آخر والا كان الوجود مستلزم له وقد فرض غير مستلزم وهو
 ظاهر البطلان لان النار يستلزم الحرارة والماء البرودة ولا يلزم
 هذا الواجب الخاص اذ لا يجعله وجود الكل فهو مخصوص يستقل
 بالقوام ويوجب بذاته وياقل في تقسيم المنع والاستلزام لمنافي صفة
 وجدت في موجود لا ياتي ههنا فلما اتانا وان جعلناه وجود

الكل فلا يلزم محال بما ذكرتم فانا نقول انه يستقل بالقوام لانه ليس بجسمي
 كما انه ليس بجزئي تحته يستلزم بذاته وصفا لا للاستكمال بل لان كماله
 يستلزم الكمالات ويتمتع آخر من غير افتقار الى الغير لان وصفه ليس
 غير ذاته كما انه ليس عينها بل نقول يستلزم بذاته جميع صفاته الذاتية
 وبالمظاهر الصفات الممكنة لظهوره بجميع الصفات الوجودية ليست
 صفاته باعتبار ذاته بل باعتبار ظهوره فلا يلزم ما ذكر في آخر التقسيم من قوله
 فاما ان يتمتع مناهيه الى آخره وذلك لانه يوجب باعتبار مظهر آخر وكذا
 لظهوره فيه ويتمتع مناهيه باعتبارها اي باعتبار ذلك المظهر لا مطلقا
 حتى يتمتع مناهي في كل صفة وجدت في موجود ما وكذا يستلزم صفة باعتبار
 مرتبة مرتبة من مراتب ظهوره ومناهيها باعتبار مرتبة اخرى فلا يلزم
 اجتماع الصفات المتناقضة في موجود ولا امتناع استلزام شيء مناهي صفة
 شيء آخر لان الوجود لا يستلزمه من حيث هو نفسه بل من حيث الظهور
 في المظهر المخصوص انه الموفق الشبهة الثالثة لو وجب المطلق لوجب بقاء
 اللاحقة فيجب ان لا يتصف بشيء ولا يتعين لانه لو اتصف او تعين لم يبق
 مطلقا لكن اتفقوا على ان صفاته وتعيينه قلنا لا يرتفع الإطلاق بالوصف والتعيين
 لان الإطلاق ليس إطلاقا عن كل ما يسمى قيد ابل الإطلاق عن قيد
 العموم والمخصوص تحته والاطلاق عن القيد بالمماهية او العام

الذي هو ذاتي له لان الوجود العام لا يتصور بالنسبة الى الوجود الخاص
 الا ذاتيا والى الافراد وهذا الاطلاق لا ينافي ذلك التقيد اى بالاتصاف
 والتعين الشبهة الرابعة المطلق وان سلم ان اطلاقه لا ينافي الاتصاف
 فلا شك انه ذو صفات مختلفة فلا تقتضيها الذات المطلقة من حيث هي
 مطلقة ولا شك انها صفات كمال يكون الذات بدونها ناقصة مع انها
 لا تحصل بها فقط محتاج الى معدات خارجة تقتضي تلك الصفات وان
 لم تنحج الى مؤثرات اخرى لا يلزم الاختلاف في ذاته من حيث
 اتصافها بهذه الصفات المختلفة مع بساطة من حيث انه غير مقيد بشيء
 باعتبار الذات وان لم يناف الحق القيد اياها بعد مواءم الاحتياج
 الى المعدات الخارجة فضلا عن المؤثرات في الاتصاف بصفات
 الكمال التي هي من لوازم الوجود الذاتي ينافي الوجود الذاتي ولا
 يلزم مثل ذلك لو وجب الخاص لان فيه اختلاف اذ فيه الوجود مع قيد
 الخصوصية ويجوز ان تقتضي الذات وصفا والقيد وصفا آخر المجموع
 من الذات والقيد ثلثا ومن الذات ووصفها رابعا ومن القيد ووصفها
 خامسا ومن المجموع والوصف انما يلزم له سادسا ولم يجز لنا ذاته المطلقة
 على قيد تجرده عن كل قيد تقتضي استعداد التمييز حينئذ يرجع
 عن الذات بل من معاني الذات بصفة والمجموع من الذات

وتلك الصفة لاخرى ولهم جرح حتى ينتهي الى المختلغات كلها وان لم يكن
 في الذات اختلاف اصلا فلا استعدادات المتقضية للصفات بعضها
 من الذات فقط كما مقتضى للعلم بذاته وبعضها منها مع صفة كما مقتضى العلم
 بذاته العلم بكمالات الذات تفصيلا فلا اختلاف في الذات لانها لم تعين
 المختلف بها ولا حاجة الى الغير لان الاستعدادات بعضها من الذات
 وجد بعضها منها ومن تلك الصفات وهي غير خارجة الشبهة
 الخامسة الواجب واحد لا دله التوحيد فلو كان مطلقا كان مشتركا
 بين الكل اى بين كل الوجودات لان الوجود انما يتحقق بالوجود
 ولما وجد غيره على ذلك التقدير والا فلا بد من عام مشترك بينهما
 فكان وجود الواجب خاصا تحته فلم يكن مطلقا فاما ذلك الوجود المطلق
 عين الحوادث بناء على انه عين الماهيات كما يقوله الاشعرى وج
 يشترك ذواتها وصفاتها في عينه اما اشتركا لفظيا وهو المشهور من هذه
 الاشعرى وقد ابطال توقفه على معرفة الاوضاع المتعددة او اشتركا معنويا
 ولا يستقر كون الشترك المعنوي عين الماهيات المختلفة وعلى التقديرين
 قبطل وحدة لكثرة الوجودات التي عين الوجود فيبطل وجوبه لبطلان
 لازمه الذي هو الوحدة ومع هذا لو كان الوجود المطلق واجبا بالذات
 لتصير كل ذات وصفة وجدت حتى القادورات من الذاتات وحتى الاعراض

السبالة التي لا بقار لها بالاتفاق ففصلنا عن السبالة المختلف في بقائها
 ألها لما فرض ان كلامها وجود مطلق والوجود المطلق واجب بالذات ولا
 وجوب بالذات لا الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا واما ذلك الوجود المطلق
 صفة لها اي للحوادث كما ذهب اليه اكثر المتكلمين العالمين بزيادة تشترك
 الحوادث في الاتصاف به فيكون عالايها حتى في القاذورات ضرورة
 حلول الصفات في الموصوفات لانها من الاعراض القائمة بها واما ذلك
 الوجود المطلق موصوف بها اي بالحوادث كما يتوهم من كلام مصبر الصوفية
 تشترك الحوادث في كونها صفات له فيكون محملا لها وبطلانها من العينية
 وحلوله في الحوادث وكونه محملا لها بالاتفاق من محققى الصوفية والمتكلمين
 اذ قد صرحا بتوحيد الاله وبالعنوافيه وصرحا بمنع حلوله واتحاده بالغير وان
 ليس منه في سواشي وان ليس من سواه فيه شيء وادفع في كلام بعضهم
 من يمينته في الكل فالمراد ان المحقق في الكل واحد وكذا ما وقع في كلام
 بعضهم من ان الكل صفاته فالمراد قيامه قيام صورة المرأة بذى الصورة
 فلما لو كان عين الماهيات فان كان اشتراكه لفظيا فقد ابطناه وان كان
 معنويا كان كليلا ولكن لزوم الكليته ممنوع لانه باطل مما من امتناع كونه
 ذا افراد ذهنية او خارجية فليس اسقاطه باعتبار الكليته بل باعتبار التجرد عن
 قيد العموم الخصوص تحته ثم لو سلم اشتراكه فلا يلزم كونه كليلا ذا افراد

وانما يلزم لو كان اشتراكه بالحق الطرق المذكورة بأن حصر الاشتراك فيما
ذكر من الغنية والموصفية والموصوفية ممنوع بل اشتراكها اي الحوادث في
إضافة اي الوجود اليها وطوره بها من غير إتصاله بها والفصاله عنها
وانما كان اشتراكها في إضافة اليها لانها معدومة في انفسها موجودة
بالوجه الذي قيامها منه وكيف يشترك في غيبه والموجود للاشتراك بالمعدوم
فكيف يتحد الوجود بالحوادث التي هي معدومة من حيث هي وكيف
تشارك في كونها صفات له والوجود لا يتصف به اي بالمعدوم فكيف
يتصف الوجود به وكيف تشارك في الاتصاف به والوجود لا يكون
صفت له اي للمعدوم فكيف يكون الوجود وصفة بل غاية ما في الباب
في اتصاف الحوادث بالوجود انها التصفت بنسبة بينها وبينية والنسب
امور عدمية سيما اذا كان احد طرفيها عدميا وهو طرف الحوادث من حيث
امكانها ثم من هذه النسب بقوله وتنورت بنوره الوجودي حتى صارت
موجودة بنور الوجود فا تشارك في ذلك التنور وهو الموجودة اشتراك
المتنورات بنور الشمس مع انها لا تصف تنور بنور الشمس ولا يصير
نور باموصوف بها ولا يعنيها الشبهة السادسة انه اي وجوب الوجود المطلق
مخالف لما قرر عند الجمهور من كونه من المحمولات العقائدية هي الامور
التي يتمنع استغنائها عن الحل عقلا ويتمنع حصولها في الخارج

كالماضية والامكان والمعقولات المحفظة التي لا يقابلها شيء في الخارج وكونه
 مقولاً بالتشكيك وهو الذي يتفاوت افراده في الاولوية والاقدمية
 والاشدية واضداداً منقلاً الى الواجب والممكن وجه المحنة انه
 على التعديرين الاولين لا يكون من الموجودات فضلاً عن الوجوب
 وعلى الآخرين النحان من الموجودات كان ذا افراد قلنا هذه احكام الموجود
 دون الوجود وقد مر انه كثير ما يشته الوجود بالموجدية فيطلق الوجود عليها
 غلطاً كلفعل عامة اهل النظر او تأويلها كلفعل بعض الصوفية والاشياء ان
 لم يكن هذه احكام الموجودية بل احكام الوجود فيكلف يكون ما به تحقيق
 الاشياء امراراً عما حتى يكون من المحمولات العقلية والمعقولات
 المحفظة وانه امي كونه ما به تحقق الاشياء امراراً عما يسد باب اثبات
 الصانع لان نفاية ان به ايضاً تتحقق الملكات وان اختلفا في وجه
 العلية والتاثير وكيف يكون من المحمولات العقلية وليس بمحمول صلاً
 فضلاً عن كونه عقلياً اذ لا يخفى ان الوجود لا يحل على شيء بسن
 الوجود قيداً بذلك لئلا ينقض بقولنا وجود زيد وجود غلايت ال
 زيد وجود بل موجود امي فرد وجود والمحمول الحقيقي ما يكون به هو
 وان لم يكن محمولاً فيكلف يكون مقولاً بالتشكيك والمقول على الشيء لابد
 وان يحل عليه وان حل على الوجودات فهو على السوية لا على التعاوت

والتشكيك بن المقول به اى بالتشكيك هو الوجود لقوته فيما لا واسطة
 فيه كالوجود اذ هو موجود بوجوده ونفسه وضعفه فيما هو فيه واسطة كالعقل
 الموجود بوجوده هو غيب بلا واسطة امر آخر او وسيطة كما في اشياء الموجود
 بوجوده بواسطة اسباب متوسطة وهو اى الموجود المنقسم الى الواجب
 والممكن بالذات والوجود غير منقسم اليها بالذات فان الوجود اما موجود
 بوجوده ونفسه فيكون واجبا لذاته ضرورة ان لا يفتقر في تحققه الى امر زائد
 او لا فيكون ممكنا ضرورة انه يحتاج في تحققه الى وجود فقط او اليه مع امر
 آخر والوجود لو سلم انقسامه اليها فهو باعتبار اضافته اليها لا باعتبار
 نفسه فيقال الوجود اما ان يكون من ذات الشيء فيكون واجبا اى له اى
 لشيء الذي هو نفسه ولا يكون من ذات الشيء فيكون ممكنا اى له اى
 لذلك الشيء الذي لا يكون من ذاته ومع ذلك لا يكون ممكن لنفسه
 لانه واجب لها اى لنفسه وانما ما من الادلة الشبهة اسابعة انه اى
 وجوب الوجود المطلق مبنى على وحدة الوجود الشخص ضرورة انه لو
 كان شئ وجود آخر لم يبق الواجب مطلقا بل كان شئ اما وجود عام فكان
 داخلا تحت او خاص آخر فلا بد منها من عام ولا افراد لهذا المطلق
 لا مستلغ عموم مع امتناع تعدد الواجب فيكون وجود شئ وجود
 الاشياء كلها اذ لا بد منه لكل موجود خاص به او عام او مطلق

لكن فرضتم ان لا وجود الا للطلق فهو وجود واحد بالشخص في كل موجود فضلا
 يكون فيها حادث فان ضرورة ان حدوث الشيء سجدوث وجوده
 وفناء الشيء لفناء وجوده والوجود المكان واحد في القديم والحادث
 والعاني والباقي لم يتصور فيه الحادث والعاني اصلا وكيف يستقيم
 ان يكون وجود شي وجود الاشياء كلها مع ان كثرة الاشياء يدل
 على كثرة الوجودات بالضرورة للعلم الضروري بان وجود كل موجود
 غير وجود الآخر حتى جاز قد تم شي مع حدوث آخر وفناء شي مع بقاء آخر
 وايضا انه مبني على حقيقة ان المطلق من حيث هو مطلق في الخارج ضرورة
 ان الوجوب الخارجي فرع التحقق الخارجي وكيف يستقيم تحققه من حيث
 انه مطلق مع انه كل مقيد بقيد الكليات وهو الكلي العقلي الذي
 يتحقق تحققه في الخارجي بخلاف الطبيعي وانما كان كليا لانه يتكرر
 بتعدد الموضوعات فان كان كليا طبعا فانما يتحقق في ضمن الجزيئات
 فكيف يكون واجبا بالذات وايضا مبني على امتناع عدمه أي عدم الوجود
 المطلق في الخارج مع انه يفني بفناء الاشياء اذ لا شك ان فناء الشيء
 بفناء وجوده اذ لا يتصور للشيء فناء مع بقاء وجوده بحاله فلما نعم
 انه مبني على وحدة الوجود وعلى تحققه في الخارج وعلى امتناع عدمه
 ولا يلزم شي من المحالات فانما لم يلزم ان الوجود الواحد بالشخص

وجود الاشياء كلها القديم والحادث والباقي والفاقي لانه قد يمتد باق
 في ذاته وان كان يحصل لها اي لبعضها تارة ويؤول عنها احدها
 باشارة عليها واجتبابه عنهما مع دوام حصوله لنفسه من الازل الى الابد
 ويعلم عنه جواب اعتراضهم انه مبني على مستلح عدمه مع انه يعني بفناء الاشياء
 ويتم ذلك وقولكم حدوث الحادث بحدوث وجوده وفناء الفاني
 بفناء وجوده باطل بل في الحدوث انما فاته اليها اي الى الاشياء لى
 حقايقها والفناء زوال اضافته عنها وهذا الحدوث والفناء للاشياء
 مثل النماء والفساد لزيد باتصال المال اليه وعدم وجوده ودوامه
 في نفسه قبل وجوده وزيده وبعد موته وقولكم كثرة الاشياء تدل على
 كثرة الوجودات ممنوع على تقدير ان لا يكون عندها ولا عرضا عاما لهما
 بل كثرة الاشياء انما تدل على كثرة الوجودات لو كان الوجود عندهما
 او كان عرضا عاما ضرورة ان عين شئ لا يكون عين منه ولا عرض
 شئ عرض غيبه لا تمنع قيام العرض الواحد بمجايلين لكن عينه اي كون
 وجوده كل شئ عينه بالكلية بالاعتناء بها اي الاشياء ريفية في الوجود مع
 اختلافها اي الاشياء بعضها يتقاضى ضرورة انما لا تشك في وجود الشئ المرئي
 من بعد ما تشك في حقيقة انه فرس او حمار فكيف يكون المتفق في
 الكل عين المختلف فيها وكذا عرضية الاشياء بالكلية لتوقف تحققها

اى الاشياء عليه اى على تحقق الوجود فلو كان ردنا لتوقف تحققه
 عليها وذلك ان العرضي يتوقف تحققه على المحل فيدور وقولكم ان الضرورة
 تدل على كثرة للوجودات ودعوى الضرورة في محل النزاع مع جم غفير
 من الماذكياء بخلاف انكار السوفسطائية الضروريات فانهم ليسوا من الماذكياء
 ان صح انهم جم غفير لانكارهم المعلوم كلها والمذكي لا يتصور منه ان ينازع في امر
 ضروري سيما من جم الغفير منهم ففى باطله كدعوى المعتزلة الضرورة في
 امتناع روية ما ليس بحجم ولا عرض فانها دعوى باطله لكونها في محل النزاع
 مع جم غفير من اذكياء اهل السنة وقولكم انه مبني على تحققه في الخارج مع انه
 على اى مقيد بقيد الكليته باطل اذ قد مبينا امتناع كليمته بامتناع كونه
 ذا افراد ذهنية او خارجية وانما لم يذكر الخارجية لانها متلزمة للذهنية
 فاذا امتنع امتنع الخارجية وانما هي اى الافراد للهايات الكلية
 وقولكم انه يكثر بكثر الموضوعات باطل اذ المتكثرة بكثر الموضوعات امتناع
 او صورته لا ذات او المتكثرة بكثر الموضوعات الموجودة العارفة للاشياء
 عن امتناع الوجود اليها واشارة عليها توهم عن كثر الوجود لانها
 به لكن يطلق عليها الوجود فلفظ عند اهل النظر اذ مجازا عند الصوفية
 الشبهة الثامنة لو كان الوجود هو الواجب لم يخالفه في الجلاء والنقص
 لكن خالفه اذ اكثر العتلاء على انه اى الوجود اعرف الاشياء وانه بدعي

وعلى ان الواجب اخفاها وقال اعلم المخلق بجملي امه عليه وسلم لا احصى
 ثناء عليك وقال العارف العجوز عن درك الادراك ادراك اى
 العجز عن درك معرفته لغاية خفاها ادراك معرفته التى غايتها على
 خلاف كل ما يعقل ويتخيل ويتوهم ويحس قلنا لا نسلم انه خالقه فى الجلا
 والخصايل الواجب تعلم فى بقا الجلا اذ قد صرحوا ايضا بانه انما خفى لثمة
 ظهوره خفا نور الشمس على من زعم انه ليس وراى الوان الاشياء
 فجلا رءاينا فى خفاه ثم استشرى الالبان على ما ذكرتم انه تعالى
 جلى من وجه خفى من وجه والوجود جلى من كل وجه فلا يكون عينه اجاب
 عنه بقوله على انه تعلم عرف اية اى وجود او حفى حقيقة والوجود ايضا
 كذا لك فانه اعرف اية واخفى حقيقة لانه لا يقبل التعريف بالحد والرسم
 عند الجمهور الشبهة التاسعة لو وجب الوجود المطلق لم يكن مبدء الوجود شيئا
 لكنهم اتفقوا على انه اى الواجب مبدء الوجود الممكنات فلو كان الوجود
 المطلق واجبا كان اى الوجود كله واجبا بالتحقق الا كان فاما تحت العلم
 فلا يكون مبدء الوجود اصلا لانه اما وجوده فله لا معنى لكون الشئ مبدءا
 لنفسه اما وجود غيره ولا وجود له فكيف يقصوره مبدئية سلما ان كونه
 واحدا بالتحقق لاينا فى مبدئية الاشياء لكنه فاسد بار على انه يلزم ان يصلح
 كون وجود كل شئ مبدءا لاهو وجود الوجود الواجب ونفس

تعطيل الصانع ثم قلنا انما اتفقوا على انه مبدء الاشياء لا الوجود وانما
بل انما قال بذلك اهل النظر لا الصوفية فان قالوا فنقول المراد مبدءية
الموجوديتها فاطلقوا عليها الوجود مجازا او اضافة الوجود اليها اي او المراد
مبدءية لاشياء الوجود اليها لا النفس وجودا تتجاوز وانيه بحذف المضامين
الذنية هو الاضافة وكيف يكون وجود كل شيء مبدءا له حتى يلزم تعطيل الصانع
ولا وجود لها خاص عندنا اي طائفة الصوفية حتى يكون وجود كل شيء
مبدءا له حتى يلزم تعطيل الصانع بل هي اي الاشياء متوفرة به اى
بالوجود في تحققها بمزاج الاشياء المحسوسة بنور الشمس وليس لها نور الشمس
حتى يكون مبدءا لها من نور الشمس بل لا معنى له بل غاية انه مبدء
لتنويرها بنور الشمس الشبهة العاشرة لو وجب الوجود المطلق لا تصف
بالحيوة والعلم والقدرة وسائر الصفات الكمالية لانهم اتفقوا على
انه اى الواجب موصوف بالحيوة والعلم والقدرة وسائر صفات
الكمال ولكن الوجود المطلق ليس كذلك فلا يكون واجبا وانما قلنا
ليس كذلك لان كثير من الموجودات كالجمادات والنباتات لا تصف
بها اي بهذه الصفات مع اتصافها بالوجود ولو كان الوجود متصف
بها لا تصفت بل تصف بالوجود بها هو من اوصاف الوجود فان
زيد اذا كان متصفا بالانسانية اتصف بكل ما هو من اوصاف

الانسانية من الحيوانية والناطقة قلنا لان سلم ان الوجود ليس كذلك
 بل هو متصف بتلك الصفات كلها ولا يدل عدم اتصافها اى الوجودات
 بشئ من هذه الصفات على عدم اتصاف الوجود به وانما يدل على ذلك
 لو كانت هذه الموجودات متصفة بالوجود لكن منعنا اتصافها بالوجود بل
 غايتهما انهما متصفة بالمجودية وان الوجود مضاف اليها او مشرق
 عليها او طاهر فمرادنا ولا يلزم ان يكون اوصاف المضاف او صافا
 للمضاف اليه ولا اوصاف النور للمتذرب ولا اوصاف الظاهر في المرآة
 اوصاف صورة المرآة او اوصاف نفس المرآة وكيف لا يتصف الوجود
 المطلق بهذه الامور اى الحيوة والعلم والقدرة مع ان كل من يتصف
 بها فانما يتصف به بضرورة ان غير الوجود انما يتحقق بالوجود فكل وصف
 شئ انما يتحقق بالوجود فهو اى الوجود اولى بذلك اى بالاتصاف بذلك
 الوصف لانه اذا حصل بواسطة الغيبة فهو اولى بان يكون له اما بذاته انكشافا
 من الكمالات الازلية او لظهوره بواسطة اشراق الظاهر او لكما هيا بواسطة
 اشراقه عليها وتعلقه بها وكيف لا يكون هذه الصفات صفات الوجود فانه
 الكمال بذاته وكل كمال بذاته لابد وان يكون جامعا للكمالات والا
 كان نقصا وهو ينافي الكمال الذاتي وبالذات لا يزول بالغيبة
 وعدم الاتصاف بهذه الاوصاف نقص الكمالات الممكنة ولما امتنع

كونها كمالات له في ذاته صارت كمالات له باعتبار ظهوره في المظاهر
 لمرايا ظهوراته ليتكامل كماله الممكن بعد تمام كماله في ذاته الموجب غناه
 عن العالمين الشبهة الحادية عشرة انه اى وجوب الوجود المطلق مناسبت
 لارسال الرسل لان وجوبه ملزم وحدة الشخص في الكل فيكون معنى
 الارسال ارسال الوجود نفسه الى نفسه لا تخاد المرسل والرسول والمرسل
 اليهم على ذلك التقيد لكنه لغو قلنا وحدة الوجود في الكل لا يستلزم
 ارسال الوجود نفسه الى نفسه حتى يكون لغوا بل غاية ارسال وجود
 موجود الى موجود آخر اذا لاخير ان اى الرسول والمرسل اليهم من
 الموجودات لانفسى الوجود ولا منع في ارسال موجود الى آخر وان كان
 الارسال من نفس الوجود لكن المنع ظاهر على تعيد تعدد الوجود في
 ارسال وجود وجوداً ثانياً الى وجود آخر ثالث من حيث هو اى الكل
 وجود لا موجود الشبهة الثانية عشرة انه اى وجوب الوجود المطلق ينافي
 وقوع التكليف الشرعى لانه اما على العدم من حيث هو عدم او على الوجود
 من حيث هو وجود لكن وقوعه على احدهما باطل لا متناع تكليف العدم
 بالضرورة اذ لا يتأتى منه استئصال وانتهاء ولا تصورهما وامتناع تكليف
 الوجود اذا كان واجباً اذ لا يجب عليه شئ من التكليفات الشرعية
 بالاتفاق وان قال بعض المتكلمين بوجوب امر عليه ليست من التكليفات

الشرعية بالاتفاق قلنا حسمه محل التكليف في نفس الوجود ونفس العدم
باطل اذ لا تكليف للوجود نفسه بالاتفاق اما عندنا فلكونه الواجب واما
عند العامة فلكونه عرضاً عاماً للأشياء ومحل التكليف الجواهر العاقلة له
والعدم نفسه بالضرورة بل للموجود المتوزن بنوره وجود الحق المعدوم بنفسه
ولا يمتنع تكليف شيء وانما يمتنع تكليف العدم المحض وليس بثابت
اصلاً فضلاً عن ثبوت في الموجودات ولذلك نقول كل موجود وان كان

في نفسه عدماً له وجه الى الوجود الواجب بالذات به صارت موجوداً
صالحاً لقبول التكليف من حيث انصافه بالحياة والقدرة والعلم عن
تجلى تلك الصفات الوجودية عليه اسماء اللطف والقهر واسد اعلم
بالصواب اليه المرجع والمآب والحمد لله رب الارباب والصلوة على رسوله
خير من اوتي الحكمة وفصل الخطاب ولنذكر بعد تقرير ادلة القائلين بهذا
المذهب ممن يعتمد اكثر منكريمه على اقوالهم واحوالهم في القوة النظرية العملية
مع عدم اطلاقهم على قولهم بذلك ولو اطلعوا منهم على ذلك لما صدوا
على انكاره ولم يقدروا على الانكار عليهم منهم الشيخ الامام حجة الاسلام ابو جعفر
محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي قال في ابواب الثالث من كتاب
التلاوة من الاحياء ثم من غرف الحق رأوني كل شيء اذ كل شيء
منه والشيء له فهو الكل على التحقيق ومن لا يراه في كل ما يراه فكأنه

ما عرفت ثم قال بل التوحيد الخالص ان لا يربى في كل شيء الا الله وفي
 كتاب الصبر الشكر منه في بيان طريق كشف الغطاء عن الشكر نقول ههنا
 نظر ان نظره من بلوغ التوحيد المحض وهذا النظر يعرفك قطعاً انه
 الشاكر وانه الشكور وانه المحب انه المحبوب هذا النظر من عرف ان ليس
 في الوجود غيره وان كل شيء لما لك الوجود ان ذلك صدق في كل حال
 ان لا ابد انتم قال النظر الثاني نظر من لم يبلغ الى مقام الفناء وهو لا قسم
 قسم لم يشبهوا الوجود انفسهم وانحو وان يحسن لهم رب يعبد ولا هم العباد
 المنكرون وعما هم في كلمات العين لانهم نفوا ما هو الثابت تحقيقاً وهو القيوم
 الذي قائم بنفسه وقائم على كل نفس بما كسبت وكل قائم فقايم به ولم
 يتقصدوا على هذا حتى اثبتوا انفسهم ولوعرفوا العلموا انهم من حيث هم لا ثبات
 لهم ولا وجود لهم وانما وجودهم من حيث اوجده واو فرق بين الموجود
 وبين الموجد وليس في الوجود الا الموجود واحد وهو موجد فالموجد متق
 والموجود باطل من حيث هو هو ثم قال الفريق الثاني الذين ليس بهم
 عما ولكن بهم نظري صبرون باحدى العينين وجود الموجود الحق فلا ينكرونه
 والعين الاخرى ان تم علماً اثبت موجوداً اخر مع الله وهذا مشكك تحقيقاً
 كما كان الذي قبله جامداً تحقيقاً فان جازحه العا العيش اورك تفاوتاً
 بين الموجودات فاثبت عبه اور بافهمه القدر من اثبات التفاوت

والنقص من الوجود الآخر دخل في حد التوحيد ثم ان كحل بصيرته يدر في
النوار فيعمل عيشه وبقدرا يزيد في بصيرته يظهر له من نقصان ما أثبت مما
سوى السد فان بقي في سلوكه كذلك فلا يزال يفيض النقصان الى المحو
فيمنح عن سريره ما سوى السد فلا يرى الا الله فيكون قد بلغ كمال التوحيد
وحيث ادرك نقصان وجود ما سوى السد دخل في اوائل التوحيد ثم قال
في كتاب الرجا والخوف منه في بيان درجة الخوف واحتماله في القوة
والضعف فان تم الورع فهو اعلى واقصى درجاته ان يثمر درجا الصديقين
وهو ان يسلب الظاهر والباطن عما سوى السد فلا يبقى غير السد فيه مستنسخ
ثم قال في كتاب التوحيد والتوكل فيه في بيان حقيقة التوحيد الذي
هو اصل التوكل للتوحيد اربع مراتب فهو يقسم الى باب لب اللب وقشر
وقشر القشر ثم قال فالمرتبة الاولى من التوحيد ان يقول الانسان بليان
لا اله الا الله وقلبه غافل عنه او منكر له كتوحيد المناهضين والثانية ان يصدق
بمعنى النطق قلبه كما يصدق به عموم المسلمين هو الاعتقاد والثالثة ان
يشاهد ذلك بطريق الكشف بواسطة نور الحق وهو مقام المستبين
وذلك بان يرى بشيئا كثيرة ولكنه ير لها مع كثرتها مصادرة من الواحد
الغبار والرابعة ان لا يرى في الوجود الا واحدا وهو مشاهدة الصديقين
ويسمونه الصوفية انفا وفي التوحيد ثم قال والرابع موجد بمعنى

انه لم يحضر في شهوده الا الواحد فلا يرى الكل من حيث انه كثير بل من حيث
 انه واحد وحاده هي الغاية القصوى في التوحيد ثم قال لكان اللب لغيره في
 نفسه بالاضافة الى القسرة لانه المقصود ولكنه لا يتخلو عن شوب عسارية بالاضافة
 الى الدهن المستخرج منه فكذلك توحيد الحق مقصودا لكن لا يتخلو عن شوب
 لا يتخلو عن شوب ملاحظة الغير والاتفات الى الكثرة بالاضافة
 الى من لا يشاهد سوى الواحد الحق فان قلت كيف يتصور ان لا يشاهد
 الا واحد ويشاهد السماء والارض وسائر الاجسام المحسوسة وهي كثيرة
 فكيف يكون الكثير واحد اذ علم ان غاية علوم المكاشفة هو سره لا يخرج
 ان تسط في كتاب فقد قال العارفون افشاست التوحيد كفر ثم ذكر
 ما يكسر سورة استبعا وك بمثال وهو ان الشئ قد يكون كثيرا بنوع مشابهه
 واعتبار ويكون واحدا بنوع آخر من المشابهة والاعتبار وهذا كما
 ان الانسان كثير ان اتفت الى وجهه وخذ واطرافه وعروقه وعظامه
 واحشائه وهو باعتبار آخر مشابهة اخرى واحد او نقول انه انسان واحد
 ثم قال وكذلك كل ما في الوجود من الخلق والمخلوق اعتبارات ومشاهدات
 كثيرة مختلفة فهو باعتبار واحد من الاعتبارات واحدا باعتبارات اخرى
 تراها كثيرا بعضها اشك كشرة من البعض ثم قال في كتاب المحبة والشوق
 في بيان سبب قصور افهام السخا عن معرفة الله تعالى اعلم ان اظهر

الموجودات واجلأها هو الله تعالى ثم قال فانما تقاصر عن فهمه عشتونال
 سببان احدها خفاؤه في نفسه وعنونه وذلك لا يخفى مثاله والآخرة
 شدة ظنوره وجلاله ونه اكما ان الخفاش يبصر بالليل ولا يبصر بالنهار
 لا بخفاش النهار واستنارة الليل ولكن لشدة ظنوره فكذلك عقولنا
 ضعيفة وجمال الحضرة الالهية في غاية الاشتراق والاستنارة وفي غاية
 الاستغراق والشمول حتى لم يشد عن ظهوره ذرة من ملكوت السموات
 والا الارض فصار ظهوره سبب خفاؤه فبجان من احجب باشتراق نوره
 وخفى عن البصار بظهوره ولا يتجيب من خفت ذلك بسبب الظهور فان
 الاشياء تستبين بانوارها واما عدم وجوده حتى انه لا ضد له عسرا كما
 ثم قال فانه قد انظر الاسور وبه ظهرت الاشياء كلها فلو كان له عدم
 او غيبة او تغير لافقدت السموات والارض وبطل الملك والملكوت ولا ذكر
 به التفرقة بين الوجودين ولو كان بعض الاشياء موجودا وبعضها موجودا
 بغيره لادركت التفرقة بين الاثنين في الدلالة ولكن دلالة عامة في
 الاشياء على نسق واحد ووجوده دايم في الاحوال يستحيل خلافه فلا حرم
 او رتت شدة ظنوره خفاء فهذا هو السبب في تصور الانعام فاعلم قوت
 بصيرته ولم يضعف حسه فانه في حال اعتدال امره لا يرى الا الله وافعاله
 من قدرته فهي تابعة لافعاله ووجودها باحقيقتهم دوننا الوجود

للواحد الحق الذي به وجود الافعال كلها ومن هذا حاله فلا يطر في شيء
 من الافعال الا يرى منه الفاعل ويذهل عن الفعل من حيث انه سائر
 وارض حيوان ونبات ثم قال وكان هو المبدأ الحق الذي لا يرى
 الا ان يبدل لا يخطئه الى نفسه من حيث نفسه بل من حيث انه عبد الله
 فهو الذي يقال انه فني في التوحيد وفني عن نفسه واليه الاشارة بقول
 من قال كنا بنا ففتينا عنا فبقينا بلا سخن الى غير ذلك من المواضع بصراحة
 وغيره وقال في كتاب جواهر القرآن في التوحيد له بان قسطنطين ثم قال
 والثانية الاعتقاد بان قلب حسنا وهو درجة عوام الخلق ودرجة المتكلمين
 او لا يتميزون عن العوام الا بدرجة الحيلة في دفع تشويش البسطة في
 الاعتقاد ثم قال الثانية هو القلب ان يكشف نور الله ثم هذا التوحيد
 وسره بالحقيقة وذلك بان يرى الاشياء الكثيرة ويعلم انها بحلتها
 صادرة عن فاعل واحد على الترتيب وذلك بان يعرف سلسلة الاسباب
 وكيفية تسلسلها وارتباط اول السلسلة بسبب الاسباب وصاحب
 هذا بعد في تفرقة لانه يرى الافعال وكثرتها وارتباطها بالفاعل الرابعة
 وهي لب القلب ان لا يرى في الوجود الا واحدا ويعلم ان الموجود بالحقيقة
 واحد لان الكثرة في حق من تفرقت نظره ثم قال والقفا في التوحيد
 انما يقع في هذا التوحيد والقفا في بصيرة متفرقا في الواحد الحق حتى لا يلتفت

قلبه الى غيره والى نفسه فان نفسه من حيث هي نفسه غير الله وان
 لم يتحقق له معنى الغنى بنظر آخر وقال في كتابه مشكات الانوار حقيقة
 عرفنا ان النور يرجع الى الظهور والاطوار ومراتبه فاعلم انه لا ظلمة
 اشد من كتم العدم لان المظلم يسمى مظلماً لانه ليس يظهر للابصار اذ
 ليس يصير موجوداً للبصر مع انه موجود في نفسه فانه لا شيء ليس موجوداً
 لغيره ولا لنفسه كيف لا يستحي ان يكون هو الاشد في الظلمة في مقابلته
 الوجود فهو النور فان الشيء الملم يظهر في ذاته لا يظهر لغيره الوجود ينقسم
 الى ما للشيء من ذاته والى ما له من غيره فالوجود من غيره فوجوده متعاً
 لا قوام له بنفسه بل اذا اعتبر ذاته من حيث ذاته فهو عدم محض وانما وجوده
 من حيث نسبتته الى غيره وذلك الشيء موجود حقيقي فالوجود الحق هو الله ثم
 كما ان نور الحق هو الله تعالى حقيقة الخلق من هنا ترتفع العارفين
 من حضيض المجاز الى ارتفاع الحقيقة واستكملوا معارفهم من رادوا
 بالمشاهدة العينية ان ليس في الوجود الا الله تعالى وان كل شيء باك
 الوجود لانه يصير الكافي وقت من الاوقات بل هو الكافي لا وادماً
 ولا يتصور الا كذلك فان كل شيء سواه اذا اعتبر ذاته من حيث ذاته
 فهو عدم محض واذا اعتبر من الوجه الذي سوى الوجه اليها من الاول
 الحق راى موجوداً في ذاته لكن من الوجه الذي يلي وجوده فيكون وجود

وجه الله فقط ولكل شيء وجهان وجه الى نفسه ووجه الى ربه فهو باعتبار
 وجه نفسه عدم وباعتبار وجه ربه موجود فاذا كل شيء االك لا وجه له لا
 وابدًا ثم قال في خاتمة تلك تشتي ان تعرف وجه اضافته نوره الى
 السموات والارض بل وجه كونه في ذاته نور السموات والارض ولا ينبغي
 ان يخفى عليك بعد ان عرفت انه النور ولا نور سواه وانه كل الانوار وانه
 نور كل ثم قال ترتقي جللتها الى نور الانوار ومحدثها ونسبها الاول
 ان ذلك هو الله وحده لا شريك له وان سائر الانوار مستعانة ان الحقيقي
 نوره فقط وان الكل نوره بل هو الكل بل هو هو لا هوية لغيره الا بالمجاز
 فاذن لا نور الا هو وسائر الانوار من الوجه الذي يليه لامن ذاته ثم قال
 بل كما لا اله الا هو فلا هو الا هو لان هو عبارة عن من اليه لا شريك
 ما كان ولا إشارة الا اليه بل كل ما شرت اليه فهو بحقيقة اشارته اليه
 وان كنت لا تعرف انت لفنك عن حقيقة الحقائق التي ذكرنا ولا إشارة
 الانوار الشمس بل الى الشمس وكل ما في الوجود فنسبة اليه في ظاهر
 الشمس كنسبة النور الى الشمس فاذن الله لا اله الا الله توحيد العام
 ولا هو الا هو توحيد الخاص ثم قال فمذه غاية الغايات وتنتهي الطلبات
 يعلمه وينكره من بحله وهو من العلم الذي كميته المكنون الذي لا يعلم
 الا العلماء بالله فاذا انطقوا به لا ينكره الا اهل العزة بالله ثم قال في خاتمة

فاعلم انه كما ظهر كل شئ للبصر بالنور الظاهر فقد ظهر كل شئ للبصيرة الباطنة
 بانته موضوع كل شئ ولا يمارقه يظهر ثم يظهر كل شئ كما ان النور مع كل شئ
 وبه يظهر كل شئ بقي ههنا تفاوت وهو ان النور الظاهر يتصور ان يغيب
 بفروب الشمس ويحجب حتى يظهر انفس فاما النور الالهي الذي به يظهر كل
 شئ فلا يتصور غيبته بل يستحيل تغيره فبقي مع الاشارة وايضا فانقطع طريق
 الاستدلال بالتفرقة فلو تصور غيبته لانتهت السموات والارض ملاذك
 به من التفرقة ما يضطر منه الى المعرفة بما به ظهرت الاشياء لكن لما تواترت
 الاشياء كلها على نمط واحد في الشهادة على وحدانية خالقتها اذ كل شئ
 يسبح بحمده لا بعض الاشياء وفي جميع الاوقات لا في بعض الاوقات
 ارتفعت التفرقة وخفى الطريق اذ لطريق الظاهر معرفة الاشياء بالاضداد
 فما لا ضد له ولا تغيير له يشابه الاحوال في الشهادة له فلا موجد ان تخفى
 ويكون خفاؤه لثمة جلاليه والعقل لا تشارك ضيائية ومنهم الامام العلامة
 فخر الدين الرازي رحمه الله تعالى قال في الفصل السادس من مقدمات
 شرح اسرار الله تعالى في الكلام على قوله عليه الصلوة والسلام احوذ بك
 منك وفيه لطائف الاول انه لو كان ههنا غيرك لاستغثت به خروفا منك
 وقلن ليس في الوجود الا انت فلا استغثت منك الا بك ثم قال
 في شرح اسمه هو قال لفظ هو قضي للمقرئين السابقين الذين هم

ارباب النفوس المطمئنة وذلك لان لفظ هو اشارة والاشارة تقيده
 لتعين المشار اليه بشرط ان لا يحضر منها كسوى ذلك الوجه فاما ان
 حضر منها كسنتين لم تكن الاشارة وحدها كافيته في التعين بالمقربون
 لا يحظر في عقولهم وارواحهم موجود احده سوى اللاحد الحق كذا انه فاعلم
 ان الحق هو الموجود والباطل هو المعدوم ثم قال فاذن كل ممكن فهو
 من حيث هو باطل وذاك ولذا قال الله تعالى كل شيء انا اوجبه
 ثم قال في شرح اسمه الحق في كلام على قول الحلج انا الحق انا مبني
 بالبرهان المنسيران الموجود هو الحق سبحانه وان كل سواه فهو باطل
 ثم نقل ما يؤيده عن الغزالي رحمه الله في شرح اسمه الواحد اللاحد فالمتقدم
 الاول مقام المقربين وهو على المقامات وهو نعيم الذين نظر والى
 حقائق الاشياء فوجدوا كل سوى الحق معدوما في ذاته فلم يبق في الوجود
 موجود في الحقيقة الا الحق فكان قوله هو كافيا في حق هذه الطائفة لان
 المشار اليه لما كان واحدا كانت الاشارة المطلقة او من ان يكون
 اشارة الالهيه وهو لا يهتم بالمقربون واعلم ان مقام التوحيد مقام لا يطيق
 النطق عنه لانك اذا انبرت عنه فساك مخبر عنه ومخبر به ومجموعهما فوشا
 لا واحد فاعقل عيبه فذلك النطق لا يصير اليه سئل المجيب عن
 التوحيد فقال معين تفصل فيه الرسوم وتيتوش فيه العلوم فيكون

الله كما لم يزل ثم نقل عن عطار من الناس من يكون في توصيه
 مكاشفا بالأفعال يرى الحوادث بالله ومنهم من هو مكاشف بالحقيقة
 فيضلل أحاسه بما سواه فهو شا به للجمع السر وخافه موصوف
 بالمعسرة ثم قال في شرح اسمه النور ان النور اسم للظاهر الذي لطيفه
 كل شيء خفي وانحفا ليس الالعدم والظهور ليس الالوجود والحق سبحانه
 موجود لا يقبل العدم فهو نور لا يقبل الظلمة والحق سبحانه وجده كل
 سواه فهو سبحانه نور كل ظلمة وظهور كل خفاء انور المطلق هو الله على
 نور الانوار الى غير ذلك من المواقف ومنهم الامام الكامل المحقق ابو طالب
 المكي قال في كتاب قوت القلوب في ذكر وصف الاله وفضل الزهراء
 روي عن ابن عباس في قوله تعالى جمعا منه قال في كل حرف اسم
 من اسماء الله تعالى وكان اسم كل شيء على اسم كما ان فعل كل فاعل
 عين فعلة وفي شرح مقام المتوكل ووصف احكام المتوكلين حينئذ نظر
 الولي الى الحق الذي تولاه منزه في كل شيء ثم قال اذا اكلت
 مشاهدة وقام بحق المشاهدة ثم غيب تلك المشاهدة بروية اليقينية ووجود
 الخلقية مع الله ثانيا لا دونه وقال له اليقينية بنصيب من الملك لما
 تفرغ قلبه لما لمانية الملك وانه من عين اليقين فرق عليه لان الحق
 بنو الاول والاخر كما هو الظاهر والباطن ثم قال كان بعض شياخنا

آخر اسئل عن التوكل اجاب عنه بعين الحقيقة فقال هو ان يكون مع
الاحتى كما لم تكن فان الاحتى الا ان كما لم يزل ثم قال يا مسكين كما ان لم تكن
ويكون ولا يكون فلما كنت اليوم قلت انا انما كن فيما انت الا ان كما لم
تكن فانه اليوم كما كان وفي ذكر اثبات الاوصاف والاسباب فالمتوكل
لا يرى الا الله ووصفه وفعله وحكمه ففعله ظاهر ووصفه باطن وامده الظاهر
الباطن وحكمه هو الرسم والله اسماكم الراحم ثم قال فان الله اظهر سبائيا
وانت تقسه فيها فقال قل تيوفاكم ملك الموت ثم دفعه واظهر نفسه فقال الله
تيوفى الانفس وكذا لك قال فى التفضيل فى انهم اتخذوا شياطين ادياء
كما قال فى التوحيد انا جعلنا شياطين ادياء كما قال فى التشابه
واضلعهم السامري وقال وفى الحكم ان هبى الا فليكنك تقبل بها
من نشاء ثم قال وكذا لك قيل عن الله تبارك وتعالى انا الدليل
على نفسى لا دليل اول على منى ثم قال فى ذكر حكم المتوكل فى
مرتبة اخرى من الهاء والبيان وقال بعض السافرين ان
رايت الاشياء كلها كنس واحد من معدن واحد بعين
واحد رايت ما لم تر قبل ذلك وسمعت ما لم تسمع قبل وفهمت
ما لم يفهم اخلاق ثم قال فى ذكر احكام المحبة ووصف الهما وفضيل محبته
على العبد حتى يصير محبة الله هي محبة العبد من كل شئ فهو محب الله حقا

كما انه مؤمن به حقاً عن مشاهدة اليقين الذي يغلب رويته على رويته الخلق
 فميشده في كل شيء ويكون وحده دون كل شيء اذ قد تنجلي بكل شيء ثم قال
 وما قال التوحيد الا الواحد وما قال الله الله ثم قال في ذكر مخاوف المؤمنين
 ومقاماتهم في الخوف ظهر لمن ثبت بعد فناء مكانه لا يكون لانك كنته ثم
 قال لقد ظهرت فما يخفى على احد الا على اكمه لا يفرق البصر اباً ظهرت محجبا
 فكيف يعرف من لا يعرف استتر افصرت احجب اعانيت محجبة الاله
 حاجب استطلع البحر ثم قال هو الناطق والمنظور والسامع والمسموع وهو
 الشاهد وهو المشهود وهو الواحد والوجود وكما قال بعض المحققين ليس في
 القلب والعيان جميعاً موضع فارغ لغيره بحجب موج سلم وصحة
 وشفا في جواب العيش باجيت يطيب ثم قال في شرح دعائم الاسلام
 ومنه من التوحيد هو اعتقاد القلب ان الله تعالى واحد لا من عدو ثم
 قال احسن في اولية اول في آخرية وان اسامه وصفاته وانواعه
 مخلوقة رانه امام كل شيء ووراء كل شيء واقرّب الى كل شيء ومن نفس الشيء
 وانه مع ذلك غير محل للاشياء ووليت محله الى غير ذلك ومنهم الشيخ
 الكامل ابو السعيل عبد الله الاضاري الهروي قال في منازل السائرين
 في باب السماع وسمع النجاة ثلاثة اشياء اشهد المقصود في كل امر
 والوقوف على الغاية في كل حسن والسلاص من التلاذذ بالمفرق وسلاص

خاص الخاصة لعسل العسل عن الكشف وصيل الابد بالازل ويورد
 النهايات الى الاول وفي باب المشاهدة والدرجة اثنا عشر مشاهدة جمع
 يجذب الى عين الجمع مائة لصحة الورود رابعة بحر الوجود وفي باب الفناء
 بقا ما لم يزل باستقاطا لم يكن موجودا حتى يحو بالفناء فيه وفي باب الجمع
 واما جمع الوجود فهو ثلاثي نهاية الاتصال في عين الوجود محققا واما جمع
 العين فهو ثلاثي كل ما يقبل الاشارة في ذات الحق تعالى في التوجيه
 والذي يشار به على السن المشيرين انه استقاط الكثرة واثبات القدم
 انه مائة لا بد من استقاطهم قال فان التوحيد ورار ايشاء المية لا غير ذلك
 ومنهم الشيخ الكمال المحقق ابو بكر الكلا باوي قال في التعرف اجمعوا على
 ان الدليل على الله عز وجل هو الله وحده وعن محمد بن واسع ما رايت شيئا
 الا ورايت الله فيه وعن غيره ما رايت شيئا الا ورايت الله قبله وعن ابن حنبل انه
 العارف والمعرف وسماه انك جاهل بمن حيث انت وانما تعرفه من حيث
 هو ثم قال في بحث التوحيد ونصيبه وجود الحق وهو فيه سوار ليس متقدم ولا متأخر
 ومنهم الشيخ الكمال شهاب الدين السهروردي قال في حوارف المعارف في
 باب الاشمن والصوفي صفى عن غيره البقية في طرفي العمل والترك مخلوق وعلمهم
 بالكلية وراهم معين الفناء والازوال ولاح له ناصية التوحيد وعين سر قوله
 كل شيء في ذلك الا وجهه كما قال بعضهم في بعض غلبة

ليس في المدايرين غير الله ثم قال في الباب السابع والثلاثين ومن
 الساجدين من يكاشف انه يطوي بسجوده بساطا يكون في المكان و
 يسرح قلبه في فضاء الكشف والعيان فتهوي دون هويته اطباق السموات
 ويخفي بقوة شهوده تماثيل الكائنات ويسب على طرف رد العظمة ثم قال
 في الباب الثنتين فينقلب وجود الاعيان والاكون فيرى المكون في
 من غير استقلال الكون بنفسه ثم قال في باب الحادي والثنتين فكان
 المحب والشوق منهم اشارة من الحق الميم عن حقيقة التوحيد وهو الوجود
 بالله ثم قال الساجد اذا ذاق طعم السجود يقرب لانه يسجد ويطوي بسجوده
 بساطا يكون ما كان وما يكون ويسجد على طرف رد العظمة فيقرب ثم قال
 ولكن الغفار المطلق هو المستولي من امر الحق سبحانه وتعالى فينبغي كون
 الحق على كون العبد ومنهم الاستاد ابو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري
 قال في رسالته في باب تفسير الالفاظ في بيان لفظ التوحيد والوجد والوجود
 وصاحب الوجود له صحو ومحو فحال صحوه بقاؤه بالحق وحال محوه فناؤه في الحق
 واما في الحالتان ابد امتا فبتان عليه فاذا غلب عليه الصحو بالحق نبر
 يصول وبه الحق يقول قال عليه الصلوة والسلام فيما خبر عن الحق في سماع
 وبني صبر ثم قال في بيان لفظ الجمع والفرق ويختلف الناس في هذه الجملة
 على تباين احوالهم وتفاوت درجاتهم فمن اثبت نفسه اثبت الحق ولكن

شاهد الکل قایماً باحق فذا هو الجمع وان کان مختلفاً عن شهود مخلوق
 مصطلماً عن نفسه ماخوذاً بالکلیة عن الاحساس بكل غیر لما ظهر استولی
 من سلطان الحقیقة فذلک جمع الجمع فالتفرقة شهود الاغیار بعد غزل
 و الجمع شهود الاغیار بالله و جمع الجمع الاستملاک بالکلیة و فذا الاحساس
 بما هو عند غلبات الحقیقة و بعد هذا حال عزیزة
 یسبها القوم الفرق الشانی و هو ان یرود الی الصحیح عند اوقات احوال
 الفرض لیس فی علیه الیقین بالفرق فی اوقانتا فیکون رجوعاً بالله
 لا للعبد بالعبد معاً ثم قال فی بیان لفظ القرب البعد ما انزل به اسلی
 عنهم غیر انشی و جدک مشهودی بكل مکان و قال فی تفسیره لیس باللفظ
 فی قوله تعالی و ادوستقی موسی لقومه و الاسرار تر و باهل الحقائق بالاختلاف
 من الکل و المرسومات ثم عن الاحساس و المصنفات ثم بالاستملاک
 فی حقیقة الوجود و الذات و فی قوله انها بقرة لا ذلول و کما ان مقصودهم
 الله فذلک مشهود بهم استدل بهم محو بالله و استلحق عنهم الله و فی قوله قل
 انما حرم علیکم المیتة و حرم علی السراصر صحبة غیر استدل شهود غیر الله و فی
 قوله لیس البعد ان تولوا فالنوحید لا یبقی رسا و لا اثر و لا یقادر
 غیر او لا غیر ای تغییر فی قوله الله لا اله الا هو الحق القیوم و من تحقق هذه
 المقالة لا یرى ذرة من الاثبات لغيره او من غیره ثم قال نصیق الیه انقطاع

ويدوم بوجوده انفراديه فلا يسمع الا من الله بالله ولا يشهد الا بالله وفي قوله
 للفقهاء الذين احصروا في سبيل الله كيف منظره وادوار وسراوات
 التوحيد محدثة بهم ثم قال فلا يسلم لهم نفس واحد من الخلق واني بذلك
 ولا خلق واذا لم يكن ثبات ما لم يكن شرك في التوحيد ثم قال وليس على
 سرهم ذرة من الاثبات للاغيار وفي قوله ولا يامركم ايامكم باثبات
 الخلق بعد شهودي وبقاى ايامكم بمطالعة الاشكال ونسبة الحدثان الى الله
 بعد ان لاح في اسراركم انوار التوحيد وطلعت في قلوبكم شمس التقدير
 وفي قوله ومن يعتصم بالله ومن كشف عن سره غطا التفرقة يستحق بان
 لا يخبره ذرة او صفة شيعية وفي قوله الذين استجابوا لله والرسول فاستجاب
 الحق بالتحقيق بوجوده وفي قوله واعبدوا الله ولا تشركوا به بشرك حبلية
 اعتقاد محسوس وسواء وخصيه ملاحظة موجود وسواء والتوحيد ان تعرف ان
 السماوات كلها حاصلة بالله قائم به وفي قوله الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم
 بظلم الظلم في التحقيق وضع الشئ في غير موضعه واصعبه احساس الحدثان
 مما لم يكن مكان يستثنى الله لا الله من لا اله الا الله وسقط ما سوي الله
 وفي قوله ولواشركوا بحبب عنهم يعني لو اخطوا غير الله شاهدا من دوننا شيئا
 بوسطة الحدثان الى حد رشا في الظهور ليدل على ما اسلفوه من عرفانهم
 اني غير ذلك ومنهم الشيخ الكمال ابو عبد الرحمن محمد بن الحسين

المسلمی قال فی تفسیر مثل ان الباقی بسم الله انه بالله ظهرت الاشیاء
 وبه فنت وتجلیه حسن المحاسن وبه تتاره فحبت وسحت وكتب
 ابو سبیه الحسنه ازالی بعض اخوانه هل هو الاله الله هل یقدر احد ان یقبل
 الاله بالله وهل غیر الله او یعرفه الا الله وهل كان قبل الفیض وقبل الخلق
 الا الله وهل الاشیاء فی السموات والارض وما بینهما الا الله او لم یکونوا
 فکانوا باسره وهدونی فی قوله فتوبوا الی بارئکم قال فرس التوبه نحو البشریه
 باثبات الالهیه وفی قوله ومن یکفر بالطاغوت وقیل الطاغوت کل سوا الله
 وفی الجملة ان کل من لم یتبرأ من کل لا یصلح له الا یان بالله وفی قوله
 الله ولی الذین آمنوا قال ابن عطاء یغنیهم عن صفاتهم بصفه فتلاح
 صفاتهم تحت صفاته کما انه رحب اکوانهم تحت کونهم وحقوقهم تحت حقه
 وفی قوله ان الله لا یخفی علیه شیء قال جعفر فلا یطعن علیک فیسری فی
 قلبک سواه فیمیتک وفی قوله منکم من یرید الدنیا قال النبی العامه
 فی قیص العبودیه والنخاصه فی قیص الربوبیه فلا یلا خطون العبودیه
 وفی قوله فلا تحسبن الذین یخیلون قال ابن عطاء من نظر فی طریق الحق
 الی غیر حرم فواء الحق وطوالع اوار القرب وفی قوله ان فی خلق السموات
 والارض قال بعضهم ان الخواص لم یطروا الی کون الاحداث الا بشا هة الایات
 وما شاهدوا الایات الا بشا هة الحق ودر شاهد الحق لم یانج طعه الحدت

وانی بالحدث والحدث عنده غیر حدث و فی قوله تعالی اعبد الله ولا تشركوا
 به شیئاً قال ابن عطاء الشکر به ان تری غیره او تری من سواه ضرا ونفعاً
 و فی قوله ان الله لا یغفر ان یشرک به قال الواسطی ان یطالع سر و شیئاً
 سوی الله و فی قوله فلما توفیتنی كنت قال ابو بکر الفارسی انظر غیر الحق ^{منظومه}
 وان اخلده فی النار لم یتمیس فرحاً لان روتیه الحق و طنه و نجاته و حلکته
 من عین واحد لم یبق حجاب الاطمه بر و یه التفرید کان المناط والمناط
 واحد او انما یخاطب الحق نفسه بنفسه و فی قوله فلما جن علیه اللیل رای کوباً
 قال الواسطی کان یطالع الحق مسره لا الکوکب و فی قوله هو الذی خلقکم
 من نفس واحدة فمستقر قال الواسطی مستقر فیه انوار الذات علی الابر
 و فی قوله فلم یقتلوا بهم الا یت قال بعضهم ماریت اذ ریت ریت سهام الجمع
 فیک عنک فریت و کنا ارا ین عنک لان المباشرة لک و الحقیقه
 لنا اذ لم تفر قافیهما و فی قوله هو الذی یرسم فی البر والبحر قال بعضهم لیر
 المصفاة والبحر الذات و فی قوله وان استغفروا ربکم قال یوسف و استغفروا ربکم
 من روتیه کل شیء سوی الحق و فی قوله انمن هو قائم علی کل نفس قال الحسن بن علی
 قامت الاشیاء فیه فیت و تجلیه حنت المحاسن و باستتاره فجت و سمحت
 و فی قوله فلما اتانا نودی یا سوسی انی انما ربک قیل لموسی کیف عرفت
 ان الله هو هذا الحق فقال انسانی و شملنی مکان کل شعرة منی

منى كان مخاطباً من جميع الجهات وكانها يعبر من نفسها بجوابه لما تعلقني
 النوار البهينة واحاطت بي ابرار الفرد والجبروت علمت ان ليس لاحد
 ان يخبر عن نفسه باللفظين جميعاً متتابعاً الا الحق قال فكان هو محل
 الفناء فقلت انت انت لم تنزل وليس لموسى معك مقام ولله جراءة على
 الكلام الا ان بتقيته ببقائك وتنعمته بنعمتك فتكون انت المخاطب والمتكلم
 جميعاً فقال لا يحل خطابي غيري ولا يجيبني سواي انا المتكلم والمخاطب
 وانت في البين شخ يعقبك محل الخطاب وفي قوله سنريهم آياتنا في الآفاق
 وفي انفسهم قال التحيط هو النظر الى الكون يشاهد الحق ثم النظر الى الحق
 بالفناء وعن الكون وهو ان يصير النعوت فعلاً واحداً ولا حق صرفاً وسئل
 ابو عثمان عمن يقول بالشاهد فقال لا انكر القول بالشاهد لمن يشهد
 الاشياء كلها شيئاً واحداً قال الواسطي ظهر في كل شيء بما ظهر منه واطهر الاشياء
 ظهوره بها تنسيتها لا تجد غير الله ولذلك قال صلى الله عليه وسلم اصدق
 كلمة قالته العرب قول لبيد الاكل شيء ما خلا الله باطل وفي قوله هو الاول
 والآخر والظاهر والباطن قال جعفر فسقط هذه المعاني وبقى هو وعن الشبلي
 الاشياء ساقطة لانه اول آخر ظاهر باطن الى غير ذلك فهو لا راء الا لله
 الثمانية قد فصوا على هذه المنة هب في كتبهم وقد نقل بعضهم عن هؤلاء الكبار
 وهم الجنيد وابن عطاء ومحمد بن واسع وابو سعيد الخزاز وفارس وجبير

والنوري وروبوكر الفارسي والواسطي ويوسف بن الحسين والقحطبي وبنو عثمان
 والشبلي وغيرهم ممن لا يخصصون أقصاهم كثير من المتكلمين المتأخرين وسيداتي
 النقل عنهم منهم القاضي تاج الدين البيضاوي فإنه قال في أنوار التنزيل
 في قوله فتم وجه الله أي فتح ذاته وفي قوله إن الله واسع عليهم باجابتة
 بالاشياء وفي قوله ويحي وجه ربك لو استقرت جهات الموجودات بضم
 ووجهها ووجدتها بأسرها فانية في حد ذاتها لا وجه الله أي الوجه الذي
 يلي جهة وفي شرح المصاحح في قوله عليه الصلوة والسلام عن الله عز وجل
 لا يزال العبد يتقرب إلى بالنوافل إلى آخره وإن العبد لا يزال يتقرب
 إلى الله تعالى بأنواع الطاعات وأصناف الرياضات ويرتقي من مقام
 إلى أعلاه حتى يحب الله سبحانه وتعالى فيحمله مستغفرا عما حمله جناب قدس
 بحيث لا يلاحظ الاخطار به فما التفت لفت حاس ومحسوس وصانع
 ومصنوع وفاعل ومفعول إلا رأى الله وهو آخر درجات السالكين في أول
 درجات الواصلين فيكون بهذا الاعتبار سمعه وبصره ثم قال في باب
 أسماء الله في شرح اسم الله كل ممكن فأنه لا وجود له بل انما وجوده من الجهة
 التي تلي الواجب تعالى وإليه أشار حيث قال الما كل شيء ما خلا الله باطل
 وفي شرح اسمه النور هو الظاهر بنف المظهر لغيره ولا شك في أن الوجود
 إذا قبل بالعدم كان الظهور للوجود والنفار للعدم ولما كان الباري

موجود الذات مبرا عن ظلية العدم وامكان طوره وكان وجود سائر الاشياء
 فايضا عن وجوده صح اطلاق اسم النور عليه ومنهم الفاضل شرف الدين
 الطيبي قال في شرح الكشف نقلا عن الواحدى والبغوى عن وهب
 بن منبه نودى من الشجرة فقيل يا موسى فاجاب سرعيا ما دعاه فقال
 انى اسمع صوتك ولا ارى مكانك فاين انت فقال انا فوقك معك
 واماك وخلفك واقرب اليك من نفسك فعلم ان ذلك لا ينبغي
 الا الله عز وجل فابقن به قال الطيبي وهذا لا يدل على الجسمية وكذلك
 القرب وقال في شرح المشكاة نحو ما نقلناه عن القاضى ونقل في
 شرح البصير عن سهل انه قال **هكذا كذا** استه اخاطب الحق والبار
 يتوهمون انى اكلمهم وفى معناه انشد وظنوني اخاطبهم قديما
 وانت بما اخاطبهم مرادى **هذه** صفة الجمع الذى اشار اليه القوم فى شرح
 الله الواحد وحظ العبدان يغوص لجة التوحيد ويستغرق فيه حتى لا يرى
 من الازل الى الابد غير الواحد الاحد الى غير ذلك ومنهم الفاضل المحقق
 سراج الدين قال فى ديباجة كشف الكشف الحمد الذى انار الاعميان
 بنور الوجود وجعلها مرأى صفاته واحدا منها نوع الانسان وجعله متر
 الاكوان وكمل به مجالى ذاته وفى قوله **ثم وجه الله** انه تمهيد كذا لك نفى الولد
 لانه من له الجهات كلها يتعالى عنها فيستحيل ان يماثلها في جهة والولد

من جهة الوالد لا محالة وفي قوله او لم يكن بربك انه على كل شيء شهيد فمن
 شهده شهيد كل شيء وفي قوله والظاهر والباطن فهو الظاهر لوجوده
 لان كل الموجودات بظهوره ظاهر والباطن بكنهه الى غير ذلك بالجملة
 ذهب كثير من المتأخرين الى هذا المذهب وقد ايدناه بانواع من الله عليه
 ورفع كثير من الشبه والآن ارى ان اضيف اليه فصولا الاول في
 ابطال سائر المذاهب الثاني في بيان اتصاف الوجود باوصاف
 الآلهة باقامة الادلة على ذلك الثالث في ظهوره في ذاته وفي المظاهر
 وروية في القيامة الرابع في اثبات الشرايع واحكام الآخرة مع
 وحدته الخامس في فائدة اعتقاد هذا المذهب وعدم الكفر في افشائه
 مع قول العارفين افشاء سر الربوبية كفر وعدم كفر من انكره مع ان
 شكر الصانع كافر فبهذه الخمسة مباني التوحيد كمباني الاسلام الله
 المسئول لا فائضة المرام متخليا على الصواب على احسن وجوه الانتظام
 والمأمول منه حسن الاختتام وهو الموفق والمعين والهادي الى الحق
 المبين الفصل الاول في ابطال مذاهب المخالفين وفيه مقامات
 الاول في ابطال حجج من قال باشتراك معنى بين الموجودات واقامته
 له لائل على عدم اشتراكه وهي على وجوه الاول لا شك في وجود المؤثر
 في الحادث مع التردد في انه واجب او ممكن جوهرا وعرضا فبالضرورة

يكون الامر المقطوع به مع التردد في الخصوصيات ويتبدل الاعتقاد
 مشتركا بينهما قلنا لا نعم انما هو اشتراك اضافته اليها لا اشتراك بين
 وجوداتها وقد منعنا ذلك الاطلاق مع كثرة الاختلاف في تلك اللفظ
 المختلفة الكثيرة جدا وهو بعيد جدا ومنهم من اصطلح اشتراك اللفظي
 باختلاف اضافته الى الموجودات فنقول ان اراد اختلاف مفهوم المضاف
 فباطل لانه لا يصلح الا على تقدير عليتها له وسنبطل ذلك وان اراد
 اختلاف الجميع من المضاف والمضاف اليه فلا يصلح محلا للنزاع بل
 جميع الامور المشتركة كذلك فيصير مشتركا لفظا بذلك الاعتبار المقام
 الثالث في ابطال كونه مشككا يدل عليه وجوه الاول انه مبني على تعدد
 افراده وقد ابطالناه بالبراهين البينة الثانية التقاوت اما في نفس مفهومه
 فيكون له مفهومات مختلفة فيعود الى الاشتراك اللفظي او في حقايق
 ما صدق عليه كلفظ النور مفهومه واحد ومع ذلك يصدق على حقايق
 مختلفة من نور الشمس ونور البصر ونور العقل فباطل لان ما به اختلاف
 تلك الحقايق ان كان وجودا يخالف وجود غيره مع ان ما به اتفاقها
 ايضا وجودا تركب وجود كل موجود من وجودين احدهما ما به اتفاق الحقايق
 وثانيهما ما به اختلافها وان كان غير الوجود فيكون متوقفا على الوجود
 في التحقق لان غير الوجود انما يتحقق بالوجود فان كان المتوقف عليه

الوجود العام كان الوجود الخاص للواجب الذي به وجوبه متوقفا على
 ذلك الوجود العام فلا يكون وجوبه بالذات فكيف يكون اقوى واشد
 واولى واقدم وان كان غيره وهو الوجود الخاص توقف به الاختلاف
 على الوجود الخاص والوجود الخاص انما يتحقق به به الاختلاف فيد
 او في عوارضه فباطل اذ عوارض الطبيعة الواحدة المتفقة لا تختلف
 الثالث لو كان مشككا لكان صدقه اما على الحقايق المتفقة مع اختلاف
 العوارض فباطل اذ يلزم ان يكون حقيقة الواجب متفقة مع سائر
 الحقايق واختلافها بالعوارض فقط وقد انفقوا على خلاف ذلك واما
 على الحقايق المختلفة مع اتفاق العوارض فيكون الوجود عرضا للماهيات
 لاحقا بها مع انها يمتنع كونها محلا للعارض بدون الوجود فيلزم الدور
 على ان تلك الحقايق ان كانت وجودات لزم تعدد الوجود في كل شيء
 والا فلا تشكيك في الوجود بنفقه ولا يندفع بما قيل العارضة والمعروضة
 في نظر العقل لاني نفس الامر اذ لو لم يكن في نفس الامر لكان تحقق
 الماهيات الممكنة في انفسها بدون الوجود وقد ابطالناه على انه لا يتصور
 عروض الوجود للوجود بل اما ان يكون عينه او جزؤه وقد ابطالناه كل
 ذلك المقام الرابع في ابطال حجج من قال بعينية الماهيات وهو الشيخ
 ابو الحسن الاشعري واقامة الدلائل على عدم عينية لها تمسكا بوجوه الاول

لو قام بها وهي معدومة بدونها لزم الجمع بين الوجود والعدم وهي تناقض
 قلنا بل الجمع بين الوجود والمعدم والتناقض بينهما اذا المعدم هو
 ذو العدم والتناقض بين الجسم وذو الجسم كالاسود والثاني لو زاد
 لقام بها وقيامه بها يتوقف على وجودها فان كان عين ذلك الوجود
 القائم بها لزم الدور وان كان غيره وهو ايضا وجود قائم بها لزم التسلسل
 قلنا زائدة عليها لا يستلزم قيامه بها وانما يلزم لو كان صفة وقد
 بينا انه ليس صفة لها ولا موصوفا بها بل مضاف اليها ومشرق عليها
 وما ذكرناه قام بالمماهية من حيث هي لا بالمعدومة للتناقض ولا
 بالموجودية لئلا يفتسل غلط لانها لا تخلو عن احدهما وهو كاف في
 لزوم ما ذكره والتقصي عن ذلك بان هذا القيام امر على باطل لا يلزمه اما
 القول بعدمه في الخارج او يعينية للمماهية فيه وهما باطلان اما الاول
 فلما بينا من قبل واما الثاني فلانه قول النحصر وما قيل ان المتعقبات المحل
 الموجود عوارض الوجود دون المماهية باطل لانه اذا اريد العوارض في الخارج
 فلا يتصور بدون وجود المحل وان اريد في الذهن فكلها معنا في عروض الوجود
 للمماهية في الخارج الثالث لو كان قائما بها لكان موجودا وازم التسلسل
 فيكون معدوما وفيه اتصاف الشيء بنقيضه قلنا قد بينا ان وجود الوجود
 عينه فلا تسلسل وما قيل لا باس بالتسلسل في الامور لا اعتبارية بطل

لانه اذا جعل احد الوجودات الواقعة السلسلة اعتباريا كان الوجود والموجود
به اعتباريا فيخرج الى كون الكل اعتباريا وكذا ما قيل للباس يكون الوجود
معدوما ولا يلزم منه انصاف الشيء بنقيضه لان نقيض الوجود والعدم
لا المعدوم لما بينا ان وجود الوجود عينه فيصير الوجود المضاف عدما
لما لم يلزم انصافه بنفس العدم لانه هو وكيف يكون معدوما وتحقق الاشياء
به وما قيل هو نفس تحقق الاشياء لا ما به تحققها فباطل فان تحقق الاشياء
وصف قائم بها بعد مقارنة الوجود اياها وليس نفس الوجود المفيد للتحقق
لها وقد اعترف بان الوجود متحقق بنفسه مع انكار كونه واجبا بالذات
بناء على ان المراد انه اذا تحقق لا ينتقل الى وجود آخر يتحقق به لانه لا يستلزم
الى الفاعل وهو غلط لما بينا من امتناع عدمه وعلى ما تحقق ذلك يجوز
عدمه عند عدم ايجاد الفاعل اياه وما قيل انه ليس بموجود ولا معدوم
قائبات للواسطة بل جمع بين الشيء ورفعه على عدم عينه لهما وجوه الاول
لو كان عينها كان اشتركة لفظيا لا بطريق تغاير المفهومات الاضافية
اليه بل بطريق تغاير المفهومات الافرادية وهو باطل بالضرورة الثاني
لو كان عينها لم تكن ماهيات الممكنات قابلة للوجود والعدم لان الوجود
لا يقبل العدم الثالث لو كان عينها كان متحققا ماهيات بذواتها ضرورة
ان تحقق الشيء بنفسه هو معنى عدم الاحتياج الى الغير فيكون الكل واجب

الوجود والمقام الخامس في ابطال ادلة من قال بزيادته في الواجب قد
 اقمنا الدلائل على عينية له ولكننا لم نقم الدلائل على ابطال ما يقول
 الحكماء من كونه خاصاً تحت العام استدلال القائل بزيادته بوجه الاول
 ان كان تجرد لذاته وجب تجرد كل وجود فيلزم وجوبه فيتعذر الواجب
 وان كان لغيره افتقر الواجب الى الغير وان كان عدم علته المقارنة
 قلنا نعتبر التجرد لذاته في تحققة لذاته والمقارنة في تحقق الماهيات به
 ولا تعد له حتى يلزم تجرد كل وجود وجوبه والقول بان مقتضى التجرد
 وجوده الخاص بذاته باطل لانه ان كان باعتبار نفس الوجود لزم تجرد
 كل وجود وان كان باعتبار قيد الخصوصية فان كان نفس الوجود مع القيد
 لزم ان يكون للواجب وجودان والا كان تحققة بالوجود فلا يصلح للوجوب
 الذاتي المقتضى للتجرد وايضاً للعام اما ذاتي الخاص فيلزم تركبه او خارج
 فاما عرض عام ولا يتصور كون الوجود خارجاً عن حقيقة الوجود حتى يمكن
 جعله عرضاً عاماً الثاني الواجب مبدء الممكنات فلو تجرد فان كان مبتدئاً
 لكونه وجوداً لزم كون كل وجود مبدءاً وان كانت نفس التجرد كانت عديمة
 وان كانت المجموع فهو ايضاً عدم لعدم احد جزئيه وان كان الوجود بشرط
 التجرد لزم ان يكون كل وجود مبدءاً لكل وجود حتى لنفسه ولعلته لكنها
 تختلف لعدم الشرط لكن امتناع مبدءية الشيء لنفسه ولعلته بالذات

لا بالواسطة قلنا سببية كونه وجودا ولا تعد وفيه حتى يلزم سببية كل وجود
 او المجموع فهنا المفروض خارجا فلا يلزم كون المبدء اعدا او معدوما او الوجود
 بشرط التجرد ولكن حصوله متمنع في الغير بالذات فلم يصلح للمبدءية اصلا
 والقول بانه وجودا الخاص باطل لانه ان تحقق والعام ايضاً متحقق لزوم
 اجتماع الوجودين والا كان العام معدوما فلا يكون وجود الثالث الموجب
 يشارك الممكنات في الوجود ويخالفها في الحقيقة فيكون وجوده مغايراً
 لتحقيق قلنا المشاركة بالمجورية والمغايرة بانه نفس الوجود وليست
 نفسه والقول بان المشاركة في الوجود والعام والمغايرة بالخاص باطل
 لاستلزامه اجتماع الوجودين والالزم يتحقق ما به المشاركة اصلاً ثم انه
 ممكن فيكون للواجب تحقق الوجود الممكن ولا يمكن فرضه لازماً خارجاً اذ
 لا يتصور كون الواجب الوجود خارجاً عن حقيقة الوجود الرابع الواجب
 ان كان نفس الكون في الايمان وهو الوجود المطلق لزوم تعدد الواجب
 ضرورة ان كون زيد غير كون عمرو وان كان مع قيد التجرد لم يتركب
 الواجب من الكون والتجرد وهو عدمي لا يصلح جزءاً للواجب او بشرط
 فلا يكون الواجب واجباً لذاته بل بالشروط الذي هو التجرد وان كان غير
 الكون فان كان بدون فلا يعقل وجود شيء بدون كونه في الايمان وان
 كان مع الكون فاما ان يدخل فيه الكون فيلزم تركب الواجب او يخرج

عنه وهو المطلوب لان معناه زيادة الوجود والذي بمعنى الكون في الاعيان
على ما هو حقيقة الواجب ولو كانت هي الوجود قلنا الكون في الاعيان غير
الوجود لانه مسبب عنه وهو معنى مصدرى لا يصلح للوجوب الذاتي لابتدائه
ولامع التجرد لا بشرط ولا باس بزيادة على حقيقة نفس الوجود والقول
بانه نفس الكون الخاص باطل لانه امر عقلي فكيف يكون نفس الامر الحقيقي
الخاص بالوجود معلوم بالضرورة وحقيقة الواجب غير معلومة والمعلوم
يغائر غير المعلوم قلنا المعلوم انية الوجود لا حقيقة والوجوب كذلك
والقول بان المعلوم هو المطلق وغير المعلوم هو الخاص باطل لانه ان
كان الخاص مغاير للعام من كل وجه لم يكن الخاص خاصا بالنسبة
اليه وان كان لم يغاير من كل وجه فالمحمول ان كان قيد الخصوصية
والمعلوم الوجود لم يكن حقيقة الوجود بل قيد الخصوصية فان كانت نفس
الوجود لزم تركيب الوجود الخاص او تعدده وان كان القيد متحققا
بالوجود فلا يصلح لان يكون حقيقة الواجب تعديلا على بطلان كون
الوجود والواجب خاصا تحت العام وجود الاول لو كان خاصا تحت العام
فان اعتبر مع قيد العموم فلا يوجد في الخارج فان لم يتحقق به شيء فلا معنى
لكونه وجودا وان تحقق به شيء فان كان ذلك الشيء غير الوجود الخاص فلا
حاجة فيه الى وجود خاص وكل الاشياء كذلك على انه يكون تحقق الشيء

بما هو معدوم وان كان ذلك الشيء الوجود الخاص لازم متحققه بما هو
معدوم وان لم يعتبر مع قيد العموم فلا يوجد الا في ضمن الجزئيات فان
وجدت جزئيات به لازم الدور والاخلال الوجود عن افادة التحقق وهو
ايضا باطل الثاني لو كان الواجب خاصا تحت العام فالعام اما ذاتي
فيلزم تركيب كل وجود حتى الواجب او خارج ولا يتصور خروج الوجود
عن الوجودات مع اتحاد المفهوم وما قيل من ان النور عارضى لنور
الشمس والبصر والعقل باطل بل ذاتي لها خارج عن الشمس والبصر
والعقل فان صح كونه عارضا فلا يتحقق بدون المعروف لكن المعروف
لا يتحقق بدونه والاخلال الوجود عن افادة التحقق الثالث خصوص الخلق
من اعتبار القيد فان كان نفس الوجود لازم تركيب كل وجود حتى
الواجب والافلا يتحقق الا بالوجود فلا يكون الواجب باعتباره واجبا
بالذات الرابع الخاص والعام اما الكون في الاعميان مع اعتبار رقيه
العروض فهو عرض فليس في الوجود واجبا بالذات لانفقار العرض الى
المحل فان كان الواجب من قبيل الماهيات ولا شك ان تحققها
بالوجود الذي ليس واجب بالذات فهي اولى ان لا تكون واجبة بالذات
او عن الكون في الاعميان فان كان الكون في الاعميان بهما كان للشيء
الواحد وجودان وهو باطل او باحدهما فان كان الخاص تحت العام فلا

العام عن افادة التحقق وان كان العام استغنى به عن الخاص ان
 اختلفا لما به الكون به الوجود ونفس الكون هو الموجود به واحدهما لا
 يكون عاما بالنسبة الى الآخر الخامس لو تحقق الخاص تحت العام فلا
 ان يكون العام مشتركا بالاشتراك اللفظي او المعنوي وقد بطلت
 كونه كلياً ذ افراد السادس قيد الخصوصية اما عارض فيقتصر الى المعروض
 فلا يصلح للوجوب الذاتي فالمجموع منه ومن غيره اولي بذلك لاقتضائه
 او معروض فاما نفس الوجود فيتركب كل وجود حتى الواجب واما غيره
 فيقتصر الى الموجود فافهم والله الموفق والمسلم الفصل الثاني في بيان
 الوجود باوصاف الاله نعم باقامة الادلة على ذلك وفيه مقامات الاول في
 وجوب وجوده ويدل عليه وجوه الاول لا شك في تحقق شيء اذا انكاره مع
 جزم العقول به جيل لا يعاب به فاما بدو الوجود وبطلانه ضروري او الوجود
 مع عدمه فيكون مبداء الوجود معدوماً وهو باطل بالضرورة او وجوده وهو
 المطلوب ولا تسلسل لانه عينه في الحقيقة زايد باعتبار الثاني تحقق كل شيء
 اما بذاته فيكون الكل واجب الوجود بالذات فلا يكون فيه حادث او فان
 وبطلانه ضروري او لا بذاته فيتسلسل او البعض بالذات والبعض بالغير
 فالذي بالذات ان كان غير الوجود واقتر الى الوجود فلا يكون وجوبه بالذات
 الثالث تحقق الشيء لو كان لانه ما بينه ما لم يكن شيء فيها قابلية للوجود ولعدمه

لان مقتضى الذات لا يزول بالغير وان كان لانه ماهية خاصة بقيد الخصوص
 ان لم يكن نفس الوجود فتحققة اما لانه ماهية ما وهو خلاف المفروض واولا
 ماهية خاصة فيعود الكلام في قيد الخصوصية وتيسل وان كان نفس
 الوجود فهو المطلوب فانهم والله الموفق والمسلم المقام الثاني في بيان
 مخالفة حقيقة سائر الحقائق ونفي المثل والضد ويدل على الاول
 وجوه الاول لو لم يخالف حقيقة الوجود لسائر الحقائق فاما ان يشتركها
 في ذاتي فيلزم تركب كل وجود اذ لابد معه من مميز ذاتي والا لم يكن حقيقة
 على حدة او عرضي فاما وجود ولا يتصور كون الوجود عارضا للوجود او موجود
 فعرضية الوجود له اولى من عرضية الوجود او عدمه فجميع التقيضان او عدم
 ولا يصح المعروضية اذ هي فرع ثبوت العارض والمعرض الثاني لو شاركت
 حقيقة الوجود حقيقة اخرى فالاخرى ان افادت تحقق شيء فاما بدون الوجود
 وهو باطل او معه فهو مستقل بالافادة لا يحتاج الى شركة امر آخر والا
 فان شاركت في اخص اوصافه وهو التحقق بالذات فباطل اذ لا تحقق
 لشيء بدون الوجود او الى اعلمها وهو عموم اشترقه على الكل فيكون مبدا
 للتحقق وقد فرضنا خلافه او في وصف من اوصافه لا اعم ولا اخص فاما
 من اللوازم وهو باطل والاعم لعمومه او المفارقات والمشاركة به لا
 توجب الاتحاد بالحقائق الثالث الحقائق انما تشارك اذ اجمعها

فانهم والله الموفق والمهتد واذ لا مشاركة في الحقيقة فلا مثل له والمضادة
 انما تصور بين وجودين بينهما غاية الخلف وكل وجودي يجامعه الوجود
 فلا شيء يضاده والمقام الثالث في توجيهه يدل عليه وجوه الاول لو تعدد
 الوجود فاما ان يمكن اجتماعهما في تحقق شيء فاذا زال عنه احدهما كان محذوا
 من جهة الزيادة موجودا من جهة البقاء فيجتمع عليه الوجود والعدم وهو
 تناقض اولاي يمكن فاما ان يمكن ان يتحقق ما يتحقق باحدهما بالآخر فتحققه
 باحدهما دون الآخر يحتاج الى مرجح ويحتاج كل مرجح في تحققه باحدهما
 فيتسلسل اولاي يمكن فيلزم تمايزهما اذ لا يفي بتركيب كل منهما وهو
 باطل والابعرض لازم فان كان لازما للمفهوم المطلق كان لازما لهما
 فلم يفيد تميز احدهما عن الآخر والخصوصية احدهما فيلزم تركبه من المطلق
 وقيد الخصوصية الثاني لو تعدد للتحقق الاغنى ان اذ اعينته بقيد العموم
 لم يتحقق في الخارج فلا يكون وجوده او لا مع قيده فيكون محققا فيهما فلا
 يكون مفيد للتحقق شيء لانه اما الخاص وهو احدهما فقد تحقق قبله واما
 نفسه فقد تحقق باحدهما لانه في ضمنهما لا بنفسه والاشقق وونهما وتحقق
 شيء من لوازم الوجود وعدم اللازم يدل على عدم الملزوم الثالث
 لو تعدد فاما ان يتفقا في الحقيقة والعوارض فان تعلق كل بما يتعلق
 به الآخر اجمع عليه الوجود ان والا كان تعلق احدهما دون الآخر ترجيحا

بلا مرجح وان اختلفا في الحقيقة والعوارض فلا يكونان وجودين ان اتفقا
 في الحقيقة واختلفا في العوارض فحال لان اختلاف اللوازم يدل على
 اختلاف الملزوم وان اتفقا في العوارض واختلفا في الحقيقة لم يكونا ايضاً
 وجودين الا يكون عارضهما الوجود العام ولا يتصور كونه عارضا للوجود
 فافهم واشهد الموفق والمسلم المقام الرابع في تنزيهه عن الجوهرية والجمعية
 والعرضية والمكان والزمان والحلول والاتحاد يدل على نفى جوهرية
 انه لو كان جوهر الكان ممكناً لان الجوهرية عبارة عن ممكن موجود ولا في
 موضوع فيلزم خلو الوجود من الواجب ولو كان جسماً كان وجود الواجب
 ايضاً جسماً وهو مركب فيلزم تركب وجود الواجب مع اتقاربه الى اجزاء
 وايضاً لو كان جوهر اوجساً لكان وجود العرض جسماً وهو باطل بالضرورة
 ولو كان عرضاً لم يوجد به جوهر تآخر العرض عن الجوهر ولو كان زمانياً
 كان متاخراً عنه لكن الزمان موجود به ولو كان نفس الزمان لكان
 لازم الانصرام لكنه لا يقبل العدم لما بينا ولو كان مكانياً لكان المكان
 محيطاً به والمحيط بالشيء لا يكون متحقق به وايضاً المتمكن اما جسم او جزءه
 لكن الوجود ليس احدهما ولو كان نفس المكان لكان جسماً او خلا ولكن
 ابطالنا كونه جسماً وبطلان كونه خلا رطاً به وحلول الوجود في العدم او
 المعدوم ظاهر الاستحالة وفي الموجود انما يكون لو كان عرضاً وقد ابطالنا

عرضيته في وجود الوجود اجتماع المشكلين واتحاده بالعدم ناقض بالعدم
 موجودا حال عدمه وهو ظاهر الاستحالة وبالموجود ان بقيابها لهما فلا
 اتحاد والكان الموجود متحد بالمعدم فافهم واحد الموفق والملم المقام
 الخامس في اتصافه بالصفات الثبوتية لئلا تعالى يدل عليه جوه الاول
 انه لما تحقق بالذات فذلك لغاية كمال الذات فلا يكون فيه نقص والا
 لم يكن على غاية الكمال وفقد هذه الصفات نقص لانها كمالا لا كمالا
 لا بد وان يستجمع الكمالات والاصفات المحاذيات فانها وان كانت
 كمالات لها فهي ناقصة في ذاتها لحدوثها عن العدم وهو غاية النقص
 فلا يكون صفات له ولكنها من حيث كونها كمالات ممكنة صارت صفات
 لكمال الممكن للوجود وهو ظهور الوجود بها الثاني الصفات الواجبة لاصفات
 الماهيات ولا وجوب فيها لان تحققها بالغير والوجود وهو المطلوب
 الثالث الصفات الوجوبية لا شك في تعلق الوجود بها فان كانت
 عوارض فبواسطة تعلقها بها والافتنقه والصفات الواجبة
 ليست عوارض لان الصفات الواجبة نورانية فهي اولى ان تكون صفات
 للنور المطلق وهو الوجود وهو المتجلى بها على الماهيات المتصفة بها
 يناسبها ولا يضر عدم اتصاف بعض الموجودات بما يناسب هذه
 الصفات اذ الصور الظاهرة في المرايا لا يلزم كونها على صفات ذي الصور

مستجمعة لجميع صفاتها الحسية فضلا عن العقلية مع انه قد ورد النص
 بمبادل على اتصاف الكل بالحياة والعلم والكلام والبصر لقوله تعالى
 يومئذ نتحدث اخبارا بان ربك اوحى لها وقوله تعالى وان من شئ الا
 يسبح بحمده وبالسبح لقوله عليه الصلوة والسلام لا يسمع مدا صوت الموزون
 جن ولا انس ولا شجر ولا حجر ولا مدر ولا شئ الا شهد له يوم القيمة وقوله
 عليه الصلوة والسلام ان بقاع الارض ينادى بعضها بعضا هل ربك
 اليوم من ذكر الله او من صلى عليك فمن قائلته لا ومن قائلته نعم وشق
 عروق النبات المواضع الصلبة من الارض يدل على ظهور القدرة فيها
 وتنفذ الماء في سيرا يدل على ظهور الارادة فيها فافهم والله
 الموفق والمعلم المقام السادس في صحة روية الوجود لما كان الحمل الاول
 كان به الظهور والاطهار للكل فهو اولى بالروية وقد صرح من جوز روية
 من المتكلمين بان علته الوجود فافهم والله الموفق والمعلم الفصل الثالث
 في ظهوره في ذاته وفي المظاهر روية في القيامة لما كان الوجود فورا كالا
 كان ظاهر النفس وهو علمه بنفسه ورؤية لنفسه ومنظر النفس في المظاهر
 يرى فيها روية الشخص نفسه في المرات اذ هو كمال آخر ورا الكمال
 الذاتي للوجود والعلم اذ به يظهر آثاره وصفاته ومعلوماته وان لم
 يكن ففقد نقصاني اذراك يقصد الكمال الذاتي فمن لا ينظر في المرات

لا يبعد ناقصاً في ذاته وهو في نورانية يمثل بالشمس للتفهم وكما ان
للشمس عند طلوعها انواعاً من الظهور مثل الشعاع من غير حجاب
ومن وراء حجاب لطيف كالزجاجات وحجاب كثيف غير محيط كالجدار
فوحجاب محيط كالدار المغلفة الباب وفي المرأة وما يحاذيها من الماء
ومرأة اخرى وما يحاذيها من الجدار فيظهر الضياء في محل الشعاع
والالوان المختلفة ورائد الزجاجات المتنوعة بالالوان المختلفة والظل
وراء الجدار ولا يظهر شيء في البيت المخلق ويظهر في المرأة لها صورة
ذات شعاع وفيما يحاذيها من امرأة لواء وكذلك فيما يحاذيها من الجدار
بشعاع وتختلف صورة في المرايا حسب اوضاعها واشكالها ومقاديرها
كذلك للحق ظهورات شتى في عالم المعاني اى الاسرار والصفات وعالم
الارواح من العقول والنفوس وعالم المثال وعالم الاجسام على ترتيب
خاص واذا كانت اسماؤه وصفاته مظاهر ذاته كان الفايض على ما دونه
واذا كانت الطبيعة والحيوى والصورة حجاباً لها كان الفايض على
ما وراءها خلاواً واذا كان العقول والنفوس مرتبة كانت كالمرآة والماء
والجدار ولما كانت الصور لا تنطبع الا في المرآة كان الكل مرآة وخلفاء
دون غيرهم في جملة الكلام في ظهوره في المظاهر وما يظهره بطريق
الاشراق فعند كشف الحجب كلها لاهل القيامة وقد يكون الروية فيها

بالظهور في الصور المتشابهة فيختلف ظهوره بحسب اختلاف استعدادات الراي
 ويظهر تارة في صورة منكرة وتارة في صورة يعرف كما ورد به الحديث
 واذا ظهر لما حجب يكون صورة الراي ن ظاهرة في مرآة فقصير تلك الصورة
 حجاباً عن روية المرأة فان الصورة في المرأة اذ رويت منعت عن روية المرأة
 لكن تكون تلك الصورة بحسب ما يغلب على صاحبها في الاستعداد التي
 استحق بها البصيرة التي اذ النور الكامل لا تقوى لرؤية الابصار الضعيفة نعم
 اذا فني الراي لا يبقى له صورة محجة لكن لا تفيد به حقائقها فيسبب كثرة
 لا يليق ايرادها باختصارات وانه الموفق والمسلم الفصل الرابع في بيان
 اقتضاء الشرائع واحكام الآخرة لما كان الظهور الكامل محبواً له عقل
 احب تصديق ما ايا الخلق وتقويمها والاعمال مفيدة لذلك التصديق
 والتقويم في الظاهر والباطن مفيداً لما سبب من لمظهر والظاهر حتى
 اذا اكمل عاينها صار خليفة للحي في الخلق في تدبير نظام العالم الذي
 هو المظهر التفصيلي لاسماؤه وتدبير سائر ابناء جنسه الذين هم المظاهر الجارية
 له بعد التفصيل فيشرق في الكل بكماله وبكامله ويكبر روية ويريد نظام
 العالم ولذا انما تقوم الساعة الا على شهر ارا الناس ولما كان الاسلام
 نوراً والكفر ظلمة موجبة لحرب العالم تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق
 الارض وتخرب الجبال به ان دخول الرحمن ولما تم ظهوره تعالج بسبب

هو لاء المظاهر الكاملة فظهر عليهم في القيامة يا نواع اللطف والكرامة ولما
كان اهل الكفر مبطلين لهذا الامر المحبوب له تعالى صاروا اهل القهر
والهجاب والهوان في القيامة مع انه تعالى متصف بالجلال والجمال
والجلال يقتضي القهر والهجاب وجمال يقتضي اللطف والثواب فلا بد من
دوامها ويدل على ذلك قوله تعالى كلما انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون
وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة ثم تصفيل الباطن
بالاعتقادات الصحيحة والاخلاق الكريمة بعينه اعمال الجوارح بالتدليل
والاستقامة وعمل اللسان وهو الذكر لا ارتباط له به والاسرى الظلمة
من الظاهر الى الباطن فيكدره وتكدر الباطن بالاعتقادات الفاسدة
والاخلاق الروية وبعينه من الظاهر الانهماك في الاهوية الفاسدة
ولهذا ايضا تفصيل لا يليق بالمختصرات واما الموفق والمسلم الفصل
الخامس في اعتقاد هذا المذهب وعدم الكفر في اقشائه لاهله وعدم كفر
من انكره مع انكار الصانع كفر معتقده هذا المذهب فائدة ان يبرأ من
الشرك لوجوبه على مقتضاه فلا يشرك به شيئا في نفسه وهو الله ويجعل
حر كاته وسكناته وميامه ومماته مدحى يكون له حظ من التالة بظهور صوقة
الحق فيه وان لم يصير الها كما ان المؤمن بالنبوة يصير له حظ من النبوة
وان لم يصير نبيا على ما ذكره الامام حجة الاسلام الاثر الى في كتاب التوحيد

من الاجيار ويفضي لصاحبه الى كشف العلوم والاسرار النخسية الحادثة
 في العالم ويحثة على العبادة اذ يعرف انه عبد محض لا يشارك ربه بوجه
 من الوجود وان يصير بالعبادة رجلاً كاملاً الهياً فيجعل له خليفة في الخلق
 وتدبيره في عالمه يكمل له قربة من الله تعالى لشدة مناسبتة اياه ولا يامن
 غيرته فيخاف ان يجب ما سوى الحق وان يلتفت اليه من اهوية ويخاف
 ان يتكدر مرآة قلبه وروحه ويلجئ بالبهايم والجمادات ويصير محلاً للتجلى
 الجمالى الذى مجاليه النار فان كان احراقها واطرافها بهذه المشابة
 من حيث انها مجلى من مجاليه فكيف اذا كان متجلياً بنفسه فهو بالله
 الموقدة التى تطلع على الاقدرة وكيف لا فانه الواجب بالذات واما عدم
 كفر من افشاء لاهله فيلجئ على ذلك وقد قال امير المؤمنين على رضى الله
 تعالى عنه ان هجنا علونا جمعة واشار الى صدره لو وجدت لها حلة تمنى
 وجد ان حامله لافشاء اليهم فلو كان كفراً وتمنى الكفر كفر اثنى منه ذلك
 ولقول ابى هريرة رضى الله تعالى عنه حفظت عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وعائين من العلم فاما احدهما فنشرته واما الاخر لو نشرته يقطع منى
 هذا البلعوم فقد افشاء عليه الصلوة والسلام الى ابى هريرة دون العتاة
 والالام كيونوا يقطعوا منه البلعوم وانما يقولون افشاء رسم الربوبية كفر
 نظر الى العامة اذ يتصورون بذلك حيث لا يبلغ فهمهم قد قال عليه

4600